

مستقبل الجامعة المصرية

د . محمد الجوادى



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠٠٠

مکالمہ ملکہ

مکالمہ ملکہ



الإهداء

إلى الأستاذ محمود عبد المنعم مراد
تقديراً لأبوته الحانية
وروحه السامية
ونفسه الصافية

لـ

مـ

مـ

هذا الكتاب

هذه مجموعة مختارة من الأفكار والتصورات والمقترنات التي كتبها ونشرتها على مدى تسع سنوات واستهدفت بها إيضاح الصورة في بعض الأحيان، وتغيير الصورة في أحيان أخرى، وتأطير الصورة في أحيان ثالثة. وفي كل الأحوال فقد كنت أصدر عن رؤية مختلفة عن تلك المطروحة على الساحة، وكانت من أجل هذا ألقى بعض العنت وبعض التعسف في فهم ما أنادي به، ولكنني مع هذا كنت ألقى أيضا التشجيع والتأييد والتحبيذ والشكر ، وقد عانيت كثيراً بسبب معظم هذه الأفكار والتجاهز إلى نشرها، ولكنني في الوقت ذاته نلت كثيراً من التقدير وبخاصة التقدير النفسي.

ولست أزعم أن هذه الأفكار وحدها كفيلة بالإصلاح ، ولكنني أستطيع أن أؤكد أن تجاهلها كفيل بأن يقلل كثيراً من قيمة كل إصلاح أو تطوير . ولست أدعى أن نشر هذه الأفكار كفيل بالاقتناع بها، ولكنني أتمثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم لأحد صحابته حين بعث به يعلم قوماً دخلوا الإسلام حديثاً وأراد أن يحميه من مشاعر الإحباط فقال له معناه: «لأن يهدى الله بك رجالاً واحداً خيراً من حمر النعم». وهذا هو في الواقع الأمر ما أبتهجه من نشر هذه الأفكار جميعاً.. فلربما اهتدى واحد فقط أو أكثر فأنقذ جوهرة المعرفة في بلادنا وهي الجامعات.

ولا بد لي أن أعترف رغم كل معاناتي أن المناخ الذي نعيشه اليوم مناخ مثالى إلى أبعد الحدود في ترحيبه بالإصلاح ، ويكتفى للدلالة على هذا ما يواجهنى به المثقفون والزملاء في الجامعة والصحافة وهم مبتسمون من أنفس دوناً عن كل من كتبوا ومن يكتبون أنسرا

كل هذه الأفكار في كل صحفنا اليومية المتاحة: في الأهرام وفي الأخبار وفي الجمهورية وفي الوفد، فضلاً عن الصحف والمجلات الأسبوعية والشهرية على اختلاف نزعاتها السياسية والفكيرية . وليس لهذا إلا معنى واحد، وهو أننا جميعاً في كل صحيفة ننشد الإصلاح، ونتمنى التطوير، ونرحب بالأفكار الجادة مهما كان جفافها، ومهما كانت مخالفة للشائع .. وليس لي في هذا أى فضل، وإنما أنا المتفضل عليه من رؤساء تحرير وصحفيين يجمعون بين الوطنية الصادقة والذكاء المهني وروح التسامح البناء .

وكم عهدي فيما أكتب فإني أحب أن أقول إنني أتقدم بأطروحتي راجياً الجميع أن يصححوا إلى ما وقعت فيه من خطأ، أو زلل، أو استنتاج غير صائب، أو إدراك غير واقعى، أو مقترح غير قابل للتنفيذ. وليس لي في الحقيقة من أمل إلا أن أرتقى بوطني وبمواطني، وأن أرتقى بنفسي أيضاً.

ومع أن لي كثيراً من المقالات والدراسات الأخرى حول موضوع هذا الكتاب، فإني أؤثر الآن أن أتقدم بهذا الجهد فقط مشيراً فقط إلى باب كامل كتبته من قبل عن التعليم الطبى ونشرته في كتاب «الصحة والطب والعلاج في مصر» الذي صدر عام سبعة وثمانين (١٩٨٧).

□

وقد نظمت هذا الكتاب في ثمانية أبواب تضم سبعة وثلاثين فصلاً، تتناول الرؤية التي أنشأها من خلال زوايا متعددة، وربما شعر القارئ في بعض هذه المقالات بتكرار الإشارة إلى حقائق معينة وهذا طبيعى، وربما أحس في بعض هذه المقالات بال الحاجة إلى تغيير بعض عناوين الفصول وهذا طبيعى أيضاً.

ولست أنكر أنى كتبت كل هذه المقالات وعيتى على صدورها مع بعضها فى كتاب واحد. إن عاجلاً أو آجلاً. وربما كان من المقيد أن أعترف أننى أعددتها للنشر فى كتاب واحد فى ثلاثة مرات سابقة، ولكنى كنت أعود وأؤجل قرار دفعها إلى المطبعة، وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يصدق عزمى هذه المرة وأن أدفع بها إلى المطبعة مباشرة بعد

الانتهاء من كتابة هذه المقدمة وتصحيحها. وقد حاولت أن تكون الأبراب الثمانية قادرة على تغطية الجوانب المختلفة للموضوع الذي يتناوله هذا الكتاب، كما حاولت أن يكون كل باب منها - على حده - قادرًا على الإمام بعظام الجزئيات التي يدل عليها عنوان الباب.

□

ويتناول الباب الأول بعض القضايا التي أتصورها ضرورية وجوهرية لجسم توجهاتها فيما يتعلق بمستقبل التعليم الجامعي، وقد هيأ الله لى الشجاعة والتوفيق لأن أتناول فى الفصل الأول مفهوم استقلال الجامعة من منظور جديد يقارن بين مفهومين، الأول ندعى أننا نأخذ به بينما لا نزال بعيدين عنه، والثانى هو ما نأخذ به بالفعل ظنًا منا أنه هو النموذج المثالى .

وفي الفصل الثانى تناولت بعض الحقائق الواجبأخذها بعين الاعتبار حين نفكّر في جامعة المستقبل ، سواء كانت كيانًا جديداً أو كيانًا متتطوراً من الكائنات القائمة بالفعل ، وربما دفعنى هذا إلى بلورة أفكارى بطريقة أكثر تركيزاً وإضاحاً حول الجامعات التي تحتاجها مصر في القرن الحادى والعشرين ، وهو موضوع الفصل الثالث.

وأعتقد أن من أهم التحديات التي ستواجهها جامعاتنا في المستقبل القريب قدرتها على النهوض بدورها في الدراسات العليا ذلك أن جامعاتنا المعاصرة تقوم الآن بوظيفة الدراسات العليا بالإضافة إلى قيامها بوظيفتها الجامعية ، بل وتتفرد بأداء (أو احتكار) هذه الوظيفة ، لكن دون تحديد واضح لكيانات الدراسات العليا في الجامعة ، لهذا فإني أعتقد أن مستقبل الدراسات العليا في الجامعات المصرية لابد أن يناقش بوضوح وجدية خاصة مع إقبالنا على عصر المنافسة في الخدمات وفي مقدمتها خدمات الدراسات العليا الجامعية التي ربما ستظل لصر ميزة تنافسية فيها على مدى عقودين على الأقل من الزمان رغم النهوض المتسارع والمكثف للجامعات العربية من حولنا . وعقيدتي أنه لابد لنا من الجدية في تناول هذه المهمة التعليمية ذات الحيوانة البالغة .

وعلى الطرف الآخر من الطيف عرضت في الفصل الخامس رؤية محددة تجاه

مشروع الجامعة العربية المفتوحة، وهو المشروع الذي يبدو آخرًا في التبلور بعد انتشار نظام التعليم المفتوح في مصر، وزيادة الدعوة إلى الأخذ بالجامعات المفتوحة في الوطن العربي، فضلًا عن بوادر قيام مؤسسة تتولى أمر هذه الجامعة، وقد كان هذا الفصل بمثابة الكلمة التي ألقاها في الندوة التي أقامها معهد الأهرام الإقليمي للصحافة.

□

أما الباب الثاني فيتضمن مجموعة من المقالات كتبتها في مرحلة مبكرة (في ١٩٩٣ على وجه التحديد) وقدمت فيها تشخيصاً لأبرز المآذق التي تواجه الجامعات المصرية في الوقت الحاضر، ومن سوء الحظ أن هذه المآذق قد تفاقمت مع مضي الزمن منذ ١٩٩٣ وحتى الآن، ويتضمن هذا الباب فصلاً بعنوان «الهرم المقلوب أبرز مآذق الجامعة المصرية» وهو الفصل السادس، كما يتضمن فصلاً تاليًا عن إهمال الوظيفة Function في الجامعة المصرية المصرية (وهو الفصل السابع).

أما الفصل الثامن فيتضمن مناقشة في غاية الحيوية بالأسماء والأمثلة الواضحة على ضيق الأفق الذي اندرقت إليه الجامعة المصرية في السنوات الأخيرة بعدما تميزت في بداياتها بسعة الأفق. ويتناول الفصل التاسع أمثلة واضحة الدلالة على إهدار الطاقات في الجامعات المصرية وكيف يمكن ترشيد هذا الإهدار، بل وكيف يجب الانتهاء الفوري إلى هذا الإهدار، وقد خصصت الفصل الأخير من هذا الباب لمناقشة العنصرين المتنازعين (في الظاهر) في تطوير التعليم الجامعي، وهما الكم والكيف.

□

وفي الباب الثالث تعرضت لمكانة الجامعة ودورها في عدد من مناشط الحياة المعاصرة، فناقشت في الفصل الحادى عشر علاقة الجامعة بالثقافة العامة، وأقيمت في الفصل الثاني عشر البينة على دعوى أن جامعاتنا لا تخدم الأدب العربي (على سبيل المثال)، وناقشت في الفصل الثالث عشر غياب مفاهيم التعلم مدى الحياة والتعليم المستمر وتعليم الكبار على الرغم من ضرورتها الجوهرية، وختمت هذا الباب بفصل

وفي الفصل الحادى والعشرين قدمت رؤية عملية لإعادة هيكلة الجامعات المصرية
بلورت فيها مُجمل دوافعى ومبرراتى لما أراه وأقترحه.

وفي الفصل الثانى والعشرين رسمت صورة جديدة تتضمن خطة لإعادة هيكلة كل
مؤسسات التعليم العالى المتاحة (وليس الجامعى فحسب).

وقد بذلت جهدى فى إعداد هذه الخطة على نحو متناسق مع خطط التنمية والتطوير
فى مصر المعاصرة والمستقبلية.

وختمت هذا الباب بالفصل الثالث والعشرين، وفيه قدمت صورة متفردة لمدى
الاختلاف غير المبرر بين كثير من مؤسسات ونظم التعليم العالى فى مصر.

ومن حسن الحظ أن الدولة قد أخذت بما كانت قد ناديت به من تحويل معاهد
التعريض العليا إلى كليات مستقلة فى إطار الجامعة، وليس فى إطار كليات الطب.



وخصصت الباب السادس للحديث عن بعض آفاق التقييم التربوى فى الأداء
الجامعى، وقد جعلت أول فصول هذا الباب (وهو الفصل الرابع والعشرون) مقالى
الذى نشرته الأهرام حول قضية الدكتور نصر حامد أبو زيد، وهو المقال الذى قدم
للمثقفين والقراء من غير الأكاديميين صورة مهمة عن أسلوب تقييم أعضاء هيئة
التدريس بكل ما فيه من إيجابيات ملموسة أو سلبيات مظنة.

وفى الفصل التالى قدمت مقتراحى غاية البساطة، لكنه فى غاية الحيرة
والجوهرية، وهو كفيل بضبط حركة الشهادات الطبية فى الجامعات المصرية.

أما الفصل السادس والعشرون فطرح تساؤلاً حول مدى فعالية أساليب التقييم
الحالية فى مرحلة البكالوريوس والليسانس من خلال التساؤل المبرر عما إذا كانت
معاهدنا العلمية فى سبيلها إلى الاكتفاء بتخرج أربعاء المتعلمين؟

وقد خصصت الفصل السابع والعشرين لنشر دراسة مبكرة قدمتها كطالب فى المعهد

حديث عن عقidiتى فى ضرورة أن يتوجه التعليم الطبى إلى الحرص على النجاح فى توفير صحة أفضل للمواطنين.



وفي الباب الرابع قدمت بعض المقترنات الهدافدة إلى تطوير الأداء الجامعى، فطرحت في الفصل الخامس عشر رؤى حول أهمية تطوير القوى البشرية المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهما، وجعلت هذا الفهم تحت عنوان «كيف يمكن تطوير الأداء الجامعى بتطوير القائمين عليه». وطرح في الفصل السادس عشر رؤية مكملة لرؤية الفصل الخامس عشر قارنت فيها ما بين أساتذة الجامعة المنتسبين إلى جيلين مختلفين، ثم قدمت في الفصل السابع عشر رؤية متكاملة لتطوير نظام تنسيق القبول بالجامعات.

ونبهت في الفصل الثامن عشر إلى أهمية وحدة العام الدراسي كعامل جوهري وحيوي من أجل تطوير الأداء الجامعى والارتقاء به وتحقيق الانضباط و«الرزمية» في شتى مناحيه. وختمت هذا الباب بفصل مهم عن الخطط العاجلة والأجلة التي ينبغي الالتزام بها من أجل التهوض بالمكتبات الجامعية.



وفي الباب الخامس الذي خصصته لمناقشة تطوير هيكل التعليم الجامعى عرضت مشروعات خطط تفصيلية كاملة من أجل إعادة تنظيم مؤسسات التعليم العالى (لا الجامعى فحسب)، وأكددت في فصول هذا الباب تصوراتى الملحة لأهمية أن تكون كل مؤسسات التعليم العالى مؤسسات جامعية، والانتهاء من حالة البعثرة غير المبررة التي هي قائمة الآن.

وقد عرضت في الفصل العشرين - وهو أول فصول هذا الباب - مقترنات من أجل إعادة النظر في كثرة الأقسام الجامعية والعودة إلى الأصوب وإلى النظم الكلاسيكية المستقرة في العالم كله، وذلك من أجل الحفاظ على العلم وعلى وظيفة الجامعة.

القومي للإدارة العليا في أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وكانت عن مدى فعالية الأسلوب المتبني في ترقيات أعضاء هيئات التدريس من وجهة نظر علم الإدارة العامة.

□

وأثرت بعد هذا كله أن أقدم في الباب السابع بعض العناصر الحاكمة لسياسات وخطط تطوير الجامعة.

وقد عرضت في الفصل الثامن والعشرين معتقداتي حول أهمية إعلاء قيمة الأخلاق فوق القانون فيما يتعلق بالأداء الجامعي والقواعد الحاكمة له.

وفي الفصل التاسع والعشرين عرضت دراسة مطولة كنت قد أعددتها للاتحاد الدولي للجامعات حول إشكالية التوفيق بين التعليم العالي والثقافة في الوطن العربي.

وفي الفصل الثلاثين ناقشت مدى مصداقية الحكم على ارتقاء الجامعة من خلال ارتقاء وقدرة خريجيها، وهو مفهوم مهم جداً في ظل الحكم على النجاح بجودة المنتج.

وفي الفصل الحادى والثلاثين ناقشت عقبة محدودية الموارد ومدى تحكمها في خطط تطوير الجامعة، وقد تعرضت لهذه القضية من خلال أبسط جوانب التطوير وأكثرها مساساً بحياة أعضاء هيئات التدريس في نفس الوقت.

وأثرت بعد هذا أن أخصص الفصل الثاني والثلاثين لمناقشة قضية في غاية الحيوية رغم عدم طرحها على بساط البحث في سياسة التطوير، وهي لغة التعليم الجامعي. وفي هذا الصدد قدمت للقارئ فصلاً بعنوان «الحقائق الغائبة في تعریف الطب»، والمقصود بالطبع هو تعليمه باللغة العربية. أما الفصل الثالث والثلاثون فهو مقالٍ الذي نشرته في أعقاب التصريح ببعض ملامح مشروع القانون الجديد للجامعات وقد أشرت في المقال إلى خمس إيجابيات محددة تضمنها هذا المشروع.

□

وفي الباب الثامن قدمت بعض الأفكار العامة عن قضية البحث العلمي ومستقبل

البحث العلمي في مصر، وقد قدمت في الفصل الرابع والثلاثين مقالى الذى أثار لحسن حظى موجة رائعة من التقدير، والذى نشره الأهرام تحت عنوان «ثلاثية زويل والفياجرا وتفجيرات الهند»، وقد نبه المقال إلى أن اسم البحث العلمي وحده هو الذى ما يجمع الأحداث الثلاثة الذى طغى الاهتمام بها على الحياة العامة في مصر على كل شيء لفترة متلدة من الزمن.

وفي الفصل الخامس والثلاثين أقامت الأدلة على دعوى أن رؤيتنا لمستقبل البحث العلمي تكاد تكون غائبة لا غائمة فحسب. ورسمت في الفصل السادس والثلاثين بعض ملامح مؤسسات البحث العلمي التي تحتاجها بلادنا في الوقت الحاضر، راجياً أن تكون من خلال تصوراتي وتصويراتي صورة كفيلة بإيجاد هذه المؤسسات أو بعضها.

أما الفصل السابع والثلاثون فقد خصصته لاستعراض تاريجي وفكري لتطوير البحث العلمي من خلال تشجيع العلماء بشتى الوسائل الممكنة، ضارباً أمثلة كثيرة من التاريخ، وقد رأيت واجباً علىّ أن أنشر ستة تعليقات مهمة لأساتذة أفضلاً أجلاء نشرت تعقيباً على بعض المقالات التي تضمنها هذا الكتاب، وهي كل ما وصل إلى يدي ووقع تحت نظرى من تعقيبات، وكلى أسف لأنى لم أعرف الطريق إلى تعقيبات أخرى نشرت لتوضيح أو تصحيح بعض ما ارتأيت.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعيتني على نفسي وأن يكفيني شرها، وشر الناس، وأن يوفقني لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعنى بما علمنى، وأن يعلمنى ما ينفعنى، وأن يرزقنى الهدى والتقوى والغفار والثواب، وهو جل جلاله الذى هداني، ووفقنى، وأكرمنى، ونعمتني، وحبب فى خلقه، وهو وحده القادر على أن يتتجاوز عن سيناتى وهي - بالطبع وبالتأكيد - كثيرة ومتواترة ومتناهية.

كما أسأله جل وعلا أن يجعلنى قادرًا على الرفاه بحق شكره وحمده.

د. محمد الجرادى

الباب الأول

مستقبل التعليم الجامعي

لهم

لهم

استقلال الجامعة أم استقلال الجامعات

قد يبدو هذا العنوان مثيراً للتساؤل حول المقصود منه ، ولهذا فسوف أبادر إلى التفريق بين نوعين من الاستقلال الجامعي .

النوع الأول : هو أن تكون الجامعات جميعاً ومع بعضها كياناً مستقلأً له طابعه المميز والمفصل تماماً عن كل المؤثرات السياسية والبيئة الواقية وعن الخضوع للسلطة المحلية وعن التأثير بسياسات التمويل والانفاق على المصروفات الجارية والاستثمارات .

النوع الثاني : هو أن تكون كل جامعة من الجامعات الموجودة في الوطن مستقلة تماماً عن الجامعات الأخرى كبديل عن استقلال المؤسسة الجامعية ككل الذي وصفناه في النوع الأول من الاستقلال وإن لم يمنع هذا من وجود بعض صور أو درجات من صور الاستقلال الذي أشرنا إليه لتونا .

ومن الواضح لكل ذي بصيرة أن الجامعات في مصر قد جنحت إلى الاستقلال الثاني وتنامت فيها روحه بدءاً من إنشاء جامعة أسيوط والقانون الخاص الذي صدر لها ثم تكرس هذا الوضع بصدور القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بكل ايجابياته وسلبياته ، ومع مضي ربع قرن من الزمان على العمل به أصبحت الجامعات القائمة بالفعل جزراً منعزلة ومستقلة تماماً عن بعضها فيما عدا حدود دنيا جداً من الارتباط بين الجامعات المختلفة .

ولست أحب أن أفيض في الحديث عن الآثار السلبية للأخذ بسياسة استقلال الجامعات بدليلاً عن سياسة استقلال الجامعة ، ولكنني سأحاول أن أدل القارئ على بعض المظاهر التي تصور كثيراً من المفارقات التي تنشأ عنها كثير من الآثار السلبية على مستوى الأداء الجامعي ، وسأحاول - ما أمكننى - البعد عن التنظير وعن الأحكام العامة مفضلاً تناول الأمور من منطق ما هو موجود بالفعل :

١ - نحن في وطن واحد ولا يعقل أبداً أن تكون هناك كلية في الجامعة القديمة تضم ألف أستاذ أو الفي عضو هيئة تدريس بينما الكلية المناظرة في الجامعة الجديدة لا تضم أكثر من خمسة أستاذة أو عشرين عضو هيئة تدريس أى أن النسبة في حدود ٢٠٠ إلى ١ بين الموارد والقوى البشرية فيما بين هذه الكلية القديمة والكلية الحديثة .. وهكذا يحكم على الكليات الجديدة والجامعات الجديدة بأن تبدأ في وضع قزمي محكوم عليه بالاستمرار إلى أبد الآبدين إذا ما واصلنا الأخذ بالسياسة القائمة . ومن الملفت للنظر أن هذا الوضع الذي يكرس التفاوت الشاذ لم يحدث بين أقدم الجامعات وأحدثها فحسب ، ولكنه تكرس أيضاً في نفس الجامعة الأم حين انشئت على سبيل المثال كلية الطب في فرعين من فروع الجامعة خارج العاصمة وهكذا فرض النمط القزمي نفسه حتى في داخل الجامعة نفسها وأصبح الفارق بين الكلية القديمة وبين كلية الفرعين شاسعاً جداً ، ومن المفهوم أن أحداً لن يضحي بمكانه في الجامعة الأم وفي الحرم الأصلي وفي المدينة الكبرى ليأخذ مكاناً موازياً في فرع جامعة في مدينة أصغر وفي كلية أحدث إلا إذا كانت هناك إغراءات قادرة على تحريك الأعداد الكبيرة المكدسة إلى حيث يمكن أن يتفع بها من أجل العلم ومن أجل المجتمع ومن أجل المرضى ومن أجل البيئة ومن أجل المستقبل ، وإلا فسوف تظل نضحي بكل هذا خوفاً من أن يسقط بنا الحبل المشدود.

٢ - يجدر بنا أن نعود خطوة للوراء لتأمل كيف بدأت تجربة استقلال

الجامعات كبديل لاستقلال الجامعة ، كان سلك القضاء هو المعيار الذهبي الذى تقاس عليه الكادرات الخاصة (ومازال هذا المبدأ ساريا حتى فى تعديلات قانون الجامعات التى ادخلت فى ١٩٩٤) ولكن الدكتور سليمان حزین يروى فى كتابه « مستقبل الثقافة فى مصر العربية » أنه هو الذى استطاع أن يقنع السلطات العليا عند انشاء جامعة أسيوط بأن يكون للجامعة الجديدة وضع خاص وألا يندرج أعضاء هيئات التدريس فيها فى ظل الكتلة الكبيرة من أساتذة الجامعات القائمة على نحو ما هو قائم فى كادر القضاء أى بحيث لا يكون رئيس القسم فى أسيوط تالياً لرؤساء الأقسام المعاشرة فى الجامعات الأقدم (القاهرة والاسكندرية وعين شمس) كما يحدث فى القضاء حين يكون رئيس محكمة استئناف القاهرة مقدماً على رئيس محكمة استئناف الاسكندرية ورئيس الاسكندرية مقدماً على رئيس محكمة استئناف المنصورة وهكذا طبقاً للبروتوكول المعمول به بين رجال القضاء .. وقد كان هدف الدكتور سليمان حزین نبيلأً وواقعاً فى الوقت الذى اقترح فيه هذا الاقتراح وأخذ به ، وقد مكن هذا جامعة أسيوط أن تستحوذ تماماً على طائفة كبيرة ومتمنية من الأساتذة المبرزين الذين تشجعوا على العمل بها لأنهم شغلوا مناصب أساتذة الكراسي وهى أرفع المناصب الجامعية فى ذلك الوقت حين كانوا حول سن الأربعين ، وشغل بعضهم هذه المناصب وهو دون الأربعين ، وكان مقتضى هذا مع تطور الزمن أن شغل هؤلاء الأساتذة مناصب الرئاسات الجامعية والاستاذية المؤثرة لمدة عشرين عاماً بل وصل الأمر أنه فى مطلع التسعينيات كان حوالي ٩٠٪ من أقدم الأساتذة فى كل تخصص من أساتذة جامعة أسيوط ، وكان الاستثناء من هذه القاعدة لأساتذة الجامعات الأخرى الذين انتقلوا من جامعة أسيوط إلى الجامعات الأحدث منها (كالزقازيق وقناة السويس وطنطا والمنوفية والأزهر) ووصل الأمر فى إحدى السنوات أن كان تسعه من رؤساء الجامعات كلها أنفسهم من بدءوا وظائف هيئات التدريس فى جامعة أسيوط نفسها أو مرروا بها ومع هذا فقد انتهى الأثر المفيد لهذه التجربة مع توالي

السنوات على حين بقى الأثر السلبي ، وأصبحت هناك صور بديلة أخرى من أبرزها أن يصل الأستاذ في الجامعة الأقلية إلى رئاسة مجلس القسم قبل أن يصل استاذه إلى هذه الرئاسة في الجامعة القديمة التي تلقى فيها أستاذ الجامعة الأقلية دراسته العليا .. وليس هذا في حد ذاته بالأمر المستهجن إذا حدث على سبيل الاستثناء ولكنه يصبح مستهجنًا حين تصبح هذه هي القاعدة بل والقاعدة المطلقة ، وليس سراً أن جميع رؤساء الأقسام في أكثر من كلية من كلياتنا هذا العام وبلا استثناء وصلوا إلى هذا المناصب قبل إساتذتهم في الجامعات الأم .. هنا يصبح الأمر مزعجاً حين يكون النمط الاستثنائي هو القاعدة المطلقة . . . ذلك أن هذا النمط ليس ذا دلالة مطلقة وإنما هو في الواقع ذو دلالات ثلاث تبعاً لمدى التوسيع فيه : فقد يكون دلالة على عظمة النظام حين يظل في حدود الاستثناء ، ولكنه يصبح دلالة على فشل النظام حين يصبح قاعدة ، ثم يصبح دلالة على عقم النظام حين يتجاوز ذلك ويصبح قاعدة مطلقة .. وتكون النتيجة أن ينظر إلى الكيان الجديد بطريقة كلية على أنه وليد بالنسبة للكيان القديم ، وهذا هو أخطر ما يهدد المؤسسات الجديدة .

ومن العجيب أن المؤسسات المالية والمصرفية والخزينة في مصر حين تكاثرت أخذت ببدأ الحفاظ على التوازن المعقول في هيكلها بين الوليد والقديم ولكن الجامعات الأقلية بحكم الأخذ ببدأ استقلال الجامعات اضطرت نفسها إلى هذا الوضع الذي يحكم على الجامعات الأحدث أن تظل دوماً في هذا الوضع بعيداً عن نظرية الأوانى المستطرقة التي لابد منها إذا أردنا أن يكون للجامعة المصرية (أينما كانت وأينما وجدت) كيان واضح بعيداً عن تاريخ نشأة كل جامعة وعن مكان وجودها .

وبدون حدوث تجديد الدماء وانتقالها من جامعة إلى أخرى فسوف يتأسس وضع جديد تصبح فيه كل جامعة منفصلة تماماً عن الآخريات تطبيقاً لمبدأ استقلال

الجامعات العجيبة والذى حل للأسف الشديد محل المبدأ الأولى بالرعاية وهو مبدأ استقلال الجامعة !!

٣ - مع الزمن انعدمت الروابط بين الجامعات المصرية المختلفة ، ولم تعد هناك رابطة تجمع اساتذة هذه الجامعات إلا رابطتين ضعيفتين جداً لأنهما لا تتحققان الترابط الا مرة واحدة على أقصى تقدير كل شهر (بالنسبة للرابطة الاولى) ، وكلما ستحت الظروف (بالنسبة للرابطة الثانية) أما الرابطة الأولى فهي عضوية اللجان الدائمة الخاصة برترقى أعضاء هيئات التدريس وهي الآن تضم ١٥ عضواً في كل تخصص (في كل لجنة علمية دائمة) ولو لا حكمة الوزير الحالى لظل الوضع على ما تعسف السابق باتخاده من قرار بتحديد عدد أعضاء هذه اللجان بسبعة فقط على أقصى تقدير ، وقد أحسن الوزير الحالى حين جعل معيار الاختيار هو الاقمية المطلقة ، ولكن هذا بحكم طبائع الاشياء استتبع أن تخلو معظم اللجان من تمثيل كل الجامعات ، وبهذا أصبحت مثل هذه الرابطة غير قادرة على تحقيق الترابط ، فضلاً عن محدودية لقاءات هذه اللجان .

أما الرابطة الثانية التي ماتزال موجودة فهي إلزام القانون للدراسات العليا بأن تضم لجان مناقشة الرسائل العلمية استاذًا من خارج الكلية (في حالة الماجستير) أو من خارج الجامعة (في حالة الدكتوراه) وبهذا فقد ظل هناك باب شبه مفتوح لزيارة الاساتذة للجامعات الأخرى للاشتراك في مناقشة الرسائل ، وفي الطبع يفتح الباب بدرجة اكبر للاشتراك في امتحانات الدكتوراه والماجستير ، ومع هذا التقليد المحدود فان هذه الرابطة تظل خاضعة للعلاقات السابقة ولا تخلق علاقات جديدة ، فالاساتذة يتبادلون مع بعضهم مناقشة رسائل بعضهم ، وبوادي لو صار الأمر بطريقة دورية وبطريقة الجدول على نحو ما تفعل المحاكم فى انتداب الخبراء من أساتذة الجامعات عند الحاجة إليهم ، وعندئذ يجد الاساتذة بل والطلاب أنفسهم وهم يتعرفون إلى استاذ جديد في نفس التخصص من جامعة أخرى لانه

حل عليه الدور في المناقشة بطريقة مجدولة بعيداً عن سياسات التعارف والتبادل والمجاملات ، سوف يعطيها تطبيق هذا المبدأ كثيراً جداً من المصداقية وكثيراً جداً من فرص تقوية الروابط العلمية التي هي الأساس الحقيقي لتفاعل العلم من أجل المعلم وال المتعلمين والمجتمع .

هذه بعض الأفكار وبعض الظواهر لم أرد بها أكثر من شحذ الذهن ونحن نفكر اليوم بصوت عال في مستقبل الجامعة المصرية ككيان كبير وعظيم مهما اختلفت أماكن وجودها وتاريخ نشأتها ، وللتذكر بشيء من الحكمة أن القضاء المصري قضاء واحد ولم نسمع عن القضاء المصري في القاهرة أو في عين شمس أو في الإسكندرية أو في الزقازيق أو في قناه السويس أو في جنوب الوادى ولو لا لهذا الكان للقضاء المصري شأن آخر .

وأحب أن أنه ثانيا إلى أن الجامعة المصرية في كثير من مواقعها ما تزال في دور النشأة ولهذا فمن الحكمة تقديم كل ما يمكننا من مساعدة كفيلة بتحقيق أفضل صورة من صور التطور الفاعل والفعال .

وللتذكر ثالثاً أن الجامعات الخاصة المتزايدة في حاجة إلى مثل الذي لابد أن تصربه لها جامعات الدولة .

وللتذكر رابعاً أن كثيراً من البلدان التي من حولنا ما تزال تأخذنا كقدوة أو على أقل تقدير كمعيار للمقارنة .

وللتذكر قبل كل هذا أن أقدم جامعة وجدت في التاريخ كانت على أرض مصر وأن أقدم جامعة ما تزال موجودة في التاريخ ما تزال موجودة بالفعل على أرض هذا الوطن ، وأن تقاليدها كانت وما تزال نبراساً لكل العالم حتى إذا لم تكن حتى اليوم قادرین على استيعابها على وجهها الصحيح .

[الاهرام : ٩ ديسمبر ١٩٩٨]

مصر وجامعة المستقبل

من ملامح الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر أن النجاح يغرى بالتكرار النمطي ، وربما يصل التكرار إلى أن يكون كربونياً أي كأنه نسخة بالكريون أو الزيروكس مع تطور التكنولوجيا الخاصة بالتصوير الاستساخن ، وعلى هذا النحو افتتحت في فترة قصيرة من الزمن مجموعات من محلات الأخذية إلى جوار بعضها بعد نجاح ساحق حققه المحلان الأولان ، وقد حدث هذا أيضاً في محلات الأطعمة والمشروبات ويبدو أنه يحدث حالياً في الجامعات والمعاهد الخاصة ، والأرقام وحدها هي التي تدلنا على جوهر ما حدث فقد أصبح هناك قرابة ستين معهداً خاصاً عالياً بالإضافة إلى أكثر من أربعين كلية في أربع جامعات خاصة ، وهكذا زادت منافذ التعليم العالي والجامعي بقدار مائة منفذ مرة واحدة فضلاً عن الاتجاهات المدمرة التي وجدت السبيل إلى الخروج إلى النور بتكرار إنشاء شعب لتدريس العلوم التجارية والقانونية باللغات المختلفة في الجامعات القومية .

ولم يقف الفكر التكراري عند حدود تكرار الكليات أو المعاهد ، وإنما امتد ليشمل تكرار فكرة الجامعات ، فإذا كانت هناك جامعة أمريكية فلم لا تكون هناك جامعات بريطانية .. وفرنسية .. وألمانية .. ويبانية .. وأظن أن التكرار لن يقف عند هذا الحد وإنما سيمتد لتكون هناك جامعات سعودية وخليجية في القاهرة ، وسيقال إن ذلك كله لخدمة أبناء هذه البلاد الذين تضطرهم ظروف

عمل آبائهم إلى الاقامة خارج أو طانهم ! أليست هذه هي فكرة المدارس والجامعات الأمريكية في الأساس ! .

وعلى الرغم من اتساع المجال لانتقاد مثل هذه التجارب إلا أنى أكثر ميلاً إلى ترك التجربة تأخذ فرصتها مع يقيني وإدراكي التام للنتائج الطبيعية التي ستنتهي إليها كل هذه التجارب بحكم ما درسناه وفهمناه واستوعبناه من علوم التاريخ الطبيعي وهي علوم متقدمة جداً وقدرة على الفهم والاستيعاب والتبؤ والحكم الصائب على الأمور .

ولكن مصدر خشيتى وازعاجى هو أننا نستفاد الموارد بكل ما فى الموارد من جهد ووقت ومال فى تجارب تعليمية كفيلة بانصرافنا التام عن التفكير فى «جامعة المستقبل» التى ينبغى لها أن توجد على أرض مصر .

وإذا عدنا بأنفسنا إلى الوراء مائة عام لوجدنا مفكري الأمة يفكرون بالخلاص يومها فى إنشاء جامعة مصرية ، وقد نجحوا فى ١٩٠٨ فى إنشاء هذه الجامعة وإخراج فكرتها إلى حيز الوجود بجهود أهلية تماماً ودون استهداف للربح .. مع أنه كان فى وسعهم أن يكتفوا بوجود المدارس العليا الموجودة يومها ، وأن يضفوا عليها مسمى الجامعة ، أو أن يجعلوا الجامعة «مظلة» تحتوى هذه المدارس العليا ، ولكنهم لحسن الحظ لم يلتجأوا أبداً إلى هذه الفكرة السهلة التى تقوم بها اليوم مرات ومرات ونحن سعداء وفي غاية النشوة بأرباح مادية هزيلة !! .

وعلى مدى أقل من عشرين عاماً (١٩٠٨ - ١٩٢٥) فقط تطورت الجامعة الأهلية لتكون أكبر مؤسسة جامعية في العالم العربي والإسلامي ، بل ولن يكون لها من القيمة والزخم ما مكنتها أن تتحفظ بهذه المكانة المتقدمة جداً حتى الآن رغم كل الضربات الإيجابية والسلبية التي وجهت إليها على مدى سنوات متالية .

وإذا تأملنا بجدية ما فعلته الجامعة المصرية الأولى (جامعة فؤاد الأول - جامعة

القاهرة فيما بعد) في مجال التعليم الجامعي فسوف نفهم بعض الأسس الكفيلة بوضع تصورنا لجامعة المستقبل التي نفترض فيها مع قدرتنا عليها . ولأن هذا المقال موجه بالطبع إلى الرأي العام فسوف أكتفى بالإشارة إلى مثل واحد بارز للتفكير الجامعي الوعي لضرورة تجويد عمليتي التعليم والتطبيق والفصل بينهما وهو التحدى الأكبر الذي يواجه جامعة المستقبل في العالم كله ، ولعلى أسراع بنفي أن يكون قصدى هو مجرد اثبات أن الجامعة المصرية في الأربعينيات كانت أقدر على أن تكون بمثابة جامعة المستقبل من جامعاتنا اليوم .

□ □ □

لم تنشأ في الجامعة الأولى كلية للتربية أو للمعلمين مع أنه كانت هناك مدرسة للمعلمين العليا قبل وجود الجامعة بل وقد تخرج في مدرسة المعلمين العليا كثير من الذين أتوا دراستهم العليا في الخارج وعادوا ليشغلوا وظائف هيئة التدريس في الجامعة المصرية ومن هؤلاء العمالقان مشرفة وأحمد زكي وزملاء كثيرون لهم في كلية العلوم ، ونظراً لهم الكثيرون في جميع أقسام كلية الآداب ، ولم يكن هذا التوجّه إهتماماً لشأن «المهنة» المقدسة مهنة التعليم ، ولكن المعنى الواضح كان هو توجيه الاحترام المطلق للعلم المطلق (قبل أن يوظف من أجل مهنة) بحيث ينال الخريج الجامعي أقصى صور الاهتمام بفرع تخصصه حتى يحصل على درجة البكالوريوس فيه فإذا حصل عليها كان بوسعه بعد ذلك أن يختار المهنة التي ينشد العمل فيها طبقاً لظروفه وامكاناته ومهاراته وظروف سوق العمل نفسه ، ومن الطريف أن هذا المعنى لم يقف عند حدود كلية الآداب والعلوم اللتين لم يكن لهما وجود قبل نشأة الجامعة وإنما امتد بالطبع ليشمل كل التخصصات .

بل إن المؤسسة التعليمية الأولى في مصر وهي الأزهر العريق لم تبق بعيدةً عن فكرة الجامعة ، وسرعان ما أحدث رجاله (في أقل من خمس سنوات من نشأة

الجامعة الجديدة) دون تدخل من رجال الحكم أو رجال الثورة (!!) تطويراً جذرياً في الدراسات الجامعية والدراسات العليا فيه ، ونشأت ثلاث كليات للتخصصات الكبرى في الدراسة الأزهرية ، كما تم وضع نظام عابر لللدراسات العليا المتقدمة بمرحلتيها (الماجستير - والدكتوراه) فيما سمي يومها بتخصص المهنة وتخصص المادة وكلا التخصصين كان يندرج تحت مسمى العالمية مع اختلاف مسمى درجتها ! .

على هذا النحو الذي كانت كل الأطراف فيه واعية للدور الأساسي للعلم والتعليم الجامعي في صياغة الثقافة القومية أمكن أيضاً أن يتم تبادل الطلاب بين التعليم الأزهري العام والتعليم الجامعي متمثلاً في دراسة الحاصلين على الثانوية الأزهرية في دار العلوم (ومنهم الآلاف من الخريجين) وفي الآداب (ولم يستمر هذا النظام بسبب نزعات فتورية ضيقة الأفق على الرغم من أن رئيس مجمع اللغة العربية الحالي نفسه كان أبرز ثمار هذا النظام) .

ليس هذا فحسب ، ولكن معاهد التربية العليا وكانت خاضعة لوزارة التربية والتعليم (المعارف سابقاً) كانت تستقبل بلا أي تفرقة كل أصحاب الشهادات الجامعية سواء من جامعة فؤاد أو جامعة الأزهر ليحصلوا على دبلوم عال في التربية يؤهلهم للعمل بوظيفة التدريس ويضيف إلى آفاقهم المترفة من علومهم الأصلية آفاقاً وخبرات تربوية متقدمة ، وهكذا كان من الممكن أن تضم الدفعة الواحدة من خريجي هذا المعهد خريجين تخرجوا من قبل في كليات تبدو متباعدة ولكن يجمع بينهم جميعاً أنهم يتأهلون للقيام بوظيفة واحدة هي وظيفة التدريس ، وهكذا كان ذلك المعهد يضم خريجين من كليات الزراعة والطب البيطري جنباً إلى جنب مع خريجي الآداب والعلوم جنباً إلى جنب مع خريجي دار العلوم والفنون الجميلة وجنباً إلى جنب مع خريجي كليات الشريعة والقانون واللغة العربية وأصول الدين ، وهكذا كان بالامكان بل وحدث بالفعل مرات ومرات أن

تضم مهنة التدريس من تؤهلهم دراستهم الأولى للعمل والانطواء تحت نقابات المحامين (خريجو الشريعة) والزراعيين (خريجو الزراعة) والبيطريين (خريجو الطب البيطري) والعلميين (خريجو العلوم) الخ . ولم يكن هذا إلا صورة مما هو موجود الآن على نطاق ضيق في نوادي هيئات التدريس التي يجتمع فيها أساتذة الكليات المختلفة .

على أفضت وأسهبت في هذا المعنى ولكنني كنت أود إيضاح معنى معين هو فكرة الفصل بين التعليم والمهنة على مستوى ، ثم فكرة الربط بين التعليم والمهنة على مستوى آخر ، وقد كنت وما زلت أعتقد أن هذه الفكرة البسيطة هي أهم الأفكار المحددة لنجاحنا أو نجاح غيرنا في بناء أو تطوير جامعة المستقبل .

وسأقفز إلى تعليم التكنولوجيا مباشرة (ونحن لم نتجح حتى يومنا هذا في إنشاء جامعة تكنولوجية) لأنفت نظر القراء جمِيعاً إلى أن الحاسوبات الإلكترونية أصبحت تمثل مجال دراسة أساسى جداً ، وواضح الهوية تماماً ، ولكن تطبيق علوم الحاسوبات الإلكترونية يتسع كما نعرف ليشمل كل أنشطة الحياة بدءاً من الاتصالات إلى الطب إلى الهندسة إلى التصميم الهندسى إلى الطيران إلى حسابات البنوك إلى الطباعة والنسيج والسجاد . . . وهكذا نفهم أن التعليم الجامعى لعلوم الحاسوب ينبغي أن يعني فى المرحلة الأولى بعلوم الحاسوب من حيث هى علم ، ثم هو فى مرحلة ثانية يؤهل المتخصص فى الحاسوب ليكون قادرآ - بحق - على ممارسة تطبيقات الحاسوب فى مجال ما من الحياة .

وليس معنى هذا أن نسلك سلوك الأقدمين فى الحصول على بكالوريوس فى الحاسوب أو لا ثم دبلوم دراسات عليا فى تطبيقاته ثانياً ، وإنما هناك أكثر من عشر صور لترتيب إتمام هذا التكوين العلمي منها أن تتم المرحلتان بالتتابع (وليس بالتوالى) على مستوى مرحلة البكالوريوس (على نحو ما يدرس طلاب الطب العلوم الأكاديمية لمدة ثلاثة سنوات قبل أن يبدأوا دراسة علوم الطب الأكلينيكية

في العام الرابع) .. ولا بأس أبداً من التضحية بقاعدة السنوات الأربع في الكليات الجامعية لتختلف على نحو ما استثنى الطب بسبعين سنوات واستثنىت الهندسة والصيدلة بخمس سنوات ، ومن الصور الأخرى التي أثارتها تجربة العالم المتقدم إمكان البدء بالمنهج (أ) قبل المنهج (ب) أو بالمنهج (ب) قبل المنهج (أ) بحيث يمكن للدارس تطبيقات الحاسوب من المهندسين أن يعمقوا علمهم بعلوم الحاسوب بعد تخرجهما بالفعل في كليات الهندسة وعملهم كمهندسين . . ليس هذا المقال كما اتفقنا مجالاً لتفصيل الطرق الكفيلة بصياغة ملامح التكوين العلمي في جامعة المستقبل ، ولكنني حاولت أن أدل القراء على حقيقة مهمة وهي ضرورة أن تؤهل جامعة المستقبل خريجها أو اللاجيء إليها ليجيد قيمتين كبريتين متصلتين ولكنهما متكاملتان : التخصص من ناحية ، والمهنة من ناحية أخرى .

أما إذا صمنا على المضى في تكرار ما نحن فيه فسنظل بعيدين جداً عن النجاح في أي من الجانبين ، مع أن النجاح فيما معاً ممكن ، كما أن الفشل فيما معاً ممكن ، أما ما نوهم به أنفسنا حتى اليوم من أننا قد ننجح في إحداهما ونفشل في الآخر (ولا بأس عندئذ من نجاح نظن أنه خمسين في المائة) فليس إلا محض خيال لا يتوافر إلا للقانعين بالفشل وليس في المستقبل ولا في جامعته مكان لهم .

[الأهرام : ١١ يونيو ١٩٩٩]

الجامعات التي تحتاجها مصر في القرن الحادى والعشرين

بدأت الجامعة المصرية فى عام ١٩٠٨ كجامعة أهلية تعنى بركنى الثقافة والمعرفة اللذين كان لهما المحل الأسمى بين المعارف فى ذلك الوقت ، وهما الآداب والحقوق ، فلما أنشئت جامعة فؤاد الأول بعد ١٧ عاما فى عام ١٩٢٥ ، كانت «العلوم» إحدى الكليات الثلاث التى بدأت بها الجامعة الأم (جامعة القاهرة الآن) إلى جوار الآداب والحقوق اللتين كانت نواتهما موجودة منذ عام ١٩٠٨ ، وإنْ فقد كانت العقلية المصرية على مستوى طبقة المثقفين وأصحاب القرار بل والشعب نفسه فى نهاية الربع الأول من هذا القرن (عام ١٩٢٥) متباها تماما إلى أهمية «العلوم» فى التعليم وفي الثقافة وفي الجامعة !!

وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك مجال وظيفي محدد يتنتظر خريجي هذه الكلية الجديدة ، فقد ألحق الشعب الواقع أبناء له بهذه الكلية تخرجا فيها بعد أربع سنوات ، وأثبتوا جداره فى كل الواقع الذى أتيحت لهم بعد تخرجهم فى الأقسام المختلفة من الكلية الوليدة .

يجدر بنا أن نسأل أنفسنا : هل تستطيع العقلية المصرية المعاصرة فى نهاية الربع الرابع من القرن العشرين أن تزعم أنها تحظى بنفس القدر من استيعاب حركة العلم والثقافة والمعرفة فى العالم المحيط بنا ، وأنها قادرة على استشراف المستقبل فيما تنشئ من جامعات أو كليات جديدة ؟ أغلبظن أننا لا نستطيع الزعم بهذا على أى مستوى ، فنحن مشغولون بالتوسيع الأفقى وبالنمو التكرارى إلى أبعد

الحدود.. ونحن نعتقد أن إنشاء كليات طب جديدة - على سبيل المثال - هو السبيل الأفضل لتحقيق الازدهار في التعليم الطبي، وأن إنشاء شعب للغة الإنجليزية (أو الفرنسية) في كليات التجارة (أو غيرها) هو أقصى ما يمكن تحقيقه من إنجاز، وإذا جاز أن يكون هناك فعلاً ما يمكن أن يطلق عليه العقل الجمعي، وإذا جاز أن نقيم جهود عقليتنا الجمعية اليوم فستعجب من أن العقل الجمعي المصري منذ سبعين عاماً كان يستشرف مستقبل الدنيا في وقته بأفضل مما نستشرف نحن مستقبل العالم في القرن الحادى والعشرين.

إذا كان لنا أن نختار مقياساً واحداً من المقاييس الكفيلة بتوضيح الصورة التي نهدف إليها من مقالنا فسوف نبدأ بأحد المقاييس التي يشخص بها خبراء التربية العالميون مدى نجاح التعليم الجامعي في أية دولة في صنع مستقبلها وهو المقياس البريطاني الذي كان سائداً جداً في السبعينيات الذي يطلق على نظام التعليم المهني الذي يشمل مقررات تكنولوجية وحرفية اسم تعليم الياقات الزرقاء، ويطلق على نظام التعليم الثانوي العالي الذي يشمل مقررات تؤدي إلى التعليم الجامعي في العلوم والهندسة والطب والأداب اسم تعليم الياقات البيضاء.

في البلدان الصناعية المتقدمة فإن نسبة المنتسبين إلى الفرعين من التعليم هي ٥٠ : ٥٠، أما في البلدان الشبيهة بنا فإن النسبة هي ١٠ : ٩٠ (طبعاً ذوو الياقات البيضاء يمثلون ٩٠٪، على حين أن ذوى الياقات الزرقاء يمثلون ١٠٪).

في مصر ومنذ أكثر من عشر سنوات أصبح التعليم الفني الثانوي يستوعب حوالي ٥٠٪ من الحاصلين على الـ هادة الإعدادية العامة، في مقابل ٥٠٪ يتوجهون إلى التعليم الثانوي العام.. ولكن المأساة ما تزال موجودة، بل لعلها اليوم أبلغ أثراً.. ذلك أن الجامعات المصرية لم تتطور كما تطور التعليم العام وإنما مازالت محتفظة لنفسها بالياقات البيضاء.. وهكذا فإن سياسات القبول في الجامعة المصرية ترحب بالياقات البيضاء وتعطيهم أكثر من ٩٠٪ من أماكنها،

بينما تنظر شذرا إلى الياقات الزرقاء وتضع كل العرافق أمام قبولهم.

ومع هذا فإن الجامعات المصرية تظن نفسها قادرة على أن تشارك بفعالية في صياغة المجتمع المصري في القرن الحادى والعشرين .. كيف يكون ذلك .. لا أحد يدرى !

ومن الطريف أن فرص التعليم العالى المتاحة أمام خريجى المدارس الفنية الثانوية لا توجد فى الغالب فى الجامعات المصرية ، وإنما فى معاهد التعليم العالى التى هى خارج الجامعات وأبرزها معهد التعاون التجارى فى المنيرة ، ومعهد التعاون الزراعى فى شبرا الخيمة .

وحين تعقد كلية التجارة - على سبيل المثال - امتحانات معادلة لقبول أوائل خريجى المدارس التجارية ، فإنها تحرض على مستويات عالية من التأهيل بحيث لا يتحقق بها من هؤلاء إلا الندرة .

ونفس الأمر يحدث فى كليات الهندسة وفى المعاهد العليا للتمريض .

وتسأل عن السبب فتجد الإجابة الجاهزة بضعف مستوى هؤلاء الحاصلين على دبلومات فنية فى اللغات ، أو بضعف قدراتهم الذهنية .. وكان جامعاتنا لا تضم إلا الأفذاذ فى اللغات وذوى القدرات الذهنية العليا .. ومع هذا ومع تسليمنا جدلا بأن جامعاتنا لا تضم إلا هؤلاء بالفعل ، فإن هذا المفهوم نفسه هو أولى المفاهيم بالاستغناء عنه ، ذلك أننا نحتاج جامعات تعنى بالمعرفة التكنولوجية قدر ما تعنى بالمعرفة السقراطية والأفلاطونية .

نحن فى واقع الأمر فى حاجة إلى جامعات تكنولوجية تستطيع أن تقضى على ما يسمى بالأمية التكنولوجية التى هى السبب الأول للبطالة ، وللتخلص التكنولوجى الذى نعيشه اليوم وغدا .

وإذا كانت تجاربنا المحدودة فى المعهد التكنولوجى فى العاشر من رمضان وفي

فرعه فى بنها ومن قبل فى معهد كيما فى أسوان، قد أصبحت ثروة جا واسحا على النجاح الساحق فى هذا المجال من التعليم التكنولوجى العالى، فماذا ننتظر؟

هل ننتظر التمويل بينما المليارات فى بنوكنا تحتاج إلى مجالات لاستثمارها؟

هل ننتظر اقتناع أبناء الشعب بينما هم يتسابقون على هذه الفرصة المتميزة من التعليم رغم تكلفتها العالية جداً بالنسبة لدخول شعبنا المطحون والمجاهد والمتحضر في الوقت ذاته؟

متى نستطيع أن نأخذ القرار في مجلس الشعب قبل الحكومة بإنشاء عشر جامعات تكنولوجية على مدى السنوات العشر القادمة في عشر من المدن الجديدة؟

هل يستطيع الإنسان أن يحلم بأن تبني لجنة التعليم في مجلس الشعب مشروع قانون يلزم الدولة بهذا الهدف النبيل الذي يتوقف عليه مستقبلنا في القرن الحادى والعشرين حين تكون كل شعوب الدول الآخذة في التقدم حريرصة على أن يلم أبناؤها بالالكترونيات المصغرة قبل أن يلموا بالكليات الفلسفية السocraticية العقيمة التي أوقفت تقدم العلم نفسه قرونًا من الزمان؟!

هل يجوز لي أن أختتم هذا المقال بأن أسأل القراء الدعاء بأن يلهمنا الله الصواب، وأن نتبه قبل فوات الأوان؟

[الوفد : ٢٤ فبراير ١٩٩٧]

تطوير الدراسات العليا في الجامعات المصرية

أصبحت معايير الجودة في الدراسات العليا في جامعتنا المصرية محل شك كبير، ولقد كان من الممكن أن تصاب بأضعاف التدهور الذي تصاب الدراسات الجامعية لو لا أن طبيعة هذه الدراسات ترتبط باختيار الأشخاص المتقدمين لها لأنفسهم أولاً، وتحكم هيئة التدريس في اختيارهم إلى حد ما (ثانياً)، ولطبيعة العلم (ثالثاً)، والعلم ينفي خبيه كما قال الفقهاء وال فلاسفة القدامى. ومع هذا فإن إصلاح الدراسات العليا وتدارك أمرها لم يدخل بعد مرحلة الاستعصاء على الحل، فما زالت هناك إيجابيات كثيرة قادرة على استعادة الوجه المشرق للجامعات المصرية في هذا المستوى التعليمي الرفيع، وبصفة خاصة حين تصبح الدراسات العليا الجامعية أحد مجالات الاحتكاك والمنافسة البارزة التي يمكن لمصر أن تباري فيها في ظل العولمة القادمة، وفي ظل الفهم الجيد الذي يتمتع به وزير التعليم العالي الحالى تجاه الإصلاح المدروس ، وفي ظل التوسع فى تجارة الخدمات مع تقديم خطوات تنفيذ اتفاقيات الجات ، ونظم أنفسنا كثيراً إذا لم نتبه بسرعة إلى حقيقة أن الدراسات الجامعية العليا هي أرحب مجال ثقافي يمكن لمصر أن تحقق فيه إنجازاً ذا بال ، وفي هذا الصدد فإنى أحب أن أشير إلى بعض الملامح الحاكمة :

(١) على حين تأخذ بعض كليات الجامعة بمبدأ عدم تسجيل الموضوع إذا كان قد سبق تسجيله في أية جامعة أخرى ، فإن بعض الكليات الأخرى تسجل نفس

الموضوع أكثر من مرة دون أدنى اعتبار للمبدأ الذي تأخذ به الكليات الأولى التي تجعل طلبتها يدورون على الجامعات كلها على هيئة قرية مما يسمى «كعب داير» كى يتم التأكد من أن أحداً لم يسجل ذات الموضوع من قبل. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن بعض الأقسام تترك للمشرفين أو الطلاب مطلق الحرية فى اختيار موضوعات رسائلهم، على حين تلتزم أقسام أخرى قليلة بخطط بحثية متکاملة، ولست أشك فى أننا جميعاً نعرف أن لكل تخصص ظروفه وخصائص دراسته، ولكننا نعرف أيضاً أنه لابد من خطة عامة ومنهج واضح فيما يتعلق بهذه الأطروحات الجامعية حتى لا تحول إلى ما تحولت إليه في بعض الكليات من أنها استيفاء للشكل، ولا بد أن تضع كل لجنة دائمة من لجان المجلس الأعلى للجامعات التي تفوق مائة وعشرين لجنة تصورها المرتبط بتخصصها، وأن تلتزم به الأقسام المعنية في كل الجامعات.

(٢) من تقاليد الدراسات العليا الراسخة في العالم كله أن الإشراف على الرسائل العلمية يكون لأستاذ واحد فقط ، ولكننا في مصر - ولظروف لم تعد مبررة - وسعنا قاعدة الإشراف ليكون المشرفون أربعة في بعض الأحيان وثلاثة في معظم الأحيان وأثنين في النادر وواحداً في الأندر، وقد ترتب على هذا ضياع معنى الأستاذية تماماً، وتفرق دم الطالب بين المشرفين دون أن يعني به أحدهم عنابة المشرف الوحيد، بل كثيراً ما حدثت نزاعات ومشاحنات بين المشرفين ليس هذا مجال الحديث عنها.. وقد حان الوقت للعودة إلى التقاليد الجامعية الصحيحة والسليمة بدءاً من العام الدراسي القادم مباشرة ، مع استمرار التسجيلات السابقة على ما هي عليه وبدون إحلال أحد محل من يسقط عنهم الإشراف بسبب الإعارة أو غيرها من الأسباب ، وأرجو أن يعيدها هذا إلى عصر التلميذ والأستاذ الحقيقي على نحو ما كانت كتب الطبقات (في عالمنا وفي العالم كله بعد ذلك) تذكر أن شيخ الأستاذ كان فلان ، وأنه تلقى عنه العلم فلان وفلان ، ومن ثم تعود لظهور في محيطنا الجامعي مدارس علمية متميزة لا تهتم بكثرة العدد وإنما يهتم

فيها الأستاذ بأن يكون تلميذه نفسه خير دليل على أستاذيته.

(٣) لا أعتقد أن الرسالة أو الأطروحة الجامعية في القرن الحادى والعشرين تصبح وحدها كافية للتعبير عن تمكן أستاذ المستقبل من أدوات البحث العلمي في محيط تخصصه.

ولهذا فإني أعتقد أنه لابد لكل تخصص علمي من جهد أكاديمى مواز ينجز فيه طالب الدراسات العليا إنجازاً كفياً برفع قدراته البحثية والعلمية والتخصصية خصوصاً وهو في سن التكوين العلمي المتميز، ولست أستطيع أن أتصور أستاذًا في اللغة العربية أو التاريخ أو الفلسفة دون أن يتحقق في كل من مرحلة الماجستير والدكتوراه كتاباً على الأقل من التراث العلمي.

كما لا أظن أستاذًا في الجغرافيا أو الاجتماع دون أن يرسم خريطة علمية لمنطقة لم ترسم من قبل، ولا أظن أستاذًا في احدى اللغات الأجنبية دون أن يترجم نصاً أدبياً متميزاً من اللغة التي تخصص فيها إلى العربية ونصاً من العربية إلى اللغة التي تخصص فيها.

وهذا هو ما تأخذ به الجامعات المتقدمة في الدول الغربية، ولا أظن أستاذًا في أية كلية للطب أو العلوم أو الهندسة لا يقدم لنا كتاباً في أحد إنجازات تخصصه العلمي مكتوباً بلغة عربية سليمة، وأن يكون هو نفسه قد استحدث المصطلحات العلمية العربية التي تقابل المصطلحات الأجنبية، ولا أظن أستاذًا في الإداره لم يقدم المثل في تطوير إحدى مؤسساتنا العامة أو الخاصة حتى لو كانت شركة لا يعمل فيها أكثر من مائة... وهكذا.

(٤) أعتقد أنه قد آن الأوان لتكون الأعوام الجامعية في الدراسات العليا منضبطة بعض الشيء لا تبدأ في أي يوم ولا تنتهي في أي يوم، وقد فصلت هذا في مقالى السابق "الفباء تطوير الاداء الجامعى" الاخبار : ٢٧ / ٥ / ١٩٩٩.

(٥) لابد من زيادة عدد الأساتذة المناقشين للرسائل الجامعية إلى أربعة أو خمسة، وأن يكون أحدهم من خارج التخصص تماماً حتى نعود أصحاب الرسائل أن يصلوا بالإيضاح في لغة العرض، ويوضح الفكره التي توصلوا إليها من دراستهم إلى حد إقناع مَنْ هم خارج التخصص تماماً بما أنجزوه في تخصصهم الدقيق، وهذا ليس بالأمر الهين، بل ربما هو جوهر العلم الذي يقوم على الوضوح، وبهذا فقط نقضى على عقليات النقولات والقص واللصق.

كما أقترح أن يكون تكوين لجان المناقشة خاصاً بجدول الأساتذة في كل الجامعات بترتيب مطلق دون اعتبار لعلاقات الصداقة والتبادل بين أستاذ وأستاذ أو بين كلية وأخرى، ومن سخريات القدر أن جامعة مصرية كبيرة لا تنتدب للمناقشات في الماجستير أحداً من خارجها لأن فيها كليتين مكررتين ولا تنتدب أحداً لمناقشة الدكتوراه إلا من جامعة قريبة منها. ورغم أنها جامعة متميزة إلا أنها لا تفعل هذا أبداً من باب التستر على طلاب ضعفاء، وإنما لأن الأجيال الصاعدة فيها قد تصورت أن هذا الأسلوب هو القاعدة من كثرة ما تكرر.

[الأخبار : ٣ نوفمبر ١٩٩٩]

الجامعة العربية المفتوحة

حلول غير تقليدية لمشكلات تقليدية

ما لا شك فيه أن التعليم المفتوح يمثل أسلوباً أمثل للتغلب على ندرة الموارد غير البشرية من أجل تعظيم الافادة من المعرفة المتاحة في الارتفاع بالمستوى المعرفي لأكبر عدد ممكن من البشر الم قبلين على الفرص المحدودة للتعليم الجامعي والعلمي وفي ظل الصعوبات التي ندرك جميراً مدى تفاقمها وفي ظل الامكانيات والقدرات والخبرات التي يتميز بها وطننا العربي الكبير ،

وفي إطار دعوة الأمير طلال بن عبد العزيز لإقامة جامعة عربية مفتوحة فإني أود أن أضيف إلى الأفكار التي تفضل سموه بطرحها عدداً من الأفكار والتصورات المهمة الكفيلة بتحقيق النجاح الطبيعي والحقيقة مثل هذه الفكرة ، ذلك أنه بدون تحقيق نجاح طبيعي و حقيقي لفكرة التعليم الجامعي المفتوح فإن الفكرة نفسها تحول إلى ضرب من الأماني والتخيلات ، وتفقد بالتالي قوة الدفع الكفيلة بتقدم المشروع وازدهاره .

وفي هذا المجال فاني أحب أن اركز على ثلاثة اتجاهات تعليمية وتنظيمية مهمة :
الاتجاه الأول :

أن تميز الجامعة العربية المفتوحة بوجود مقر متميز ، وليس من المهم فيه أن

يكون متميزاً بالعمار ولا التشييد ولا الموقع وإن كان كل هذا لا يضر وإنما يفيد .. ولكنني اتصور المقر قادراً على القيام بوظيفتين أساسيتين الأولى هي أن يكون بمثابة معمل انتاج (استوديو) المواد التعليمية التي سيتم بثها عبر قنوات التليفزيون والاذاعة ، وأن يكون بمثابة الأرشيف الممتاز لهذه المواد عندما تتنوع وتتعدد وتنكاثر على مدى السنوات والتخصصات التي ستغطيها الجامعة .. ويمكن بالطبع للمقر أن يكون بمثابة محطة البث لهذه المواد وأن يكون بمثابة المنفذ الذي يمكن من خلاله الحصول على نسخ من كل هذه المواد التعليمية .. وهكذا ..

ولن أفيض في الحديث عن التصورات التالية التي أظن أنها جميراً قد أدركناها الآن من واقع تجاربنا السابقة حتى على مستوى المواد الترفيهية في المسرح والسينما التي باتت ذاكرتها مهددة بالضياع في أحيان كثيرة .

أما الوظيفة الثانية التي سيؤديها المقر فإنه سيكون بمثابة البيت الكبير الذي يلتقي فيه طلاب الجامعة المفتوحة حين يريدون وحين يستحسنون (أو يجب) أن يتلقوا (على نحو ما سنبينه في الفقرتين التاليتين) ولهذا فإنني أعتقد أن أهم جزء في هذا المقر وأهم مكون فيه هو مكتبة ضخمة لا يقل عددها عن خمسة ملايين وتحتاج مثل هذه المكتبة إلى تمويل يتراوح بين خمسة وعشرة ملايين دولار شاملة المبنى والتجهيزات والكتب وسوف تكون هذه المكتبة بمثابة الركن الأكبر لطلاب التعليم المفتوح حين يلجأون إليها في الأوقات التي تناسبهم هم ليقضوا بين جدرانها الأوقات التي تناح لهم ..

ويقتضى هذا أن تكون هذه المكتبة (شأن كثير من مكتبات عالمية وبالذات في بريطانيا) مفتوحة ٢٤ ساعة على مدى الأيام السبعة وعلى مدى ٣٦٥ أو ٣٦٦ يوماً في السنة بما في ذلك أيام الأعياد القومية حتى تناح الفرصة لكل الطالب

للتردد عليها حتى لأولئك الذين لا يتيح لهم وقت إلا في الأعياد القومية !!

كما ينبغي أن يتضمن نظامها قواعد مرنّة وتسهيلات فائقة لطلاب التعليم المفتوح في استعارة ما يشاءون حتى لو وصل الرقم إلى ثلاثة كتاباً في المرة الواحدة .

الاتجاه الثاني :

مع ايمانى التام وفهمى الكامل لفكرة التعليم المفتوح فإنى أحب أن أؤكد ضرورة قضاء طلاب الجامعة المفتوحة وقتاً محدوداً ، ولو محدوداً داخل أسوار جامعتهم المفتوحة !! ويتضمن هذا في تصورى وطبقاً لظروف العمل فى وطننا العربى أن تنضغط هذه المادة إلى أقصى ما يمكن ، وأن تكشف فى ذات الوقت بحيث يمكن على سبيل المثال قضاء ألف ساعة تعليمية على مدى ثلاثة أو أربعة شهور فقط ، ويكون هذا من خلال اللجوء إلى أسلوب قد نسميه من الآن « معسكرات التعليم المفتوح المكثفة » حيث يكون في وسع طلاب الجامعة المفتوحة أن يتفرغوا تماماً خلال هذه الفترة القصيرة للقاءات علمية وتعلمية وبحثية مباشرة مع الأساتذة الجامعيين في مكان منعزل عن الحياة الصالحة يكفل الإعاشه الكاملة والترفيه الكامل أيضاً ..

وهنا نلتفت النظر إلى الأهمية القصوى لهذا الاحتكاك المباشر سواء بالأساتذة الجامعيين أو بالزملاء الجامعيين في هذا المعسكر التعليمي الذي تمتد فيه المحاضرات طيلة ١٦ ساعة يومياً يختار منها كل طالب حوالي ١٠ ساعات حسب عادات نومه وقدراته الذهنية على التواصل على مدى فترة واحدة أو فترتين أو أكثر طوال اليوم ..

وأعتقد أن حضراتكم تشاركوني الرأى هذا الاحتكاك يمثل أهم عنصر في تكوين الطالب الجامعى بعد ما نسميه بالمنهج الجامعى فى الدراسة .

الاتجاه الثالث :

إن الجامعة المفتوحة فى وطننا العربى ضرورة قصوى لأداء وظيفة أهم بكثير من إتاحة التعليم الجامعى لفئات جديدة ..

هذه الوظيفة هي تهيئة الفرصة ل إعادة التعليم على ثلاثة مستويات ..

المستوى الأول

هو إتاحة تعليم متخصص للذين حصلوا على الشهادات الجامعية بالفعل ولا يزالون يحسون أنهم في حاجة إلى أن يلموا بالعلم الذى حصلوا على شهادته فيه .. سأبسط المسالة على الرغم من أنها واضحة للكثيرين فأضرب مثل بالذين يحصلون لأسباب لأنجحها على رخصة قيادة السيارة ثم يتعلمون قيادة السيارة لأنهم بالطبع في حاجة إلى هذا التعلم فالرخصة قد تعطى لهم ميزة ، ولكنها في حد ذاتها لا تكفل لهم أن يقودوا السيارة بالفعل !!

المستوى الثانى : هو التعليم المستمر وتعليم الكبار

وهما مفهومان لا يزالان في حاجة إلى ترسیخ في وطننا العربى .. ولكننا جمیعاً نستطيع أن نتصور مدى الحاجة الملحة إلى تجديد معلوماتنا بنفس التخصص الذى غارسه ، وفي أحيان كثيرة جداً فإن هذا التجديد لا يكتفى بمعرفة آخر التطورات ولكننا يقتضينا العودة إلى المبادئ والأسساتيات التى تقوم عليها تخصصاتنا لنعيد

فهمها وتفهمها من البداية وفي ضوء التراكم المعرفي الضخم .. وليس عجبًا أن تسمع أستاذ أستاذ تخصص علمي معين وقد بلغ السبعين من عمره وهو يقول إنه لم يفهم هذه الجزئية البسيطة والحقيقة البدائية إلا الآن !!

أما المستوى الثالث:

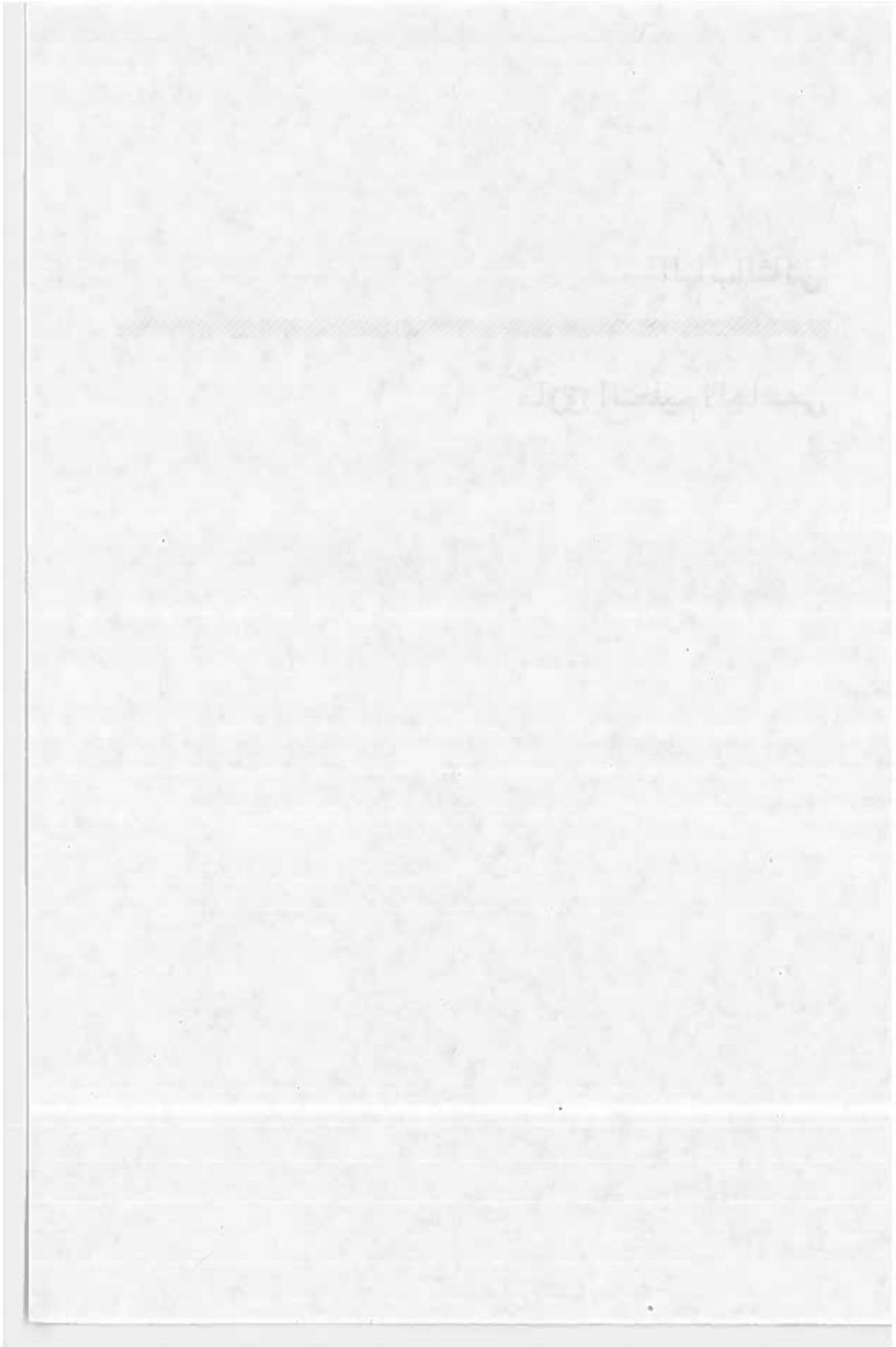
فهو اعادة التأهيل ومن العجيب أن الأمريكيين مغرون إلى أبعد حد باعادة التأهيل هذه فأنت تجد محاسبة وصلت إلى درجة متميزة ، وفي الأربعين من عمرها قررت أن تغير التخصص « الكاريير » تماماً وتبدأ دراسة العلاج الطبيعي أو التمريض أو التربية وسرعان ما تنتهي من هذه الدراسة الجامعية في ثلاثة أو أربع سنوات لتبدأ مهنة جديدة بقدرات مرتفعة جداً لأنها بدأت بشقاقة مختلفة وبالتالي بعقلية رحبة ونفسية قادرة على العطاء وخبرة أعمق وأرقى .. ولن أخفي على القارئ أنني كنت أجده في مستشفيات الولايات المتحدة من بين أطباء الامتياز الأمريكيين الذين تخرجوا توهם في كلية الطب سيدات ورجالاً قارباً الأربعين (بل والخمسين في بعض الأحيان) .

وظني أن الجامعة العربية المفتوحة ستكون هي الرائدة في هذا الاتجاه إلى أن تقتدى بها جامعاتنا التقليدية وتكون لها أبواب مفتوحة على طرق أخرى بالإضافة إلى بابها الوحيد المفتوح على مكتب التنسيق حيث تتلقى فقط الحاصلين على الثانوية العامة الطازجة جداً فحسب ، ولن يكون هذا اليوم - بفضل جهود مخلصة وعقليات واعية - بعيداً إن شاء الله .

[الاهرام : ١ / ٤ / ١٩٩٨]

الباب الثاني

مأذق التعليم الجامعي



الهرم المقلوب أبرز مآذق الجامعات المصرية

تواجه الجامعات المصرية شأنها شأن مؤسساتها المختلفة عدة مشكلات حادة نتيجة للمتغيرات السياسية والتحولات الاقتصادية الاجتماعية في نهاية القرن العشرين والعجز الواضح لكل من التشريع والنظام الإداري عن مواكبة هذه التغيرات والتحولات . وعلاوة على هذا تواجه الجامعات أيضاً عدة مشكلات خطيرة كان لابد لها حتى بدون هذه التحولات وإنما بحكم ماضيها وحاضرها القريب أن تعاني منها نتيجة للسياسات الحاكمة التي ضبطت تشريع وتنظيم وتسخير الجامعة المصرية الأولى منذ نشأتها في ١٩٠٨ وحتى بعد مضي خمسة وثمانين عاماً في ١٩٩٣ .

وتمثل مشكلة انقلاب الهرم الوظيفي بين أعضاء هيئات التدريس في الجامعات أبرز التحديات أمام إصلاح الجامعات المصرية والعودة بها إلى مصاف دور العلم والبحث العلمي الهدف . وليس من شك أن تنظيم الهيكل البشري في المؤسسات العلمية هو العامل الأول في تحديد قدرة هذه المؤسسة العلمية على العطاء التميز ، وفي غياب تنظيم الهيكل البشري يمكن للجامعة أن تعطى ولكن عطاءها في هذه الحالة لن يكون مؤسسيأً ، بل ربما لن يكون منهجاً كذلك ، وسيصبح في الغالب كما هو الآن شذرات متتشرة بل ومتنافرة من بحث علمي في ظاهره ، بينما هو ذاتي إلى أبعد حدود الذاتية وإن اتخذ شكل العلم بحكم معرفة القائمين عليه بالشكل ، وتكون النتيجة الختامية أن المجتمع يجد مشكلاته جميراً وقد تعرضت

لبحوث جامعية من دون أن تكون هناك نتائج قابلة للتطبيق من أجل مواجهة -
ولا أقول حل - هذه المشكلات !! وهذا هو جوهر ما يحدث في مصر الآن.

الهرم المقلوب في تزايد مستمر :

ومن المؤسف أن الهرم المقلوب يزداد انقلاباً عاماً بعد عام ، فالمشكلة إذن ليست مشكلة مؤقتة يمكن التغلب عليها بحلول مسكنة أو وقته ، ولا هي مشكلة طارئة يمكن التغاضى عنها حتى يتم تجاوزها ، ولكنها للأسف الشديد مشكلة مت坦مية ومرتبطة تماماً بجوهر نظام الجامعات الذى يحكمه الآن ومنذ عشرين عاماً قانون متكملاً وحيد هو القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الخاص بتنظيم الجامعات المصرية .

وقد يكون من التجنى أن نقول اليوم إن السبب الجوهرى فى هذه القضية كان اتجاه المشرع فى القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ إلى ما اتجه إليه من إطلاق عدد درجات الأساتذة فضلاً عن تخفيض المدد الالازمة للترقى فيما بين الوظائف الثلاث التى تكون هيئات التدريس (أستاذ - أستاذ مساعد - مدرس) والوظيفتين الآخريين اللتين تهتان المرأة ليكون عضواً بهيئات التدريس (مدرس مساعد - معيد) .

ومن دون أن أطرق بالقارىء إلى تفصيلات النظم الجامعية العالمية وتطور النظام الجامعى المصرى فى هذا المجال سأكتفى مؤقتاً بتلخيص ما انتهى إليه الموقف فى الجامعات المصرية الآن على وعد بالعودة إلى هذه التفصيلات عند مناقشة الحلول المقترحة .

العمق المبكر :

لعل أدق وصف لما أدى إليه القانون الحالى هو أنه استطاع أن يصل بشباب هيئات التدريس إلى حالة من العقم المبكر حين أتاح لهم أو اضطرهم إلى العمل على التجاوب الناجع مع القانون بالحصول المبكر على درجاتهم الجامعية الأولى (البكالوريوس : معيد) والثانية (الماجستير : مدرس مساعد) والثالثة (الدكتوراه :

مدرس) والرابعة (أستاذ مساعد) والخامسة (أستاذ) ثم الوقوف عند هذا الحد.
وبلغة السن يمكن القول إن متوسط الوصول إلى الأستاذية في الجامعات
الإقليمية لغالبية أعضاء هيئات التدريس كان حوالي ٤٠ عاماً يرتفع في الجامعات
الكبرى إلى ٤٢ عاماً على أكثر تقدير، ويختلف هذا المعدل بالطبع ما بين كلية
وأخرى.

وقد سجلت كليات الطب البيطري أسرع المعدلات على حين سجلت كليات
التجارة أبطأ المعدلات على عكس ما هو متوقع في الكليتين .. وفي الكلية
الواحدة نجد اتجاهها عاماً إلى الاعتقاد بالقول والفعل بأن دكتوراه الكيمياء مثلاً
أسرع على العموم وعلى الدوام من دكتوراه الفيزياء !!! وفي أحيان أخرى كثيراً
ماتدخلت العوامل الشخصية البحتة في تحديد هذه المعدلات !!

وقد أدى هذا الوضع بالطبع و كنتيجة منطقية لأبسط العمليات الحسابية
والإحصائية إلى ظاهرة تکوم أو تکدس الأساتذة لأنهم يشغلون بحكم السن
الشريحة السنوية فيما فوق الأربعين أو قل ما فوق الخامسة والأربعين (وحتى
الستين بل وما فوقها بحكم امتداد عملهم) على حين أن من يشغلون وظيفة أستاذ
مساعد لا يبقون فيها إلا أربع أو خمس سنوات على الأكثر أى أنهم لا يشغلون
إلا شريحة سنوية توازى ثلث أو ربع الشريحة المتاحة في حالات الأساتذة !! وقل
مثل هذا في حالات المدرسين والوظائف الأخرى مع تضاؤل المدد في حالي
المعيد والمدرس المساعد .

والأدهى والأمر أن المعيد في كليات الطب لا يبقى في الأغلب الأعم في
وظيفة أكثر من يوم واحد يرقى بعده إلى مدرس مساعد بحكم أنه لا يعين معيناً
إلا بعد قضاء ٣ سنوات في وظيفة طبيب مقيم وهي مدة كافية لحصوله فيثنائهما
على درجة الماجستير !!

الأرقام تتحدث:

وهذا الكلام ليس كلاماً نظرياً ولكن الأرقام التي سنوردها حالاً هي خير دليل على صحة ما نقول، وقد اخترت أن أضرب للقارئ المثل الأول بجامعة القاهرة وهي الجامعة الأم فقد بلغ عدد الأساتذة في العام الدراسي (٧٧/٧٨) ٦٣٠ أستاذًا على حين كان عدد المعيدين ١٦٣١ معيدياً، وفي العام الدراسي (٩٠/٨٩) أى بعد ١٢ عاماً فقط بلغ عدد الأساتذة ١٤٤٦ على حين انخفض عدد المعيدين إلى ١٢٨٢ معيدياً وينتظر إذا سارت الأمور على ما هي عليه الآن أن يبلغ هذا العدد في العام الدراسي (١٩٩٩/٢٠٠٠) ثلاثة آلاف أستاذ ، وألفاً وبعمائة أستاذ مساعد وألفاً ومائتي مدرس أى حوالي ستة آلاف عضو هيئة تدريس على حين يكون عدد المعيدين لا يزال في حدود ١٣٠٠ معييد وكذلك المدرسون المساعدون وبهذا تصبح نسبة عدد أعضاء هيئات التدريس ومعاونיהם إلى الطلاب مع حلول عام ٢٠٠٠ حوالي ١٠٠٪ على أقصى تقدير .

على مستوى الجامعات الإحدى عشرة جمیعاً ستكون صورة المأساة أكثر وضوحاً حين يبلغ عدد الأساتذة في العام الدراسي (١٩٩٩/٢٠٠٠) حوالي تسعة عشر ألفاً وحين يكون عدد الأساتذة المساعدين قرابة تسعة آلاف والمدرسين قرابة سبعة آلاف ..

ما يهمنا هنا من ناحية الهرم رقم الأساتذة التسعة عشر ألفاً الذين من المفترض أنهم يناظرون طبقاً لمعادلات الكادر الخاص لرجال الجامعات بالكادر العام للعاملين بالدولة وبكادرات السلك القضائي والسلك الدبلوماسي والبوليس والجيش .. ولنك أن تخيل أن في القضاء ١٩ ألف مستشار ، أو في الخارجية ١٩ ألف سفير ، أو في البوليس ١٩ ألف لواء ، أو في الجيش ١٩ ألف لواء ، أو في أي وزارة أخرى ١٩ ألف وكيل ووزارة هل يستقيم أمر أى من هذه الهيئات على هذا النحو؟ وهل وهذا هو الأهم يكون من حق صاحب وظيفة أستاذ الجامعة أن يزعم لنفسه عند ذلك أو للناس (في محيط أسرته على سبيل المثال) أنه يناظر أى

درجة من هذه الدرجات : السفير - المستشار - اللواء - وكيل الوزارة ؟

بالطبع ستنخفض درجة معادلة أستاذ الجامعة إلى مستوى الدرجة الأولى من الكادر العام أو أقل قليلاً لأنها بالطبع وفي ظل هذه الأعداد لا يمكن حتى أن تتواءزى مع الدرجات التالية لدرجة قمة الهرم الوظيفي في الكادرات الخاصة والعامة درجات المدير العام أو مستشار السفارة أو رئيس محكمة (أ) أو رئيس نيابة (أ) أو عميد الجيش (أ) والشرطة وهذه هي الترتيبة المنطقية للتشريع قصير النظر الذي بدأ فدغدغ مشاعر أسرة الجامعة في ١٩٧٢ وما بعدها فانتهى إلى دغدغة النظام الجامعي نفسه اليوم وغداً .

حلول غير واقعية :

كثيراً ما يثور اللغط في الوسط الجامعي باقتراح زيادة المدد الالزمة للترقى إلى ست أو سبع سنوات في كل من درجتي أستاذ مساعد وأستاذ ولكن مثل هذا الحل سرعان ما يواجه بالوأد لأنه من غير المنطقى ولا العدل أن يجعل من ترقى على معدل السنوات الأربع يتحكم في ترقية أبناء جيله نفسه على معدل هو ضعف معدله ، هذا فضلاً عن الاعتقاد اليقيني السائد في جدارة التالين إذا ما قيسوا بالسابقين وهو أمر مُجسداً تماماً في الجامعات الإقليمية.

وفي الفترات الماضية حاولت بعض السلطات المحلية (أى في بعض الكليات دون الأخرى وفي بعض الأقسام دون البعض الآخر) تعطيل بعض أعضاء هيئات التدريس استناداً إلى وجودهم في إعارات خارج البلاد، وعلى الرغم من أن بعض هذه المحاولات قد نجح إلا أن البعض الآخر قدباء بالفشل ، وبخاصة عندما دعت المصلحة التفعية إلى سرعة التنكر لنفس المبدأ في نفس القسم والعمل على الإسراع بترقية آخرين بنفس القدر من تعطيل الأولين مع دوام نفس الظروف ، وهو ما أصاب القيم الجامعية أمام أعضاء هيئات التدريس بالاهتزاز الزلزالى .

ومن الواضح الآن أن أي حل يقوم على أساس الرجوع بالزمان أو التراجع عن الحقوق المكتسبة بل وحتى المفترض اكتسابها في المستقبل بحكم الوضع القائم لن يكون عادلاً فضلاً عن أنه سيكون أرضاً خصبة لتحقيق نجاحات ظاهيرية للتيارات السياسية التي لم تكف عن دأبها وسعيها في استغلال الجامعات لإدارة صراعها السياسي مع الحكومة بدون أية أخلاقيات اللهم إلا الحرص على الكسب العاجل نظرياً.

عودة أستاذ الكرسي :

يتمثل الحال الأقرب إلى الواقعية وإلى التقاليد الجامعية في ذات الوقت في إعادة درجة أستاذ كرسي ، وربما درجة أستاذ الكرسي وأستاذ التخصص .

على أنه لابد أن يكون واضحاً ومنهوماً في تشریعنا الذي سينظم هذا الكادر الجامعي أن عودة هاتين الوظيفتين إلى الكادر الجامعي المصري لن تكون في المقام الأول من أجل إعادة ضبط الهرم المقلوب وإنما هنا هو الهدف الثاني ، أما الهدف الأول فهو إعادة القيمة العلمية التي افتقدها منذ سارت الأمور على منوال طابور الجمعية وحين أصبحت الترقىات نوعاً من النشاط الأقرب إلى نشاط وزارة الشؤون والتأمينات الاجتماعية .

وليس هذا هو موضع الحديث عن جوانب هذه المشكلة ، مع أهميتها القصوى ، ولكننا ستناول في عجلة أبرز الجوانب التنظيمية والإدارية للدرجتين المقترحتين .

درجة أستاذ الكرسي :

درجة أستاذ الكرسي هي جوهر الفلسفة العظيمة التي أخذتها الجامعات الأوروبية عن الأزهر عندما بدأت تنظيمها لأنفسها ومن العجيب أن العالم كله لا يزال حتى اليوم يقيم الأستاذية في جامعاته على المكانة الرفيعة التي لأستاذ

الكرسي ، إلا بلداً واحداً فقط هو للأسف الشديد البلد الذي أبدع فيه ، وبدأ فيه نظام أستاذ الكرسي .

وقد كان نظام أستاذ الكرسي هو محور الكيان الجامعي المصري حتى عام ١٩٧٢ حين تم إلغاء هذه الدرجة والاكتفاء بدرجة أستاذ فقط ، وكوضع انتقالى تم النص على أن يحتفظ الأساتذة من ذوى الكراسي بكراسيهم وأقدمياتهم وأفضليتهم مع الأساتذة حتى إحالتهم إلى التقاعد ، وهكذا أصبحت هذه الدرجة منذ ١٩٧٢ وحتى الآن درجة «منقرضة» إلى أن «انقرضت» تماماً هذا العام تقريباً بخروج آخر مجموعة الأساتذة الذين كانوا قد حصلوا عليها في سن مبكرة جداً عند نشأة جامعة أسيوط ووجود عدد من درجات الأساتذة ذوى الكراسي فيها ، ونالها هؤلاء منذ أو أخر السبعينات وأوائل السبعينات وبقوا محتفظين بها ، أو بقوا أساتذة عاملين بحكم صغر سنهم .

من المعروف أن عدد درجات الأساتذة ذوى الكراسي يكون محدوداً وغير قابل للزيادة إلا بضوابط شديدة جداً ربما تقتضي موافقة مجلس الشعب نفسه . ومن الواضح كذلك أن هذه الدرجة سوف تكون بمثابة قمة الهرم الجامعي الحقيقة وأنها لن تشغله إلا من يتوفّر فيهم عناصر رفيعة جداً من القدرة على العطاء في جميع المجالات وفي العلم وفي البحث وفي التدريس وفي الإدارة الجامعية وفي خدمة الجمّهور كذلك .

درجة أستاذ التخصص :

وهذه درجة أعلى من درجات الأستاذية ولكنها أقل من درجة أستاذ الكرسي ، ولكنها لا تعطى إلا بعد إجراء بحوث حقيقة ليست مستمدّة بأية صورة من رسائل التلامذة المتقدّمين للماجستير والدكتوراه ، ومن المعروف أن أكثر من ٩٥٪ من أساتذة كلية رفيعة المستوى جداً لم يقوموا ببحث واحد خارج إطار رسائل تلاميذهم في الماجستير والدكتوراه أي أنهم لم يتعدوا بالبحث العلمي مرحلتي

الماجستير والدكتوراه حين كانوا طلاب ماجستير ودكتوراه ثم حين لم يجدوا ما يقدمونه ساعة الترقى إلا بحوثاً مأخوذة من رسائل تلاميذهم في الماجستير والدكتوراه.

من الواضح إذن أنه لابد من إضافة علمية حقيقة، وأنه لابد من تخصص دقيق تجري فيه الأبحاث التي يسعى صاحبها للحصول على أستاذية هذا التخصص.

ومن الواضح أن تحديد التخصص مسألة مرنة جداً بما يتيح نشأة تخصصات جديدة في أي وقت متى توفرت لهذا التخصص شخصية جامعية تقدمت بأبحاثها فيه، بل إن في وسع الأستاذ الذي يتقدم لدرجة أستاذ التخصص أن يسمى بنفسه التخصص الذي يزعم أنه قادر على أستاذيته، فإذا أقرت اللجنة العلمية الدائمة رأيه في أهمية التخصص وجدارته التخصص، أصبح التخصص بذلك وأستاذه موجودين في الجامعات المصرية، ولنذكر في هذا المجال أننا لم نجرؤ حتى الآن على إنشاء تخصص أستاذ الوراثة الطبية مثلاً على الرغم من أهميته الفائقة، وعلى الرغم من أن أستاذة أجلاء خصصوا أنفسهم له ولكنهم لا يزالون أستاذة لطب الأطفال فحسب (ويجتنا وبين بعض نعرف أنهم أساتذة في الوراثة وهكذا)

من الواضح أيضاً أن درجات أستاذة التخصص درجات مفتوحة يعني أنها غير ثابتة ولا محددة من قبل المشرع Pre fixed ك الحال في درجة أستاذ الكرسي، وإنما هي تشير إلى الجامعة بل وتكون عاملأً للفروقات بين الجامعات الأكثر قدرة على إقامة تخصصات أكثر بين أستاذتها العاملين.

[العدد ١٣: سبتمبر ١٩٩٣ تحت عنوان: المتغيرات السياسية والنظام الإداري ومتغيرات الجامعة المصرية]

كيف أهملت الجامعات المصرية وظيفتها؟

ليس المقصود بإهمال الوظيفة تقدير الجامعات فيما نص عليه التشريع من وظائف محددة لها في ثلاثة مجالات هي التعليم والبحث العلمي وخدمة البيئة فحسب ، ولكن المقصود الحقيقي من هذا الوصف هو غياب الجامعات حين كان ينبغي لها أن توجد ابتداء ، وأن يكون لها الحضور اللاحق ثانياً ، وأن يكون حضورها بعيداً عن المكانة التي يطمح الجمهور لها أن تتحلها ثالثاً . . . وبناء على هذا التعريف يمكن للمواطن العادى فضلاً عن رجل الجامعة أن يرصد أكثر من غياب للجامعات في الفترة الماضية :

أولاً : الفشل في الحفاظ على الريادة في المنطقة :

كانت الجامعة المصرية الأم بمثابة التموج الذى تحذيه الجامعات الجديدة في المنطقة ، حتى لتكاد بعض الجامعات العربية القديمة نسبياً تكون صورة من جامعة القاهرة مثلاً ، ولكن هذا الوضع القديم لم يستمر ، فعلى سبيل المثال ازدهرت منذ حرب أكتوبر الحياة الجامعية في كثير من البلدان العربية وبخاصة بلدان الخليج ، وكان للدراسات العربية والإسلامية النصيب الأكبر في هذا الازدهار من حيث الكم ، حيث التفتت بلاد كثيرة في مقدمتها السعودية بالطبع إلى إنشاء عدد ضخم جداً من الكليات الجامعية والمعاهد العلمية المعنية بهذه الدراسات . وتطلعت هذه البلاد بالطبع إلى مصر واستعانت بلاشك بكل ما أمكنها أن تستعين به من أساتذتها في كافة هذه العلوم ولكن الجامعات المصرية للأسف وحتى هذه

اللحظة لم تطور نفسها في هذا المجال حتى من حيث الكم لكي تظل محفوظة بمستوى الريادة الذي كان لها .. ويعسفني أن أذكر أن الدراسات الإسلامية لازالت حتى اليوم محصورة فيما تجود به أقسام اللغة العربية من اهتمام متناثر ، وفيما يوجد في دار العلوم من بقايا تراث ، وحتى الكلية الوحيدة التي سعت جامعة المنيا إلى إنشائها تحت مسمى « دار العلوم » أثر لها عند نشأتها أن تسمى بالدراسات العربية والإسلامية لتبقى دار العلوم واحدة فقط كشيء تاريخي في جامعة القاهرة في الوقت الذي تكررت من تربية عين شمس أكثر من ٣٠ كلية على امتداد الوطن كله أنقذت مصر (بصورة ما) من أزمة المعلمين التي أمسكت برقبتها في منتصف السبعينيات ، وحتى هذه اللحظة لا يوجد على الإطلاق في بلد الأزهر قسم منفصل للدراسات الإسلامية في أي جامعة من الجامعات المصرية كلها .

وتقوم أقسام التاريخ بالطبع بدراسة التاريخ الإسلامي ولكن التاريخ الإسلامي يبقى بمثابة فرع من فروع التاريخ المتعددة كالفرعونى والقديم واليونانى واللاتينى والمعاصر والحديث ... إلخ . ولا يكاد يتميز أبداً عن هذه الفروع الأخرى من التاريخ ، وعلى مستوى الكم لا يزال عدد المستغلين به من بين أعضاء هيئات التدريس أدنى عدداً من المستغلين بالتاريخ الحديث والتاريخ المعاصر مثلاً ، وعلى حين يلقى هؤلاء تحديداً واضحاً في تخصصهم الدقيق ما بين حديث ومعاصر وما بين قومي وأجنبي يؤخذ التاريخ الإسلامي كتخصص واحد بسبب عوامل بحثية هامة منها غياب المكتبات الكفيلة بازدهار التخصصات الدقيقة ، أو نبوغ أو تفرغ بعض الموهوبين في دراسات محددة تكون كفيلة بإظهار أعمال علمية موسوعية عن دول الإسلام المتعددة وحضاراته المتعددة ، وتستطيع أن تبرز للجامعات المصرية فضلاً محدداً في هذا الوقت الذي تتفرغ جامعات كثيرة في العالم لدراسة الصحوة الإسلامية وإخراج إصدارات ممتازة عن التاريخ الإسلامي ، بينما نحن لا نستطيع على أكثر تقدير إخراج ندوة عامة من دون أن تكون حافلة

بالانتقادات المشروعة وغير المشروعة .

وعلى حين يوجد معهد للدراسات الإسلامية في لندن وباريس وفي كل حاضرة أوروبية فإن جامعاتنا المصرية كلها تخلو من مثل هذا المعهد، ولأن الحال هكذا في الجامعات المصرية فان المعاهد التابعة للجمعيات الأهلية كمعهد الدراسات الإسلامية لا يجد في نفسه الشجاعة لكي يرتاد آفاقا غير موجودة في الجامعة . . . وهكذا تظل الأوضاع على ما هي عليه .

□ □ □

ثانيا : الفشل في مواكبة الحياة الاجتماعية ومشكلاتها :

نموذج آخر لغياب الجامعات عن الحياة الاجتماعية يتمثل في تقصيرها الشديد في دراسة الإرهاب ، ومن السهل أن يقال إن فلاناً كتب بحثاً عن الظاهرة كان من مسوغات ترقيته إلى درجة أستاذ في قسم الاجتماع من كلية الآداب من جامعة كذا ، ولكن المقصود بالطبع دراسة علمية جماعية متکاملة فيها التأصيل الدقيق ، والإحصاء العلمي ، وفيها مع ذلك توصيات محددة لحلول طويلة الأجل ، وقصيرة الأجل ، ومتوسطة المدى على نحو ما تعالج كل الدول المتقدمة من خلال جامعاتها مثل هذه المشكلات الاجتماعية .

□ □ □

ثالثا : الفشل في مواكبة التحولات التكنولوجية للمجتمع :

نموذج ثالث لغياب الجامعات تمثل في تقصيرها الشديد في دراسة السياسة التكنولوجية لمصر مع التحولات المتتالية في الداخل والخارج ، ومن حق كل شركة ، وكل شركة قابضة أن تتنهج ما شاءت من سياسة تكفل لها النجاح العاجل والأجل ، ومن حق الحكومة أن تتنهج ما شاءت من سياسات تكفل لها النجاح في خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وضبط الموازنة العامة ،

وميزان المدفوعات .. ولكن يبقى للشعب حقه في أن يمارس ضبط تطلعاته مع الواقع من خلال جهد علمائه في دراسة مدى التوازن بين الآمال والظروف ، دراسة مجردة عن الغرض والمصلحة الخاصة .. ولكن الجامعة للاسف لم تبذل أي جهد في هذا المجال .

□ □ □

رابعاً : ضعف الإسهام في تقديم حلول لمشكلات المجتمع المزمنة :

وتمثل مشكلة الإسكان أيضاً النموذج الصارخ لوقف الجامعات من المجتمع حين انصرفت الجامعات عن الإسهام في حل هذه المشكلة ولو بتقديم نموذج المسكن الأنسب والأرخص على نحو ما فعل حسن فتحى منذ سنوات ليست بعيدة ، وانصرفت كل الجامعات بلا استثناء إلى إقامة مساكن لأعضاء هيئات التدريس بها معتدية جهاراً على الرقعات الزراعية ، ضاربة المثل الواضح لأقصر السياسات البرجماتية نظراً ، وكانت النتيجة على كل حال كما يقول البعض "مشروعات لا تليق باسم الجامعات لأن الله لا يصلح عمل المفسدين " .

□ □ □

خامساً : الفشل في توظيف العلم لخدمة الصناعة والتنمية :

على صعيد أكثر تخصصاً لم تجاهد الجامعات حتى بأدنى درجات الجهاد كالكتابة على صفحات الجرائد مثلاً من أجل « توظيف العلم في خدمة الصناعة » ويكتفى أن نتأمل ما ندفعه من عملات صعبة في شراء « حق المعرفة » في الأجهزة المنزلية والسيارات حتى هذه اللحظة وما سنظل ندفعه مما لا تدفعه بلاد كالهند مثلاً ، ولا أقول التمور الآسيوية .

والكلام في هذه النقطة بالذات يطول ويؤذى المشاعر . وليس هناك عالم في مصر سواء في الجامعات أو المركز القومي للبحوث إلا و يستطيع أن يحدثك عن

إجراء لو تركت له حرية التصرف لاتخذه ف تكون النتيجة توفير مليون جنيه على الأقل كل عام على الاقتصاد القومي ، و تخيل عدد هذه الملايين بعدد علمائنا ، و عدد تخصصاتهم بالتالي . . .

و تشور في بعض الأحاديث أقوال من هذا النوع لعل آخرها ما رواه الأستاذ يوسف جوهر في إحدى مقالاته بالأهرام عن تحضير عقار مضاد للسرطان وما عاناه صاحبه لكن المجاهدين قليلون ، وما يحکى عن جهادهم يجعل الباقيين يفضلون عدم الدخول إلى حلقة الجihad من البداية . . ولكن « حجماً حرجاً » كما يقول علماء الطبيعة من الجهد سوف يكون كفياً بـ تغيير الصورة عن قريب .

□ □ □

دعك من هذه المجالات ولتحرك الى المجالات الأساسية المنصوص عليها في قانون الجامعات نفسه وتأمل معى ما وصلت إليه الجامعات من فشل ذريع في أدائها لوظيفتها :

أولاً : في مجال التعليم :

يكاد يكون هناك إجماع على تدنى مستوى التعليم في الجامعات ، وكان يظن أن كثرة أعداد الطلبة بالنسبة لأعضاء هيئات التدريس هو السبب ، فإذا المرض يستمر حتى بعد أن وصلت النسبة بين الطرفين إلى مستوى أفضل من المعدلات العالمية ، ولكن يبدو أن التفاحة المريضة لم تصب التفاح بالعطب فحسب ، ولكنها تركت الجرثومة في الصندوق نفسه كذلك .

و من المؤسف أن بذائل التعليم الجامعى الموجودة الآن أصبحت - عند الجمهور - في الأغلب الأعم أعظم مستوى من التعليم الجامعى نفسه ، و خذ على ذلك مثلاً بالجامعة الأمريكية ، والأكاديمية العربية للنقل البحري ، وأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ومعاهد اللغات الأجنبية ، ومعهد كيما بأسوان ، والمعهد

التكنولوجى فى العاشر من رمضان ، وربما يصل إلى هذا القدر من القبول الجماهيرى التعليم المفتوح فى المستقبل إذا تحرر من سيطرة الجامعة .

وتتعدد الأسباب بالطبع وراء هذا التدهور ، ولكن السبب الجوهرى الذى يمكن الوصول إليه من دراسة الأسباب المتعددة التى سنتناولها فى موضع آخر هو غياب الروح الجامعية الكفيلة بالسيطرة على مستوى من التعليم يكون لائقاً باسم الجامعة ، ولا يمكن العمل على إصلاح هذا العيب الخطير بجموعة من الإجراءات المتعجلة ، ولكن الامر يقتضى فهماً دقيقاً لطبيعة تكوين الطالب الجامعى قبل اتخاذ أية إجراءات بل وقبل ترك أساتذة الجامعات يتخذون أو يطبقون هذه الإجراءات .

ثانياً : في مجال البحث العلمي

ونقصد بالطبع البحث العلمى سواء فى العلوم الإنسانية أو فى العلوم الطبيعية ، ومن الواضح أن مستوى ما تقدمه الجامعات المصرية يقل كثيراً عن مستوى ما كان يقدم فى الثلاثينات على مستوى القمة مثلاً سواء فيما قدمه على مصطفى مشرفة من إسهامات علمية أو ما قدمه أحمد أمين من إسهامات فكرية ، ولا يستطيع منصف أن ينكر أن هذين الرجلين مثلاً مع هذا قد شاركا بفعالية شديدة فى تيسير الأمور الإدارية فى كليةيهما حيث توليا العمادة ، وساهموا فى الحياة العامة بعد ذلك ، وقبل ذلك أيضاً مما ليس هذا مجالاً لسرده .

ومع هذا فلا يستطيع أحد أن يتجاهل العمل الدءوب الذى يتفانى به نفر من علمائنا الأفذاذ اليوم لا يقلون فيما يبذلونه من جهد عن مشرفة وأحمد أمين ، ولكن نتائجهم لا تصل إلى ما وصلت إليه نتائج السابقين ، والسبب واضح وهو غياب دور الجامعات التى تهيئة أدوات البحث بدءاً من المكتبة التى لا يكاد يضاف إليها شيء عشرات من السنين !

ولك أن تقارن مكتبة جامعة القاهرة على مشارف عام ٢٠٠٠ بـ مكتبتها منذ ستين عاماً وعندئذ تعرف الفارق .. فما بالك بجامعة أثرت أن تجعل من مكتبتها المركزية مقرأً لإدارة الجامعة !! أو قل مثل هذا عن الدوريات والمعامل والنشر ... إلخ .

وسوف نجد من ينبهك إلى أن لضاللة مرتب عضو هيئة التدريس سبياً .. ولكن السبب الحقيقي هو ضاللة نصيب بند البحث العلمي ككل إذا ما قيس بين المرتبات والمكافآت ككل وليس سراً أن الانفاقات على الباب الأول قد تصخمت ميزانيتها إلى حدود لم يوازها الانفاق على البحث العلمي !! كأنى أريد أن أقول إن المرتبات التي تصرف اليوم على من يقومون اليوم مجتمعين بوظيفة أحمد أمين مثلاً تفوق أضعاف ما كان يصرف له بمفرده ، حتى وإن كان مرتب نظيره (فرد) يقل في القيمة عن راتبه (فرد) ، وحتى [وهذا هو العنصر الثالث في المعادلة] إن كان العمل كله الذي يخرج به النظائر مجتمعين لا يستحق بعض ما يؤدى في مقابله .

ثالثاً : في مجال خدمة المجتمع :

كانت المستشفيات الجامعية في كثير من الأحيان المثل البارز على قيام الجامعات بخدمة المجتمع . ويبدو أن المستشفيات الجامعية ستتصبح عن قريب بمثابة المثل البارز أيضاً على فشل الجامعات المصرية في القيام بخدمة المجتمع . فمع زيادة عدد البحوث المطلوب إجراؤها على مرضى هذه المستشفيات بسبب زيادة عدد الباحثين من أعضاء هيئات التدريس وبسبب ارتباط مستقبلهم بإجراء البحوث أصبح المريض المفضل هو ذلك المريض الذي يستطيع أن يلعب دور مريض التجارب العملية وبالتالي انحرس هدف العلاج إلى الدرجة الثانية وربما الثالثة .

وعلى حين كانت المستشفيات الجامعية مكاناً لتقديم المساعدة إلى الفقراء وغير

القادرين على تلقي خدمة ممتازة أصبحت الآن في المقام الأول مكاناً لتقديم الخدمة إلى العاملين فيها بتهيئة مرضى البحوث وكذلك مرضى الامتحانات (التي زادت زيادة فائقة على الحد بسبب كثرة الشهادات وتكرار الشهادات وتكرار الامتحانات لها) .

وبالإضافة إلى هذا فقد انتشرت رغبة محمومة في زيادة عدد أسرة العلاج بأجر ، والوحدات الخاصة .

وليت هذا الدخل يعود بالفائدة على المرضى ، ولكنه في الغالب يعود للأسف الشديد ليتخدم جيوب القادرين من الأطباء من ذوى السلطة في توزيع هذه الدخول ..

ومع هذا لا يزال هناك من لا يستحق وهو يجاهر بأن العلاج بأجر كفيل بالصرف على العلاج المجاني مع أن العلاج بأجر لم يستطع مرة واحدة أن يتکفل بالإنفاق على نفسه ..

ولكنها للأسف موجات تجد موجات أخرى تحملها فلا بأس من موجة تجرى فوق موجة .

[الوفد ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣ تحت عنوان : مآذق الجامعة المصرية (٢) :

تدنى المستوى التعليمي وعدم مواكبة التحول التكنولوجي من مظاهر أزمة الجامعة]

هل تتخلص جامعاتنا من ضيق الأفق؟

كانت الجامعة المصرية الأم في أول عهدها واسعة الأفق ، حريصة على الاستفادة بكل الكفاءات العلمية الموجودة يومها ، حفية باختيار الأستاذ الأنسب لكل تخصص أو علم بصرف النظر عن الشكليات الخادعة ، ولكنها اليوم على العكس من ذلك تماماً أصبحت حريصة على السير في نفق ضيق مظلم طويلاً تحت شعار « ذات التخصص » .

فالمجتمعات المصرية اليوم على عكس جامعات العالم لا تستطيع أن تعين أستاذًا في تخصص ما إلا أن يكون قد عمل أستاذًا مساعدًا لهذا التخصص في ذات القسم ، ولا تستطيع أن تعين أستاذًا مساعدًا إلا أن يكون قد عمل مدرساً ، ولا تستطيع أن تعين مدرساً لتخصص إلا أن يكون قد نال درجة الدكتوراه في هذا التخصص بالذات ، وليس هناك خلال الأعوام الخمسة الماضية استثناء واحد لهذه القاعدة . . .

وعلى هذا النحو لا تستطيع الجامعات أن تبدأ تخصصات جديدة أبداً ، وهذا هو جوهر ما يحدث بها الآن بل ومنذ فترة ، وحين تضطر إحدى الجامعات إلى تجاوز هذه القواعد الصماء ذات مرة لتنشئ قسمًا جديداً تظل لعنة القانون تحاصرها من خلال قنوات عديدة كاللجان الدائمة حين ترفض ترقية هذا المدرس

الذى عيشه الجامعة ، وتقترح تحويل أوراقه إلى تخصصه الأصلى الذى لم يعمل به فى هيئة التدريس . . وهكذا ، وقد حدث هذا مرات عديدة هى تقريباً كل المرات التى حديث فيها محاولات التجديد فى السنوات العشرين الأخيرة .

وينص قانون الجامعات الحالى صراحة على إرساء مبدأ النفق الطويل فى كثير من نصوصه فهو ينص مثلاً على أن التسجيل للدرجة الدكتوراه فى تخصص ما ينبغي أن يكون مسبوقاً بالماجستير فى نفس التخصص ، وأن تسجيل درجة الماجستير فى تخصص ما ينبغي أن يكون مسبوقاً بالبكالوريوس أو الليسانس فى ذات التخصص ، وهكذا . . مما يعني تلقائياً أنه لكي يغير الباحث من تخصصه فى أثناء الدراسات العليا ينبغي له أن يبدأ مرة أخرى بإعادة الثانوية العامة ليدخل الجامعة من البداية مرة ثانية ليمضى فى نفق طويل مظلماً .

يحدث هذا الآن فى الجامعات المصرية التى شهدت من قبل كثيراً من المرونة وسعة الأفق التى مكتنها من التطور العظيم الذى حققه فى الماضى ، وسأضطر لذكر بعض ملامح هذا التطور حتى أعمل على توسيع أفق فهمنا لتطور الهياكل الجامعية فيما مضى :

□ حين كان على طه حسين أن يبحث عنمن يشاركه أستاذية اللغة العربية فى كلية الآداب ، رشح الرجل شيخاً جليلاً تعلم فى الأزهر ثم فى مدرسة القضاة الشرعى وكان وقت ترشيحه يعمل قاضياً شرعاً . . ولكن تكوين هذا الرجل كان أكبر مؤهل له لتولى هذا المنصب . . ربما لم يوفق طه حسين الذى كانت حياته حافلة بال توفيق فى اختيار مثل توفيقه فى هذا الاختيار . فقد كان هذا الرجل هو أحمد أمين أستاذ الأدب العربى وعميد كلية الآداب بعد ذلك .

□ وقد تكرر هذا الفهم عند اختيار الشيخ أمين الخولي أيضاً لاستاذية الأدب العربي وهو الذي درس في مدرسة القضاء الشرعي وعمل إماماً للمفوضية المصرية في الخارج .

□ وقد حدث من قبل هذين الاختيارين أن طه حسين نفسه حين نال درجة الدكتوراه أدى امتحانات في التاريخ القديم وفي الجغرافيا والأدب .. ولم يفرض عليه تخصص واحد في نطاق الرسالة .

□ كذلك كان معظم أساتذة كلية العلوم عند إنشائها في ١٩٢٥ من خريجي مدرسة المعلمين العليا (ما يناظر كلية التربية الآن) هكذا كان مشرفة وأحمد زكي ومع هذا كانت أقسام البيولوجيا من نصيب خريجي مدرسة الطب (الدكتور محمد والي) ومدرسة الزراعة (حسن بك أفلاطون والدكتور كامل منصور) .

□ وحين تأسست جامعة الإسكندرية اختار كل من طه حسين مدير الجامعة الناشئة وعلى باشا إبراهيم مدير الجامعة الأم (جامعة فؤاد) الدكتور حسين فوزى ليكون أول عميد لكلية العلوم ، وكان كما نعرف في الأصل طبيباً تخرج في كلية الطب ثم نال بعثة في علم الأحياء المائية ثم عمل بعدها مديرآً لمحطة الأبحاث المائية .

□ تخرج اثنان من أبرز رجال التعليم والسياسة في مصر وهما الدكتوران مصطفى كمال حلمى و محمد طلبة عويضة في كلية العلوم من جامعة فؤاد الأول في ذات الدفعه سنة ١٩٤٣ ، وقد عين الدكتور مصطفى كمال حلمى بعد فترة معيداً للكيمياء في كلية هندسة عين شمس ، وترجح في مناصب هيئة التدريس في هندسة عين شمس حتى درجة أستاذ مساعد ، أما الدكتور طلبة عويضة فقد عين

معيداً في العلوم ، ونال الدكتوراه في الرياضة حتى إذا خلت درجة أستاذ كرسي الرياضة المالية في كلية التجارة تقدم لها ففاز بها

وهذا نموذجان لكثير من خريجي كلية العلوم الذين فازوا بالاستاذية في كثير من الكليات الجامعية الأخرى بحكم أستاذيتهم المطلوبة ، ومن هؤلاء الأساتذة كثيرون في كليات الطب والهندسة والصيدلة والطب البيطري والاقتصاد المنزلي والتجارة ومعهد الإحصاء أما رئيس قطاع كليات التربية وزير التربية والتعليم الأسبق وعميد تربية عين شمس الأسبق لأطول فترة وهو الدكتور عبد السلام عبد الغفار فمن خريجي كلية العلوم هو الآخر (١٩٥٢) ويمكن القول بأن كلية العلوم الأولى قامت على عاتق خريجي المعلمين ثم حدث العكس حين قامت بعض كليات التربية على عاتق خريجي كلية العلوم .

□ نشأت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية من بين الذين تخصصوا في مجالها في كليتين كبيرتين وكان أساتذة كلية الاقتصاد يشغلون بالفعل مناصب جامعية في كلا الكليتين ، فكان د. رفعت المحجوب ود. بطرس غالى من خريجي الحقوق على حين كان د. محمد فتح الله الخطيب من خريجي التجارة وهكذا .

□ كانت طلائع هيئة التدريس في كلية العلاج الطبيعي من خريجي المعهد العالى للتربية الرياضية .

□ حصل الدكتور مصطفى زبور على شهاداته العليا من كلية الطب وعمل أستاذا للطب النفسي في كلية الآداب .

□ بعض أساتذة الاقتصاد في كلية التجارة كانوا في الأصل من خريجي كلية

الزراعة ، و تخصصوا في الاقتصاد الزراعي ، وقد وصل أحدهم إلى عمادة كلية التجارة كما وصل اثنان منهم إلى منصب وزير التخطيط وكان ثالثهما أيضاً عميداً لمعهد التخطيط القومي وهو الدكتور كمال الجزاروري رئيس الوزراء الحالى .



كان هذا هو الوضع القائم في الجامعات المصرية حتى استطاعت أن تصل إلى ما وصلت إليه مع مطلع السبعينات ، ثم إذا هي تقف محلك سر ، وكأنها وصلت إلى النهاية فلا تسمح بعد هذا القانون الأولى المستطرقة أن يؤدي عمله في إفاده الكليات الجامعية المختلفة بتبادل خبرات بعضها ، وإذا الأمور تجعل رجال الجامعات وشبابها لا يسرون إلا في نفق طويل مظلم تحت شعار «أن يكون مسبوقاً بالدرجة الأدنى في ذات التخصص » وتحت شعار أن «كل كلية أولى بأبنائها وأن كل أبناء كلية أولى بكلية أولى» . وهكذا تحولت الأمور إلى نوع واحد من الانكشارية المقيمة التي تبدت مظاهرها في أكثر من موقف في الآونة الأخيرة ذكر منها على سبيل المثال :

□ مع التوسع في إنشاء معاهد أو كليات التمريض في الفترة الأخيرة لم يكن هناك من يشغل مناصب المعيدات في هذه المعاهد ، وأبدت كثيرات من خريجات الطب الرغبة في شغل هذه الوظائف حتى بعد المرور بدورات أو امتحانات تؤهلن لثل هذه الوظيفة ، وكانت فرصة عظيمة لهذه المعاهد أن تستفيد بهذه الأعداد الراغبة من طبيبات حاصلات على تقديرات عالية ومراتب الشرف ولم يدركن وظائف هيئة التدريس في كلية الطب ، وكن يؤثرن العمل في وظائف معيدات في معاهد التمريض على وظائف الطب الأخرى سواء اللاتي لم تعد تتوافق مع ظروفهن العائلية أو التي تقتضي منهن جهداً كمن يشعرون أنهن لسن أهلاً

له . . . ومع هذا لم يكن من الممكن تعيين الطبيبات كمعيدات في معهد التمريض ، وبعدم الإمكان هذا أذينا مشاعر مهنتي الطب والتمريض في نفس الوقت فضلاً عن أن الجامعة كجامعة خسرت جيلاً بأكمله !

□ كان أحد محاور الدفاع والهجوم في موضوع انضمام خريجي معهد الكفاية الإنتاجية إلى نقابة المهندسين ، هو هيئة التدريس ، فعلى حين كان يقوم بالتدريس أعضاء هيئة التدريس في كليات الهندسة ، وعلى حين تم تعيين معيدين في الشعبة الهندسية من خريجي كليات الهندسة فإنه لم يكن من الممكن السماح بإنشاء درجات علمية عليا في الكفاية الإنتاجية ولا السماح بتعيين خريجي الكفاية كمعيدين للهندسة .. ويرى أن رئيس جامعة سابقاً كان رئيساً لقطاع التعليم الهندسي كان يصرح ويجاهر بما معناه إن المشكلة أنه ليس هناك في مصر من هو مؤهل لتدريس التكنولوجيا - وأعتقد أن المشكلة لازالت (على هذا النحو) موجودة ما لم نضع بسرعة نقاطاً للاختلاف والاتفاق أو للتفريق والتوحيد بين الهندسة وبين التكنولوجيا على المستوى الجامعي !!

□ على الرغم من هذا النفق الطويل المظلم فقد عجزت الجامعات عن أن تجد السبيل إلى إنعاش علاقتها بالتعليم قبل الجامعي بحيث يؤهل هذا التعليم أعداداً ممتازة للتعليم الجامعي التميز ، أو بعبارة أخرى عجزت الجامعة عن تطوير النفق من ناحية البداية ، وهي الناحية الأكثر مناسبة وفائدة في واقع الأمر ، فمعاهد التمريض العليا تؤثر خريجي الثانوية العامة على خريجي مدارس التمريض ، وكليات الهندسة والتكنولوجيا تؤثر خريجي الثانوية العامة على خريجي المدارس الصناعية ، وكليات التجارة تؤثر خريجي الثانوية العامة على خريجي مدارس التجارة . . . وكليات الزراعة تؤثر خريجي الثانوية العامة على خريجي المدارس

الزراعية (وإذا استمر الحال على ما هو عليه فسوف تفضل كليات التربية الرياضية هي الأخرى خريجي الثانوية العامة على خريجي المدارس الثانوية الرياضية).

ومadam الأمر كذلك فلا غرابة إذا اعتبر الناس أن الجامعة هي نقطة البدء ، وأن علاقتها بما قبلها مقطوعة ، وأن الثانوية العامة هي كل شيء ، وأن التعليم الفني الحقيقي لا قيمة له ، وأن القيمة كلها للتحصيل النظري الذي تمثله الثانوية العامة

وفي هذا الصدد لا بد للجامعات (أو لا بد للدولة أن تفرض على الجامعات) أن تسعى إلى تطوير مناهج التعليم الفني الجامعي لكي يكون مؤهلاً للجامعة ، وللأسف الشديد فإن الجامعات شارك في وضع الكتب والمقررات لهذا التعليم ، ولكن هذه المشاركة تحول إلى مشاركة أفراد ، ويختزل الهدف منها إلى أن يكون مجرد الحصول على مكافآت ، ويضيع الهدف الأساسي والأهم وهو ارتباط الجامعات بالتعليم قبل الجامعي ارتباط النهاية بالبداية .

□ عجزت الجامعات عن استيعاب كل التخصصات العلمية الحديثة التي نشأت في العالم كله بعد وقوفها داخل النفق المظلم الطويل الذي اسمه ذات التخصص ، فأصبحت البيئة تشغل العالم كله ، وليس في مصر تخصص لها إلا ذلك المسمى القديم الخاص بالبيئة الحيوانية والبيئة النباتية ؛ كليات العلوم ، وحين بزغت محاوله لإنشاء قسم الهندسة البيئية في جامعة إقليمية سرعان ما تم ضم قسم البيئة إلى أقسام أكاديمية أخرى مع أول تعديل للائحة تلك الكلية .

أما الوراثة بفروعها سواء الوراثة البشرية في كليات الطب ، أو الوراثة في كليات العلوم والزراعة والطب البيطري فلم تكن أسعد حظاً ، وكذلك الهندسة الوراثية والبيولوجية الجزيئية وما إلى ذلك من التخصصات العلمية رفيعة المستوى

الآن ، وقل مثل هذا عن علوم المستقبليات " التي لا تزال في نظر الجامعة رجسأ من عمل الشيطان أو بعبارة مهذبة مجالا لتخيلات الأدباء أو المفكرين يليق بأن يدرس ضمن أدب الخيال العلمي فحسب .. أما علوم الحاسوب الآلي فإن اسمها يستغل أسوأ استغلال في الدعايات السياسية للوزراء المتعاقبين من دون أن تقدم الجامعات شيئاً ذا بال في هذا المجال ، وقل مثل هذا عن فروع هندسة الحاسوب الآلي ، وعن الهندسة الطبية .. الخ ، وكذلك فإن نظم المعلومات (نظم وليس إدارة) لا تخظى حتى يومنا هذا بأى قسم في جامعاتنا ، إلا أن تضاف إلى قسم علوم المكتبات في كلية الآداب ، وهذا القسم بالذات لا يزال في حاجة إلى أن يدعم دعماً حقيقياً ، وإلى أن يتكرر في باقى الجامعات ولكن ما من سميع .

والخلاصة أن الجامعات المصرية أصبحت غائبة تماماً عن كل ما تم استحداثه من علوم ربع القرن الماضي كله لأن روح قانونها تفرض أن يكون التخصص مسبوقاً حتى ولو كان مستحدثاً لتوه .. فهل هناك ضيق أفق أكثر من هذا ؟

[الأخبار : ٢٣ يوليو ١٩٩٧]

إهدر الطاقات في الجامعات المصرية

يتمثل إهدر الجامعات للطاقة في عدد لا متناه من المظاهر حتى ليبدو أن الجامعات تقوم على فلسفة إهدر الطاقة ، وسوف نلمس بعدها الرفق بعض هذه المظاهر .

١ - نظام السنوات الدراسية :

ما زالت جامعتنا تفضل الأخذ بالنظام القديم الآخذ بالسنوات الدراسية يمر بها الطلاب جميعاً دون تفريق بينهم تبعاً لأهواهم أو ميولهم أو قدراتهم ، فإذا هم يمررون جميعاً بالسنة الأولى حيث يدرسون كذا وكذا ، ثم إلى السنة الثانية حيث يدرسون كذا وكذا ، ثم الثالثة ، فالرابعة يحدث هذا بينما الجامعات المجاورة في البلاد العربية بل والجامعة الأمريكية وأكاديمية السادات للعلوم الإدارية في مصر تأخذ جميعاً بنظام الفصول أو الساعات المقررة .

وفضلاً عما تتحققه هذه النظم من توافق مع أهواه وميل وقدرات الطلاب وإحساسهم لأنهم يختارون ما يدرسون في إطار ما هو مؤهل لهم ، فإن نظام الفصول الدراسية وال ساعات المقررة كفيل بتوفير

□ هذا الازدحام المصطنع ،

□ وهذه الأعداد المهولة من الكتب التي تطبع وتتابع ثم تخذف أجزاء منها تبلغ
النصف والثلثين في النهاية ،

□ وهذه المدرجات المشغولة على الدوام بطلاب يتخذون من وجودهم فيها
فرصة لاستكمال الحديث الذي بدأ في فناء الكلية .

ولو تأملنا مثلاً النظام الذي كان يأخذ به الأزهر في مصر حتى مطلع هذا
القرن لوجدنا فيه أساساً صالحاً لنظام تعليمي حقيقي لا يقوم على طوابير طويلة
متنقلة !

٢ - الكتاب الجامعي المقرر :

يمثل الكتاب الجامعي المقرر أكبر مأساة خلقية من حيث الأمراض الاجتماعية
في جامعاتنا المصرية اليوم ، خاصة في كليات الأعداد الكبيرة حيث يعتبر الكتاب
المقرر بلا مواربة ولا خجل هو مصدر الرزق الذي يقسم على أعضاء هيئات
التدريس .

وتحظى القواعد المنظمة لتقرير الكتب وعدد الملازم وسعر الملزمة .. الخ)
باهتمام شديد من أجل تحقيق العدالة وبالطبع هي عدالة حقيقة ولكنها في إطار
الubit .

وقد كانت التسليمة الختامية بالطبع مجموعة من الأمراض الاجتماعية التي
استشرت فيما بين مجموعات كبيرة من أعضاء هيئات التدريس لتضرب قواعد
القدوة في الصميم .

وقد بلغ السيل الزيبي بعض أساتذة كلية لها مكاتبها حين لم يجدوا الوقت لتأليف كتب من حقهم تقريرها على الطلاب فأصبحوا يؤثرون تصوير كتب الرواد كاملة اللهم إلا من الصفحة الأولى والتوقيع الذي تختتم به المقدمة حيث يضعون أسماءهم مكان أسماء الرواد ليحصلوا على حقوقهم فليس هناك وسيلة أخرى للحصول على هذا الحق (أو الرزق) غير هذا ..

وعلى المستوى الجمالي حقق إنتاج هذه الكتب أسوأ مستويات سوء الإنتاج بدءاً من اختيار الورق الذي تطبع عليه هذه الكتب من أسوأ درجات الورق (وهو الورق الذي يمثل عادم ورق الصحف) إلى غياب الغلاف كلياً في معظم الأحيان ، وربما غياب التدبيس والتجليد أيضاً حيث يوزع الكتاب في ملازم متفرقة ، إضافة إلى غياب عمليات الجمع والتوضيب بحيث يكتب الكتاب في أفضل صورة على الآلة الكاتبة إن لم يكن خط اليد ثم يدفع به إلى المطبعة (هذا إذا لم يكن مصراً عن أصل قديم حين كانت الكتب القديمة تحظى باهتمام الرواد الذين حملت أسماءهم) .

وليس من شك في أن هناك استثناءات لهذا الوضع المتردى ولكن هذه الاستثناءات تبقى لتأكيد القاعدة كما يقولون.

وغنى عن البيان أن هذا الكتاب الجامعى على هذه الصورة قد يمثل مع هذا الوضع توفيراً للطاقة لا إهداراً لها ..

لأن الإهدار تحقق من البدء بفكرة وجود كتاب جامعى مقرر على حين أن الفلسفة الجامعية تقوم على غياب الكتاب الجامعى المقرر، ولكن المأساة أن كثيراً من الشباب الذين يقرءون هذا الكلام الآن سيستعيدونه مرة واثنتين لأنهم لم

يتصوراً أن فلسفة الجامعات هي غياب الكتاب الجامعي المقرر لا وجوده ..
ولكن أصبح الخطأ الشائع هو الصواب المقرر.

أريد أن أقول إن كل ما ينفق على الكتاب الجامعي المقرر هو إهدار للمال العام سواء الآلاف التي يصرفها الأساتذة في إنتاجه أو الملابس التي يصرفها الطلاب في شرائه ، أو الملابس الأخرى التي تنفقها الدولة في دعم شرائه .

أما الرشد في هذه المسألة فهو العودة إلى ما يسير عليه كل العالم من احترام الكتب المراجع التي تكون موجودة بأعداد كبيرة في مكتبات الجامعات للاستعارة عاماً بعد عام وتكون أيضاً متاحة في الأسواق وفي دور نشر محترمة لمن يبغى شراءها والاحتفاظ بها .

٣ - الإنفاق على المدن الجامعية :

على الرغم من أن الإنفاق على المدن الجامعية قد لا يتعدى ملابس محدودة إلا أن الطلاب أنفسهم يفزعون حين يقال لهم إن تكلفة الطالب في المدن الجامعية كانت تبلغ أكثر من مائة جنيه في الشهر الواحد (عام خمسة وثمانين). ولا أدرى هل وصلت هذه التكلفة إلى مائتي جنيه اليوم أم لا ، ولكنني اعتقاد أن معدل التضخم كفيل بذلك .

ولا توجد دولة في العالم تنفق أو يعني أصح تهدر هذا الإنفاق على هذا النحو ، خصوصاً إذا ما قرأنا في دراسة عام ١٩٨٥ التي أعدها الدكتور يسري حامد نائب رئيس جامعة أسipوط أن نسبة الطلاب الذين يتمتعون بالإسكان

الجامعي بلغت ٣١٪ في جامعة قناة السويس مثلاً !!

٤ - الإنفاق على الامتحانات :

ما زالت بعض جامعاتنا تجذب اللذة بتعذيب نفسها حين تنصب سرادقات للامتحانات في نهاية العام، وتستدعي لها مقاولى الفراشة ، ثم تستدعي رجال الخيالة يمرون بخيولهم لحراسة هذه الخيام والسرادقات على الرغم من أن مدرجات ومعامل وطرق الكليات كفيلة مع شيء من التنظيم والتخطيط بالقيام بهذه المهمة بدليل أن كثيراً من الكليات المناظرة لهذه الكليات تؤدي امتحاناتها بدون سرادقات ..

ولكن التدليل الجامعي لا يسمح بالتراجع عن الموروثات الجامعية .

٥ - العمر الحقيقي للعام الجامعي :

يبدأ العام الجامعي في أكتوبر ولكن جداول العام الجامعي نفسه في كثير من الكليات لا تعلن إلا بعد شهرين ولا يعمل بها إلا بعد شهر آخر وأحياناً كثيرة ما تكون بداية العام الجامعي الحقيقة بعد إجازة نصف العام .

ومع هذا تبقى استثناءات مشرفة تدل على إمكان تحقق الأمل في انضباط مثالى فإن بعض الكليات العملية تبدأ بالفعل منذ اليوم الأول ، وجداولها ثابتة لدرجة أنها كانت في إعدادي الطب في كلية علوم القاهرة مثلاً فن saja بأن من سبقونا عشر سنوات كاملة يعرفون جدولنا لأنه لم يتغير ..

ولكن على الصعيد الآخر وبدون ذكر اسماء فإن الفرقة .. في كلية ...
يعرفون أن أول محاضرة لاستاذهم ستكون في شهر مارس !! فإذا كان
الأمر كذلك فلماذا نبدأ عاماً دراسياً في أكتوبر يقع العبء فيه على عاتق المرور
والشوارع ووسائل المواصلات؟

عبارة أخرى إذا كان من الممكن فعلاً أن تؤدي المواد الدراسية لكلية ما في
يومين فقط من الأسبوع، فلماذا تظل الكلية المناظرة لها في جامعة أخرى
تستجلب طلابها ستة أيام في الأسبوع ؟؟

عبارة ثالثة إذا كان المعروف أن ما هو مطلوب حضوره من طلاب الفرقـة الثانية
بكلية كذا هو ١٨ أو عشرون ساعة فقط فما الداعي إلى أن تكون هذه الفرقـة
الدراسية مستغرقة عاماً دراسياً كاملاً.

ـ أي ما معنى أن تكون الدراسة الجامعية بهذه الكلية من ذات الأربع بينما هي
لا تستغرق في الحقيقة إلا عامين دراسيين حقيقين؟

ـ هل يمكن التكثيف؟

ـ أم إنه ليس مطلوباً لأنه سيعجل بتخریج من سيتعرضون حتى للبطالة لسنوات
طويلة؟

ـ أم أنهـ وهذا هو الأخرىـ لا بد من إعادة النظر في مناهج الكليات الجامعية
والمقررات في ضوء ما استحدث في العالم من أشياء جديدة ليس آخرها الحاسـب
الآلي؟

تطوير التعليم الجامعي بين الكم والكيف

ثمة حقائق بارزة ينبغي أن تكون واضحة أمام كل الذين يتصدون للتفكير والكتابة والبحث في تطوير التعليم الجامعي في مصر، إذ يبدو أن الصورة التي في أذهاننا عن هذا التعليم في حاجة إلى تطوير حتى تستطيع أن توافق الحقائق القائمة بالفعل على أرض الواقع، وهي حقائق مهمة، ولكننا للأسف الشديد ننطلق في خيالاتنا دون أن نستفيد منها على الرغم من أن الدولة في أعلى مستوياتها تدرك الحاجة الشديدة والملحة للانطلاق في هذا السبيل، وعلى الرغم من أن وزير التعليم يبذل جهوداً مضنية وفوق العادة داخل الوزارة وداخل مصر وخارج مصر في جولات سريعة ومتكررة.

وسأحاول في هذا المقال إلقاء الضوء على عدة اتجاهات قائمة بالفعل في سياساتنا التعليمية في الجامعة والتعليم العالي، ولكنها تتعارض كلياً مع توجهاتنا المنشودة لإصلاح وتطوير التعليمين الجامعي والعلمي.. . وما لا شك فيه أن تعارض الاتجاهات مع التوجهات يمثل ظاهرة فريدة تعبير عن الحاجة الملحة إلى إعادة البحث في سياسات التنسيق الكفيلة بتحقيق النجاح والتكامل والتضاد والتناغم بين الخطط المختلفة، وبين هذه الخطط من ناحية، والأهداف المرجوة من ناحية أخرى.

وسأحاول من خلال النقاط التالية تبسيط هذه المشكلات من خلال ثلاثة أسئلة

بساطة :

(١) هل يقوم التعليمان العالى والجامعى بوظيفتهما فى تنمية المرأة المصرية؟

وهذا السؤال سيشمل بالطبع جانبين، هما جانب الكم وجانب الكيف، ونبداً بجانب الكيف لنذكر أن التعليم الجامعى في مصر الآن لا يقدم أى نوع من التربية الخاصة أو التنمية الخاصة بالمرأة، فالفتاة التي ستصبح بعد سنوات أو شهور قليلة مسؤولة عن تربية الأجيال المصرية لا تجد في مناهج الجامعة ولا في الأنشطة الجامعية أى اهتمام محدد معنى بوظيفة المرأة.. هذه مشكلة كبيرة ليست مستعصية على الحل إذا ما تذكروا أن التعليم المصري في الثلاثينات وحتى نهاية الخمسينيات كان يقدم للمرأة المصرية في صباها وشبابها جرعات تربوية مرتبطة بوظيفتها التنموية، وكانت هناك دراسات خاصة للمنزل والتدبير والفنون النسوية والطرزية.. إلخ. بل إننا أنشأنا كلية خاصة للبنات بنهاج خاصة.. ولكننا أخيراً حولنا هذه الكلية إلى تجمع ثلاث كليات مصغرة للآداب والعلوم والتربية(!!) وغيرنا القانون لينص على الاسم الجديد ورفعنا به أكثر من لافتاً مضيئة على مباني الكلية ، أما كلية البنات الإسلامية التي أنشئت في جامعة الأزهر كنواة لتحقيق حلم كبير (آخر) فقد تحولت مع الزمن إلى نواة لجامعة أخرى موازية ، وهكذا أضاعت البيروقراطية ، والهياكل الخاطئة ، والنمطية التي نعشقا كل الأحلام والتجارب والنيات، فهل نأسى بعد ذلك على أن الجيل الحالى من الأمهات الصغيرات أقل ثقافة وقدرة على تربية الأنجذال من الجيل السابق؟ لا شك أن الوزير سيجد المخرج من هذا المأزق كما وجدته كل الدول المتقدمة.

أما على مستوى الكم فإننى سأكتفى برقم واحد فقط سيدلنا على أننا نتشدق كثيراً بما نحن بعيدون عنه، ففي تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة (١٩٩٥) وجّد أن نسبة الإناث إلى الذكور من المقيدين في التعليمين العالى والجامعى في مصر قد وصلت إلى ٥٢ : ١٠٠ ، ومعنى هذا بوضوح أن النسبة هي

فتاة في مقابل كل طالبين، ولا شك في أن هذا يعكس خلقيات اجتماعية واقتصادية مهمة لا بد لنا أن نعالجها بأسرع ما يمكن، خصوصاً إذا عرفنا أن النسبة المعاشرة في دولة الكويت هي ١٢٩ : ١٠٠ وفي البحرين ١٢٢ : ١٠٠، وفي الأردن هي ١١٨ : ١٠٠، أما في السعودية فإن النسبة التي سجلتها تقرير الأمم المتحدة هي ٨٢ : ١٠٠، وأنا أعتقد أن هذه الأرقام سوف تكون أكبر حافزاً لكل المهتمين بقضايا تنمية المرأة في مصر، وعلى رأسهم بالطبع السيدة الجليلة سوزان مبارك، ذلك أن توفير التعليم الجامعي للبنات يرتبط - جوهرياً - بكثير من الحلول الذكية المطلوبة لشكلاتنا القائمة على سبيل المثال :

- ١- دخول البنات إلى سوق العمل بقدرات متميزة وكفاءة إنتاجية عالية.
 - ٢- صغر حجم الأسرة، وهو ما يعني عن كثير من المحاولات المتكررة والفاشلة لبث الوعي بعد فوات الأوان.
 - ٣- النجاح في تطبيق برامج الصحة الوقائية للنسل القادم.
 - ٤- تحقيق مشاركات سياسية واجتماعية واعية.
 - ٥- تكوين جماعات قادرة على خدمة البيئة وتنمية المجتمع.
- وليس هذا المقال مجالاً لإثبات نجاح التعليم الجامعي المتميز في تحقيق كل هذه الإنجازات.

(٢) هل يحتاج التعليمان العالى والجامعي كثيراً من الدعم المادى والنفقات؟

وقد يبدو هذا السؤال غريباً على واحد من المتمرين إلى سلك هيئات التدريس في الجامعات المصرية، وفي الحقيقة أن التعليم العام هو الذي يحتاج كل الإنفاق المالي والدعم في المرحلة القادمة، ولحسن الحظ أن الرئيس مبارك نفسه، وأن الدكتور بهاء الدين كذلك، متبهان إلى أهمية الإنفاق على التعليم العام، ولا بد

أن تتبه الأجهزة المعاونة بأقصى سرعة إلى هذه النقطة الحيوية والخطيرة، ويكتفى أن نذكر من تقرير التنمية البشرية (البنك الدولي) أن نسبة ميزانية التعليم العالي إلى جملة ميزانية التعليم في مصر تصل إلى ٣٠٪، وهو رقم كبير جداً بالنسبة لأوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية، ولكن الجامعة ظلت على الدوام هي الأعلى صوتاً، ولن أترك هذه النقطة قبل أن أذكر أن النسبة الماناظرة في فرنسا توازي ١٧٪ فقط، وفي إنجلترا ٢٠٪ فقط، وفي اليابان ١٢١٪ فقط، وفي إسبانيا ١٨٪ فقط، وفي كوريا الجنوبية ٧٪ فقط، وهذا هو أحد النماذج التي تبشر بها الآن الأوساط الاقتصادية والثقافية في مصر.

ولكي نزيد الصورة وضوحاً فإننا سننقل عن الكتاب التذكاري الذي أصدره وزارة التعليم في مصر في أكتوبر ١٩٩٥ الرقمين اللذين يعبران عن نسبة التغير في موازنة التعليم دون أن نزعج القارئ بحجم هذا التغير وملايينه، ففيما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤ زادت ميزانية التربية والتعليم بنسبة ١٨٪ فقط، أما ميزانية التعليم العالي فقد زادت بنسبة ١٩٨٤٪، وأعتقد أن الصواب يقتضينا تبديل النسب في السنوات القادمة.

(٣) هل يستوعب التعليمان الجامعي والعلمي شبابنا؟

بعباره أخرى هل يمكن القول بأن هذين التعليمين متاحان أمام الجميع كما تزعم شعاراتنا التي لا نمل من تكرارها بأن التعليم حتى الجامعة أصبح كلماه والهوا؟

في الواقع أن معدل القيد في التعليمين العالي والجامعي (لاحظ أنه معدل القيد وليس النجاح أو التخرج أو التعليم الحقيقي) النسبة للفئة الماناظرة من السكان الذين في الشريحة السنوية فيما بين ١٨ و٢٤ عاماً، وهو أحد مقاييس التنمية البشرية، هذا المعدل يصل إلى ١٩٪ في مصر بالمقارنة بـ٦٦٪ في الولايات المتحدة الأمريكية، و٦٦٪ أيضاً في كندا، و٤٩٪ في الدول الاسكندنافية،

و٤٠٪ في اليابان وفرنسا وغيرها من الدول ..

ومع أنى متحفظ على هذا الرقم الا أنى لا امانع فى ان اتفقه من الذين يصرحون به ، ولعلى اسئلتهم هم انفسهم هل يكفى هذا الرقم لإقناع أولئك الذين يطالبون بأن يكون التعليم الجامعى بمصروفات أسوة بحضانات اللغات؟

هل تستوعب الأصوات «الجديدة» هذه الحقيقة إذا علمت أن كثيرا من الدول العربية قد حققت هى الأخرى أرقاما مقاربة ومساوية وتتعدد رقمنا الذى لا يصل إلى الخمس حتى الآن.

أم إن هذا الوطن المصرى سيظل يعاني

من ظلم أبنائه لأبنائه ،

ومن ظلم الإنسان لأخيه الإنسان ،

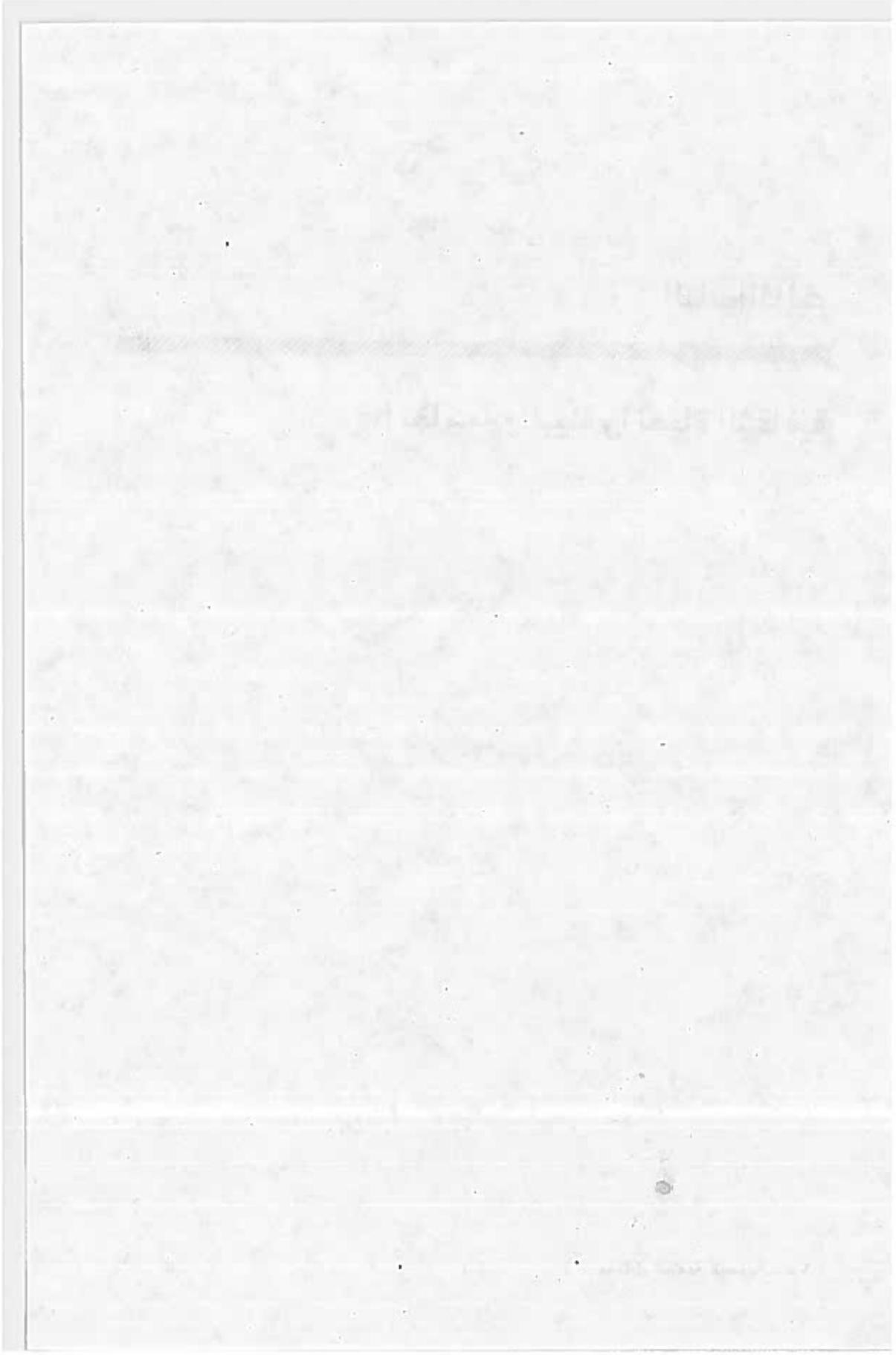
ومن ظلم الإهمال للإنقان ،

ومن ظلم البيروقراطية للنيات الطيبة .

[الوفد : ٢٩ مارس ١٩٩٦]

الباب الثالث

الجامعة والبيئة والحياة الثقافية



جامعتنا والثقافة العامة

كانت كليات الطب والهندسة والزراعة والتجارة ودار العلوم مدارس عليا تخرج موظفين فنيين يتولون وظائف حكومية محددة في ظل الاحتلال ثم فيما بعد الاستقلال ، وفيما بعد إنشاء الجامعة المصرية بدأضم هذه المدارس العليا إليها وتحويلها إلى كليات جامعية (في أواخر العشرينات والثلاثينيات وأواسط الأربعينات على التوالي) ولكننا للأسف الشديد لم ننتبه إلى إضفاء الروح الجامعية وثقافتها على هؤلاء الخريجين ٠٠

فلا نحن (أولا) فرضنا - كما نفعل جامعات العالم - مقررات جامعية في الثقافة العامة يختار الطالب من بينها بمحض اختياره ورغبته حداً أدنى بما يتوافق مع ذوقه أو مع ثقافة بيته ، ولا ينال الدرجة الجامعية إلا بعد اجتياز هذه المقررات ٠٠٠

ولا نحن (ثانيا) وفرنا برامج ثقافية راقية في صميم نسيج البرنامج الزمني لطالب الجامعة بحيث يجد الطالب الجامعي نفسه مطلعاً على ما يصوغ في شخصيته جانب الخريج الجامعي ويصعد به درجات ترتفع به عن أن يكون مجرد موظف فني ٠٠

ولا نحن (ثالثا) احتفظنا مع الزمن بالحد الأدنى لما صاغه رجال الجامعة الأوائل (لطفي السيد وعلى إبراهيم ومشرفة وطه حسين وأحمد أمين وكامل حسين

ومورو وأمين الخولي وكامل منصور وأفلاطون والحفناوى والساوى .. الخ) من روح جامعية حقه بما استنوه من عقد الندوات والمناظرات بين الكليات ، والمسابقات الجامعية ، والدورات الثقافية والرياضية ، ونشاط الجوالة والكشافة ، والقوافل الطبية والرحلات العلمية المنظمة ..

ولا نستطيع أن ننكر أن هذه التقاليد الجامعية تسارع في تقلصها بسبب عوامل كثيرة حتى إنها بدأت تميل إلى الانقراض في الجامعات القديمة ، بينما هي قريبة من الانعدام في الجديدة ، ولكننا لا نستطيع أن نغفل أن كلية العلوم في جامعاتنا لا تزال تحافظ (بحكم القانون المتمثل في لواحة الكليات) على رحلة علمية جماعية طويلة الأمد قبل تخرج طلابها بدرجة البكالوريوس .

أما المكتبة العامة للجامعة والتي لابد منها في كل كلية (من ذات الأعداد الكبيرة) أو في كل حرم جامعي على الأقل حتى يجد بها الطالب والمعيد والأستاذ واحدة يلتجئون إليها من حرارة التخصص للاستزادة والاستئارة والإمتاع والمؤانسة ، فقد أصبحت بثابة النموذج الصارخ للحديث عن مأساة الأدب والثقافة العامة في الجامعات .. ولن أتحدث عن موقف «المكتبة المركزية» في جامعاتنا المختلفة بأكثر من أن أدعوا الله سبحانه أن يحفظ علينا المكتبة المركزية الوحيدة في جامعة القاهرة حيث حماها الله وحمى مبنها الرائع ، وإذا كان الدعاء يستدعي الدعاء فإني أدعوه سبحانه أن تعود إلى الوجود مكتبة عين شمس التي بُعثرت محتوياتها في منتصف السبعينيات ، وألا تلقي مكتبة جامعة الإسكندرية عن قريب نفس مصير مكتبة عين شمس وأن تبقى كما بقيت مكتبة جامعة القاهرة في مبني قريب من مبني كلية الآداب لتكون حقلًا للدراسة طلاب أقسام المكتبات والعلومات التي اتبهنا أخيراً إلى أهميتها ، ولتكون بثابة المستشفيات الجامعية من كليات الطب حيث يمارس الأساتذة وطلابهم العلم كما ينبغي أن يمارس ، ولتكون قبل هذا كله ممثلة للحد الأدنى لما تستمتع به كل مؤسسة في العالم المتقدم

- دعك من الجامعة - من وجود مكتبة عامة بين جدرانها كرمز كبير .

بقى أن أذكر الحقيقة الناصعة في هذا الشأن ، وهي حقيقة مرة ولذلة في أن واحد ذلك أن الإنفاق السنوي المطلوب لأية مكتبة مركبة في أية جامعة مصرية والكافيل يجعلها في مستوى أحسن مكتبة جامعية في مصر [وهي مكتبة الجامعة الأمريكية] لا يتعدى ٢ و٪ أي اثنين من عشرة في المائة أو واحداً على خمسماة من ميزانية الباب الأول لأية جامعة مصرية ٠٠ دعك من الاعتماد الإضافي الذي تفضل به الرئيس محمد حسني مبارك بفضل مساعي الدكتور حسين بهاء الدين والذي بلغ خمسين مليوناً من الجنيهات لتدعم المعامل والمكتبات الجامعية ٠

[الاهرام : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٥]

في مصر.. جامعاتنا لا تخدم الأدب العربي

تحرص كل الحضارات على أن تنقل إلى أدابها القومية كل ما هو متاح في الأدب الأجنبية، لستمتع به، ولتفيد منه، ولتمثله في ثقافتها ثم لتنمى به، وتخدم أدابها القومية. من هنا تجد أقساماً للأدب العربي في كثير من الجامعات الغربية (الأمريكية والأوروبية)، بل والشرقية، تفوق في نشاطها وإنتاجها الفكري والنقدى ودراساتها المتواصلة، جهود بعض أقسام الأدب العربي في جامعاتنا الكبرى.

ييد أن ما تتناوله رؤيتى اليوم هو ذلك الأضمحلال الذى يسيطر يوماً بعد يوم على دور أقسام اللغات والأدب الأجنبية في جامعاتنا المصرية في خدمة الأدب القومى، حيث صارت هذه الأقسام من حيث لا تدرى ومن حيث لا تقصد أيضاً، إلى حالة من الابتعاد التام عن خدمة أدبنا القومى بأية وسيلة من الوسائل المتعددة التي ستتناولها بعد قليل، وانصرفت تماماً إلى دراسة الأدب الأجنبية وكتابه هذه الدراسات بنفس اللغات الأجنبية، وليتها قامت بهذه الدراسات بلغتنا القومية كما تفعل السوريون وأكسفورد ولندن وكامبردج وهارفارد، حين تقدم إليها الرسائل عن صميم أدبنا العربي باللغات الإنجليزية والفرنسية، لكن جامعاتنا للأسف الشديد استسهلت دراسة الأدب الإنجليزية وإخراج هذه الدراسات باللغة الإنجليزية، ودراسة الأدب الفرنسي وإخراج هذه الدراسات بالفرنسية. وهكذا في الإيطالية والألمانية والأسبانية والروسية.. إلخ.

وما يُؤسف له أن يحدث هذا مع أن القانون الجامعي (عندنا وفي كل العالم) ينص صراحة على أن تقدم البحوث باللغة القومية (التي هي اللغة العربية بنص الدستور)، سواء في ذلك رسائل الدكتوراه أو الماجستير أو البحوث التي تقدم للترقية إلى وظيفتي أستاذ مساعد وأستاذ، ولكننا نستعمل - فقط - الشق الثاني من هذا النص القانوني الذي يشترط تقديم ملخص باللغة القومية إذا قدمت البحوث بلغة أجنبية !!

وهكذا أصبح الاستثناء هو القاعدة بل والقاعدة المطلقة التي ليس لها استثناء على ما أعلم حتى الآن.

ولنتأمل مدى الشراء الذي كان أدبنا القومي سيصيّبه حين تناح له دراسات أكاديمية ممتازة بذل فيها جهد ضخم لا شك فيه، أنفق فيه أصحابه أعمارهم في أقسام اللغات والأداب الأجنبية في اثنى عشرة جامعة من جامعاتنا وفروعها في كليات الآداب والآلسن والتربية والبنات !! ولكن هذه الدراسات للأسف لم ولن ترى النور، وما أفادت إلا أصحابها فيما نالوا من درجات علمية أو من إحاطة بما درسوه.

ثم لنتأمل حال أدبنا القومي لو اشتربنا على كل هؤلاء الأكاديميين الممتازين أن يقدموا لنا ترجمات رائعة للأعمال الأدبية في اللغات التي يتخصصون فيها وأن يقدموا للعالم أيضاً ترجمات رائعة لأعمالنا الأدبية. كم يكون نتيجة هذا التشريع المهم من إثراء فعال لأدبنا القومي بما نقل إليه وبما نتيجه له (على اليد الأخرى) من نوافذ هو أحوج ما يكون إليها.

يُؤسفني أن أذكر أن التقليد قد استقر في اللجان العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين في اللغات الأجنبية وأدابها على ألا يحتسب جهد الترجمة من وإلى لغتنا في عداد الأعمال الأربع التي تمثل الحد الأدنى من البحوث المطلوبة لترقية، ولا بأس بذلك (جزئياً) فلابد أن يكون هناك حد أدنى من بحث

علمى .. ولكن لا بد أن يكون هناك بالإضافة إلى البحث العلمى حد أدنى لجهد ضخم فى الترجمة يليق بأن ينال لصاحبه مكانة الأستاذية ، وهو التلقيد الذى تتبعه كل الجامعات الغربية .

وللأسف الشديد وإحقاقا للحق فإن الذنب فى هذه الجزئية لم يكن ذنب أى من أساتذة الآداب على الإطلاق لا السابقين ولا اللاحقين ولا الرواد ، وإنما هو ذنب التشريع المصرى القاصر الذى عمد إلى اختزال الأمر بتوحيد متطلبات الترقية على مستوى كل تخصصات وكل كليات الجامعة فى سطر واحد يمثل كل «النصوص» التى تحكم هذه العملية .. على الرغم مما تحتويه الجامعة من تخصصات متباعدة تماما وإلى أبعد حدود التبادل لأنها بطبيعتها «جامعة» ..

ولكتنا للأسف وحدنا المعايير فى معيار واحد ، وأصبح مثلنا فى هذا الأمر كذلك الذى يصمم على أن وحدة القياس هى المتر فحسب ، وصار يحاول أن يقنعنا بأنه يستطيع أن يقيس به الوزن والثقل والجاذبية والطاقة والقدرة والمسافة والحجم ، مع أن المتر وحدة قياس للطول فقط . فهل نتباهى ونعرف لكل شيء بوحدة قياسه؟

[الاهرام ١١ إبريل ١٩٩٥]

التعلم مدى الحياة

يذهب كثير من المعنيين بالمستقبلات إلى أن المعيار الأول لتقدير دول العالم في القرن الحادى والعشرين لن يكون مرتبطاً بارتفاع نسبة التعليم العالى أو المتقدم فحسب ، وإنما سيكون مرتبطاً بمدى النجاح فى تحقيق أو تنفيذ سياسة استمرار التعلم المتعدد مدى الحياة .

وقد نجحت اليابان على سبيل المثال فى تحقيق هذا الهدف بينما لا يزال هذا الأمل أمنية تتداولها أفلامنا فى الفترة الماضية دون أن نناقش هل من الممكن أن يحقق العرب أيضاً نفس هذا الهدف النبيل .. ولكن من الطريف أننا في العالم العربي قد عرّفنا هذا المفهوم من قبل ، بل وأوجدنا له مصطلحاً «جميلاً» وإن كان في نفس الوقت «مضلاً» .. وهو مصطلح «تعليم الكبار» وهو ما يعني أن التعليم موجه إلى طائفة تعلمت من قبل ووصلت إلى مرحلة متقدمة من العمر والهيكل الاجتماعي أيضاً ، ولا يخفى المدلول اللغوى لكلمة الكبار ، وعلى الرغم من أن المعنى الذى أوضحته لتوى ظاهر جداً ، ولا يتحمل اللبس ، إلا أنه فى الغالب غير واضح بهذه الصورة فى أذهان كثير من القراء ويظن بعضهم أن تعليم الكبار هو نفسه «محو الأمية» ولا أنكر أن هذا المفهوم الشائع هو المسيطر تماماً على الفهم الاجتماعى والثقافى لتعبير تعليم الكبار ، مع أن هذا الفهم بعيد عن الصواب .. ولكن ماذان فعل ، قدر الله وما شاء الله فعل ، وفي الهيكل

الإدارى والتنظيمى للتليفزيون المصرى على سبيل المثال إدارة كبرى لتعليم الكبار... وهذه الإدارة هي المسئولة عن برامج التثقيف资料 على سبيل المثال.. وقل مثل هذا في هيأة وزارات التربية في عالمنا العربي ، وقد حدثت مفارقة عجيبة .. وقد كان العجب في هذه المفارقة أنها أتت باتفاقنا بين «محو الأمية» وبين «تعليم الكبار» ولم يكن الدافع إلى هذا فيما اعتقد إلا أن كلا المفهومين يرتبطان بنوع غير تقليدي من التعليم بعيد عن النظمية البيروقراطية ، والشهادات والامتحانات المحددة باوائل الصيف ، والعام الدراسي ، والمناهج المقررة ، والشخص ، وأصبحت هناك على سبيل المثال إدارة كبيرة في وزارات التربية تحمل اسم «محو الأمية وتعليم الكبار» وهكذا تم دمج الهدفين في إدارة واحدة ، شأن ما يحدث في كل التطورات الحضارية في مجتمع بيروقراطي أصبحت الكلمات وكأنهما متراوحتان .. وهكذا ضاع مفهوم التعليم مدى الحياة الذي كان اسمه البيروقراطي «تعليم الكبار» في بحر «محو الأمية» التي تتوجه برامجها إلى محو أمية الكبار... وبخلافاً من أن يكون معنى مسمى الإدارة التي تجمع اختصاصين أنه محو الأمية عند الكبار والصغار (منع التسرب) وتعليم الكبار الذين كانوا متعلمين أصلاً أصبح المسمى متوجهاً بحكم اللفظ إلى معنى آخر تماماً وهو محو أمية الكبار فقط... وهكذا تحقق أيضاً الإسراع في زيادة معدلات التسرب بين تلاميذ المدارس لأن إدارة محو الأمية ظنت نفسها مسئولة عن محو أمية الكبار فقط.. وهكذا أيضاً تتحقق الإهمال المطلق لفهم تعليم الكبار لأن الإدارة الكبرى التي أنيط بها هذا الهدف لم تدرك أن هذا هدف في حد ذاته وظننت بحكم الآليات البيروقراطية أن تعليم الكبار هو محو أمية الكبار !!

وكان هذا ثوذاًجاً «بديعاً» و «معبراً» لهذا الفشل المزدوج حين نطلب من إدارة واحدة تحقيق وظيفتين ، فقد يكون المدير الأول واعياً لحدود الوظيفتين ، ولكن

ربما جاء المدير الثاني أو الثالث على أقصى تقدير وهو غير واع لوظيفة الإدارة لأنه جاء بحكم الترقيات الروتينية المتوازية ..

وكان لابد له أن يحصل على درجة مدير عام ولم تكن هناك إدارة خالية إلا هذه !! وجاء هو ومن بعده ومضوا دون أن يعرفوا المقصود بتعليم الكبار.



هل طالت هذه المقدمة بعض الشيء؟ ربما .. . إذن فمن حق القارئ أن أسرع الآن وأعرض عليه التصورات الكفيلة بتحقيق النجاح في سياسات التعليم مدى الحياة ...

بعارة أخرى كيف يمكن للدولة أو للنخبة فيها أن يقنعوا السواد الأعظم من مواطنها بأهمية وضرورة استمرارهم في التعليم مدى الحياة ، وأن تكون شهاداتهم العليا أو المتوسطة نقطة بداية وليس نقطة نهاية ، هنا نجد أنفسنا أمام مجموعة من التصورات قد تبدو متنافرة ، وقد يظنها بعضنا خيالات ، ويحسبها بعض آخر حقائق .

لعل أول هذه التصورات يتعلق بمحدود التعليم نفسه . هل يجد المواطن العربي جدوى من التعليم واستمراره يوما بعد يوم . لن أقفز إلى الحياة فى المجتمع الأمريكى ولا الأوروبي لأدلل على الفائدة التى تعود على المتعلمين فى حين يقع الغرُم أو التكلفة على غير المتعلم أو على غير المستمر فى تلقى العلم .. ولકنى أفضل أن أدخل إلى الموضوع من مدخل آخر .

المدخل الأول : يفرق بين عمليتين انسانيتين مرتبطين بالنشاط العقلى ، وهما التعليم والتعلم وبالتالي مدى مسؤولية الدولة عن إتاحة فرص التعليم الذى هو

عملية إيجابية تقتضى قدرًا من الجهد (بأنواعه المختلفة) وهنا يأتي دور الفكر التفكيكي في إرساء السياسات الكفيلة بالتعبير عن رغبة الدولة في دفع مواطنها إلى التعلم .

ولن أتحدث أيضاً عن سياسات إيجابية مستقرة في المجتمعات الغربية ، وأن هذه السياسات تدفع هؤلاء إلى التعلم المستمر بحكم أنهم لا يستطيعون الترقى ولا حتى الاستمرار في أي وظيفة في الحكومة أو حتى في القطاع الخاص أو الفردي بدون التعلم ، ولكنني سأتنازل وأتواضع في أهدافى إلى الحديث عن الجانب الآخر وهو جانب تقليل النفقات المعيشية (والجهد بكافة أنواعه في مرحلة لاحقة).

أى أنى أريد ما يسمى بلغة الاقتصاد إنقاذ الموارد وتوفيرها لا ولئك الذين يستمرون في التعلم مقارنة بالذين يحجمون عنه ، وبحيث تصبح تكلفة هذه العملية الإيجابية أدنى ما يكون بالنسبة لما يت肯به المواطن.

وهذا ما هو يدفع بنا مباشرة إلى الجانب الثاني أو المدخل الثاني في فكرنا .. وأنا أفضل أن أعبر عنه في صيغة سؤال واضح يحتاج إجابة واضحة .. ما هي الوسائل الكفيلة بتشجيع المواطنين العرب على التعلم وعلى المعرفة؟ هل تؤدي المعرفة مثلاً إلى الثروة؟ وهل ستصبح هي السبيل الأول في المستقبل القريب إلى تحقيق مثل هذا الهدف المحبوب؟

عبارة أكثر اختصاراً هل يصبح استمرار التعلم بثابة الوسيلة الختامية أو الأكثر ضمناناً لتحقيق الثروة في المجتمع العربي مع حتمية تضاؤل دور الوسائل الأخرى بحكم الآثار المتسارعة والمتراكمة التي نشأت عن ثورة المعلومات؟ ..

وكالامر في المداخل التي تؤدى إلى بعضها فإننا نجد أنفسنا أمام المدخل الثالث والأخير وهو السؤال عن المناخ العام أى «القيمة»، وذلك بعد السؤال عن «الوسيلة» وبعد السؤال عن «التكلفة».

□ □ □

ولعلنا الآن نستطيع بشئ من التفصيل أن نتأمل هذا المدخل بعناصره الثلاثة: التكلفة ، والوسيلة ، والقيمة .

سنبدا بالعنصر الأول من مداخلنا ، وهو التنبيه إلى أن ما ننادي به ونتكلم عنه اليوم هو التعلم مدى الحياة وليس «التعليم» مدى الحياة . وأظننى لست في حاجة إلى أن أذكر بالفرق بين المصطلحين ، ولكنى مع هذا سأعمل أحد أبسط الفروق بينهما ، وهو أن التعلم عملية إيجابية أكثر من أن تكون عملية سلبية ، أى أن الإنسان يبذل جهده لكي يكتسب المعرفة بدلاً من أن يتلقاها ..

وليس التلقى في حد ذاته بالعملية السلبية ، ولكنه على كل حال أقل إيجابية من الإكتساب .. كما أنه أكثر سلبية من الاكتساب ..

وهذا المفهوم النسبي للفارق بين التعلم والتعليم هو الذى يقودنا إلى استيعاب طبيعة الجهد الذى ينبغي بذله من أجل القضية التى نتناولها ..

فتحن كدولة أو كنخبة سيداهما القرن الحادى والعشرون عن قريب لن تكون مسئولين عن رسم سياسات تعليمية بقدر ما سنصبح مسئولين عن تنمية ميول نفسية تجاه المعرفة .

وهكذا فلابد أن تعمل الدولة (والنخبة الحاكمة أو المفكرة) في كل سياساتها

على تنمية احترامها للمعرفة ، وكذلك على تنمية عدم احترامها أو بالأولى احتقارها للجهل .

ونحن لا نطلب من الدولة أن تصوغ قوانينها وقواعدها بحيث تعاقب الجهل ، ولكننا نريد لها أن تصوغ قوانينها بحيث تثبّت وتكتفى وتشجع المعرفة وأن تيسّر على العارفين ، وليس تحقيق هذا الهدف بالمستحيل ، فالدولة على سبيل المثال متحكمة في أسعار تقديم الخدمات الإعلامية الجديدة سواء كانت خدمات القنوات الواردة عن طريق الأقمار الصناعية ، أو خدمات الطريق السريع الدولي القادمة عن طريق شبكة الإنترنت ..

وفي وسع الدولة في هذه اللحظة أن تبحث عن السياسات التي تيسّر بها المعرفة على طالبي المعرفة ، وأن تقول الانفاق على تيسير هذه الخدمات عما هي قادرة على استئنافه أو تحصيله من طالبي المتعة !!

ومن العجيب أن الدولة كانت تتبع مثل هذا التفريق في تقديم الخدمات وتسعيّرها في عدد من المتوجات الخدمية ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر : المشتقات البترولية حيث كانت الدولة تعيد تسعيّر مشتقات البترول بأسعار متفاوتة غير متطابقة ولا متكافئة مع سعر التكلفة ..

وكان الناس يلاحظون أن الكيروسين مثلاً لا يبلغ سعره إلا ٢٠٪ من سعر البنزين بينما سعره في العالم المتقدم يبلغ ٩٠٪ من سعر البنزين ..

ولكن الدولة كانت تلجأ إلى سياسة إعادة تسعيّر المشتقات البترولية لتحميل المتجر الذي يستهلكه مستهلكو المتعة بتكاليف المتجر الآخر الذي يستهلكه السواد الأعظم (الكيروسين) في إضافة رغيف الخبز في المخابز العامة ، وفي إضاءة

البيوت الفقيرة وفي تشغيل سيارات النقل العمومية.. وهكذا ولأنه فقد كان - ومايزال - من الممكن تحقيق ما يمكن أن نسميه بتمويل هدف نبيل على حساب المستفيدين من متعة قد تكون مشروعة ولكنها لا تتمتع من حيث الاستراتيجية القومية بأهمية الهدف النبيل ،

وهكذا يمكن رسم سياسات الدولة العليا بحيث تتحاصل لما تراه ضروريا لتحقيق أهدافها الكبرى وحل مشكلاتها الطارئة .. حتى لو أن إعادة توزيع أعباء المعيشة قد فرض الإنحياز إليها على حساب الرغبة في التمتع.

□ □ □

ولكن هل يكفي هذا التدخل السياسي لخلق الرغبة في التعلم عند الناس؟ بالطبع لا ، فلربما ساعدت الوسيلة السابقة على تشجيع الراغبين في التعلم على أن يواصلوا هذه الرغبة بأقل تكلفة .. ولكن يبقى السؤال الأهم وهو كيف نخلق الرغبة في التعلم من الأصل؟ وهذا بالفعل هو السؤال الأكثر حيوية .. وأظننا جميعاً نعرف إجابته وهي تمثل في أن تكون المعرفة نفسها هي السبيل الأقوم للوصول إلى كل الواقع المتقدمة بكل ما تعنيه كلمة الوصول من مستويات سلطوية وأدبية وMade واجتماعية .. (الخ)

فهل يمكن لنا اليوم أن نزعم أن العلم أو المعرفة أو الإجاده أو التفوق أصبحت - الآن ونحن على اعتاب القرن الجديد - بمثابة المعيار الأهم للوصول إلى الواقع الوظيفية الأكثر أهمية .. أو حتى إلى المكانات الاجتماعية الأكثر جاذبية .

سوف يسارع القارئ بالنفي ومعه كل الحق . ولعل هذا هو أحد مآذق عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في عالمنا العربي المعاصر ولكن أحداً لا يستطيع

أن ينكر أن معظم الثروات التي يشاهدها الناس اليوم في أيدي المليونيرات لم تتحقق إلا بفضل «المعرفة» أيًّا كان نوع هذه المعرفة ، وفي كثير من الأحيان تكون هذه المعرفة مقتصرة على دهاليز السلطة وأصحاب القرار للحصول على الامتيازات والإعفاء من الواجبات ، ومن ثم يتحقق توازن إيجابي ضخم في ميزان المليونير .. هذا صحيح .. ولكن من حسن الحظ أيضاً أن المجتمع المفتوح أصبح يهدى مثل هذا الأسلوب بشدة فالصحافة تكشفه ، والمجتمع يدرينه ، وانشريع غير قادر على أن يحميه هذا فضلاً عن أن السلطة لا تستطيع أن تكرر حماية مثل هذا النوع من الثروة ولا سبل الوصول إليها.

وهكذا فإن «المعرفة الحقيقية» سوف تعود إلىأخذ مكانها ومكانتها كعامل أساسى مهمابدىانا من أن النفوذ والواسطة والمحسوبية قد احتلت مكانها ، وربما تصل المعرفة عن قريب إلى حد أن تكون العامل الأساسى الأكثر خطورة وتأثيراً في صنع الثروة والحصول عليها .. ومن ثم تعود الرغبة الإيجابية في التعلم إلى الوجود بصورة مكثفة في سلوكيات الجماهير واتجاهاتها .

□ □ □

ولكتنا نجد أنفسنا في حاجة مرة أخرى إلى الإجابة على سؤال ثالث يقول هل يكفي وجود الرغبة في التعلم من جانب الأفراد وجود الرغبة من السلطة في تشجيع التعلم لدى السلطة أو الحكومة؟

ربما كان الجواب بالإيجاب صعباً إذ يظل الأمر في حاجة إلى ما هو أوسع تأثيراً من ذلك بكثير .. وهو ما قد يمكن لنا أن نسميه بالمناخ الداعي إلى المعرفة .. وهذا المناخ هو أصعب مكون من مكونات المشروع الذي نحن بصدده ، وربما

أبيح لنفسي أن أتجاوز فأقفر بعض الشيء إلى وصف دقيق يلخص كل ما قد أستطيع أن أصف به كلمة المناخ وذلك حين استعير مقطعاً من آية قرآنية يقول فيها الحق جل جلاله ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾ . . . فهذه الرفعة التي ينبغي أن تحرص الدولة على توفيرها من جانبها للذين أوتوا العلم ثمثل أفضل سبل كفيل بتقديس العلم وتبجيل العلماء والنظر إلى العلم والعلماء نظرة مفعمة بالاشتياق إلى الانضمام إلى ركبهم ، على نحو ما يشتاق إلى السلطة الطامحون والمتعلمون في كل مجتمع .. عندئذ يكون الحصول على تقدير علمي رفيع هو الشغل الشاغل لأحد المفكرين أو الجامعيين الكبار بحيث يشغله تماماً عن البحث عن الوصول إلى منصب سلطوي كالوزارة مثلاً .. فإذا وجدت أن مجتمعاً قد أصبح يسير في هذا الطريق فلك أن تطمئن على أن مناخ هذا المجتمع قد أصبح كفيلاً بإعطاء الفرصة للتعلم مدى الحياة بين أبنائه جميعاً.

وما يؤسف له أن مجتمعاً عربياً رائداً كالمجتمع المصري يسير في الطريق المخالف تماماً، فأعظم جائزته فيه وهي جائزة الدولة التقديرية تحظى من السلطة بالتحقيق يوماً بعد يوم ، وهي تحظى بهذا التحقيق في اتجاهين اتجاه القرارات السلبية بالامتناع عن زيادة قيمتها المادية زيادة حقيقة ، وبالتالي أصبحت قيمتها موازية لجزء أو أكثر من المائة من قيمتها يوم أنشئت حتى إنها حين زيدت أخيراً كانت الزيادة نفسها تكريساً لقيم التخفيف بزيادة عدد الحاصلين عليها باكثر من زيادة القيمة إلى ما ينبغي أن تصل إليه ، ثم باصطدام مستويات جديدة للجائزة تزيد في التخفيف من قدرها ولو أن إجمالي المبلغ المخصص لزيادة الجائزة صب في الاتجاه الصواب وعلى الجوائز التي كانت موجودة في القانون الذي صدر في عام ١٩٥٨ لكننا قد حققنا خطوة كبيرة على طريق العودة إلى طريق الصواب .. ولكن روح التخفيف من كل شيء كانت قادرة على مسخ كل طعم جميل كما يحدث في

العصائر حين يضاف إليها ماء كثير أكثر مما تستطيع المركبات أن تعطى معه طعما
أولونا أو رائحة ..

وبالاضافة إلى هذا الاتجاه السلبي متمثلًا في السلبيات السابقة والايجابيات
السلبية الجديدة فقد تكرس مؤخرًا ... اتجاه إيجابي تخريبي حين أصبحت
أهواء الوزير هي الكفيلة بتوجيه الجائزة إلى حيث تزيد السياسة أو المجاملة أو
منفعته الشخصية وذلك بحكم سيطرته من خلال مجموعة من كبار موظفيه على
المجمع الانتخابي الذي يقرر اتجاه الجائزة في النهاية !! بل إن طبيعة الحياة القاسية
قد فرضت ما هو أدهى وأمر من ذلك وهو أن السلطة نفسها رأت أن تجامل نفسها
بالاستحواذ لنفسها على الجائزة وهكذا أصبح النفوذ كفيلاً بالحصول لنفسه على
مكانة لم يسلك طريقها الطويل ..

ولكنى مع هذا كنت ومازالت أرى الخير الكامن في هذا التصرف رغم كل
شيء .. فقد كان هذا التصرف بمثابة الانتحار الذي أنهى في الوجودان تسلط
السلطة على العلم حتى ولو كان الأمر في الواقع لم يتقرر بعد بنفس القوة .

[العربي الكويتية : يوليو ١٩٩٩]

التعليم الطبي .. من أجل صحة أفضل للجميع

للتعليم الطبي أهداف كثيرة شأنه شأن كل عملية تعليمية ، وتحدد أولويات هذه الأهداف بـ حاجة المجتمع ولقدرات مؤسسات التعليم الطبي نفسها سواء على مستوى الموارد البشرية أو إمكانات البحث العلمي والعلاج الطبي ، وإذا كان علينا أن نحدد الهدف الأول للتعليم الطبي في المرحلة القادمة فلن يختلف أحد على أهمية خطورة العناية بتقديم خدمة طبية كفيلة بتحقيق صحة أفضل لجموع المواطنين ويدهى أن هذا لا يتم بدون النجاح الكامل في تحقيق أهداف أخرى أساسية .

ويمكن لنا أن نلاحظ بأقل جهد ممكن أن التعليم الطبي يمر بأزمة واضحة ، ويمكن لنا أن نلاحظ أيضا بسهولة شديدة أن هذا يتم على الرغم من توافر الموارد (وبخاصة البشرية) بصورة لم يسبق لها مثيل على مدى تاريخ مصر كله منذ عهد قدماء المصريين إلى اليوم ، وأود أن اعترف سلفاً أنى لن أذكر الأرقام الدالة على حجم الموارد البشرية التي أصبحت متاحة في مجال التعليم الطبي لسبب واحد ووجيه وهو أن هذه الأرقام أصبحت مذلة بل ومذلة جداً وهي كافية لأداء حجم من المهام يفرق عشرة أضعاف ما هو مطلوب منها الآن على الرغم من أنها فيما ييدو ظاهرا للعيان لاتؤدى ما هو مطلوب بالقدر الذي هو مفترض ولاحتى قريبا منه .

تشخيص الحالة التي نحن بصدرها ليس صعباً بل يكاد يكون معروفاً ولكنه

يحتاج إلى كثير من أشكال التشبيه والتصوير حتى تكون صورة واضحة يمكن التعامل معها بالعلاج وليس بالتشخيص فحسب .

من هذا المنطلق فإنني استأذن القارئ في طرح رؤيتي على النحو التالي :

(١) نحن نعرف أن وضع كوب ماء تحت الصنبور كفيل بامتلاكه ولو بعد حين ، ولكن تعريض الكوب للتيار المندفع من الصنبور لا يكفل هذا الامتلاء ولا ينصفه ولاريده .. وتزداد المشكلة تعقيداً عندما تزداد قوة اندفاع التيار .. وهذا هو ما يحدث اليوم في التعليم الطبى في مصر فتحت نعرض الطلاب لكل ما هو طب دون أن نعلمهم الطب .. يستوى في ذلك طلاب البكالوريوس وطلاب الدراسات العليا الذين يفاجئون باعداد لانهائية من المؤتمرات عن كل شيء ، وعن أي شيء وفي كل وقت وكل مكان دون أن يتمتع الكوب لأننا نعرضهم للتيار دون أن نهدىء التيار نفسه بحيث يمكن للكوب أن يتمتع .. أظن أن المثل واضح .. وأظن أن العلاج يقتضى شيئاً من الانصاف للمتقلين بدل أن نعايرهم بان العلم موجود في كل وقت وكل مكان وأنهم هم الذين لا يستطيعون التقاطه بينما يستحيل على هؤلاء بطاقةهم التقاط علم المؤتمرات الذي يلقى في حجرات مظلمة بطريقة الشرائح الضوئية السريعة ، ودون مقدمات ، ودون تجاوب بين المتقن والمملقى .

وليس سراً أننا مازلنا ندرس كتاباً متأخرة عن التقدم الحديث في التشخيص والعلاج باكثر من عشرين عاماً ، ويندر أن تجد كتاباً يتحدث عن الجديد في العلم في صلب المنهج الكلاسيكي ، وبعض الكتب الطبية المشهورة في كلياتنا ألفها أساتذتنا وزملاؤنا أثناء مذاكراتهم حين كانوا طلاباً أو طلاب دراسات عليا .. وهكذا فإن الفارق بين الكتاب والعلم أصبح موجوداً بصورة تتسع مع الزمن ، ومن المزعج أن نظام الامتحانات الحالى شجع على الانصراف عن الكتب والمراجع تماماً إلى ما يسمى بالمذكرات والملخصات .. ومن المستحيل أن يتم تعليم

طبيٌّ حقيقىً اعتماداً على هذا الاسلوب ، ومن الطبيعى ألا يفرز هذا النوع من التعليم إلا هذا النوع الذى أصبحنا نحن والمجتمع نشكو منه .

(٢) نحن نعلم أن قراءة مراجع السباحة كلها لا تكفل للمرء أن يكون سباحاً ، وكذلك الأمر في الفروسية أو حتى في قيادة السيارات وإنما يستدعي الأمر أن يتعلم الإنسان تحت إشراف غيره وتوجيهيه .. ويصدق هذا في المهارات كما يصدق في الفنون .. وأحب هنا أن أكرر ما ذكره دائماً من أن خلاصة القول الفصل فيما إذا كان الطب علماً أو فن يميل إلى ترجيح أنه فن ولكن مع الزمن أصبح فناً يمارسه رجل علم .. وهكذا فلابد في التعليم الطبي من الفن والعلم معاً ، ومن المؤسف له أن حصة الفن في تعليمتنا الطبي أصبحت تتضاءل على الرغم من تزايد أعدادنا - هيئات التدريس - وحين تعجب السامعون من ضخامة الأرقام التي أعلنتها الدكتور وزير التعليم العالي في معرض الكتاب علقت بأنها مع مرور الأيام يوماً بعد يوم أصبحت أقل من الواقع ، ولكل عضو من أعضاء هيئات التدريس في كليات الطب المصرية اليوم عدد من الطلاب لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة (ما زلت عند وعدى بعدم كشف حقائق الأرقام المذهلة) وهذا فلو أنا بطريقة بدائية جداً خصصنا أستاذًا لكل طالبين وألزمناهما بمرافقته ما استطاعوا من وقت على مدى اليوم الطويل في الكلية وفي عيادته وفي زياراته المتزيلة الخ لكيسبنا مكسباً ضخماً جداً حتى ولو لم يلازمه كل منهم إلا ساعة في اليوم مهما كان تخصصه ، ومهما كانت سنته الدراسية فالمهم هو اكتساب قيم ومهارات كثيرة ليست مرتبطة بمنهج مقسوم على السنوات ولا يقرر ولا يامتحان .

ومع أن هذا ليس هو الحل النموذجي ولا الأمثل وربما ليس هو بالحل العقول في نظر الكثيرين إلا أنه يعطينا فكرة عن مدى تقصيرنا في الأخذ بأى حل يكفل نشأة وتطور العلاقة بين التلميذ والأستاذ .

(٣) نحن نعرف أن الثقة في النفس لا تولد إلا من تلقاء الممارسة ، ويستوى

هذا في الجد وفي اللعب ولهذا فان طالب الطب في السنة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة في الجامعات الأوربية مطالب بأشياء كثيرة أصبحنا لانطلبها نحن من أطباء الأمتياز .. وهكذا أصبحنا لا نثق في الأجيال التالية ولا يثقون فيينا ولا يثقون في أنفسهم .. ومن العجيب أن كل مستشفياتنا في حاجة إلى جهود الطلاب في كثير من العمل اليومي حتى تصبح أيديهم في الطب فعلا ، ومن أطرف ما يمكن أن تلميذات مدارس التمريض يؤدين أعمالاً في المستشفيات الجامعية بينما طلبة بكالوريوس الطب لا يؤدون أية أعمال !!

وفي كثير (ولا أقول في كل) من المستشفيات الجامعية أصبح دور أطباء الامتياز مقصراً على نقل الدم !!

(٤) تزايد الآن نغمة تردد ذلك التشخيص الذي يتباين بعض أولى الأمر في النقابة ووزارة الصحة والمستشفيات والقائل بأن الأطباء زائدون عن حاجة العمل ، ومن المؤسف له أن يقال مثل هذا الكلام في مجتمع يعاني ويبدو لي ولغيري أنه سيظل يعاني إلى فترة قريبة من انتشار الأمراض وسطوة بعضها ، وتتجدد حدوث وباءات في أحيان كثيرة ونقص الرعاية الصحية [لا الثانوية فحسب ولكن الأولية أيضا] ، وتزايد الحاجة إلى إجراء المسح الطبي هذا فضلاً عن حرمان كثير من مناطق وطننا العزيز من الرعاية الصحية وحرمان بعض محافظاتنا حتى يومنا هذا من اخصائي واحد في فرع من فروع الطب بينما تحفل بعض العمارات والابراج الطبية في القاهرة بوجود ثلاثة استشاريين في كل تخصص دقيق !

وهكذا فان أي مراقب محايده يستطيع أن يجزم بأن الأزمة إذن وفي بساطة شديدة أزمة إدارة وتوزيع للموارد البشرية .. ولكن مما يؤسف له أن وزارة الصحة ما تزال حتى هذه اللحظة تأخذ بسياسات كانت ناجحة (ومطلوبة) منذ خمس

وثلاثين عاماً ولكنها أصبحت عقيمة جداً اليوم ..

خذ على سبيل المثال المأساة الكبرى التي يواجهها الأطباء عند انتهاءهم من قضاء سنة الامتياز بأنه لا بد لهم من قضاء فترة تكليف بالريف في الوحدات الريفية ...

وقد كان هذا صواباً ومطلوباً ومندوباً وهدفاً قومياً حين كانت الوحدات الصحية والجمعية فكرة جديدة وفي حاجة إلى الأطباء .. ولكنها اليوم أصبحت مكدة بالأطباء ولا مكان فيها للأطباء جدد .. هذا فضلاً عن أن الزمان قد تقدم وأصبحت هذه القرى ذات الوحدات حائلة بالاختصائين لا بالأطباء فحسب، بينما نشأت مجتمعات جديدة خالية من الوحدات وبالتالي من الأطباء ، ولكن عقム الأفكار في وزارة الصحة أصبح هو المسيطر واصبح من المحتمن انه لا بد كل عام من اجراء حركة تكليف واسعة على الورق ، ثم لاتنفذ الحركة من فورها، ولكن بعد لاي: يذهب الأطباء المكلفوون مرة في الشهر لاستلام ماهياتهم فحسب ووصل الأمر في العامين الأخيرين إلى منحنى خطير وهو أنهم جميعاً لم يذهبوا حتى اليوم (متتصف ابريل) على الرغم من أن الحركة تقضي أن يتواجدوا في مواقعهم منذ أول مارس وعلى الرغم من ذلك لم يسلمو أنفسهم حتى لمديريات الصحة التي وزعوا عليها لأن الصورية أصبحت بمثابة الأساس والجوهر .

وما دامت الأمور صورية فعلاً فلماذا الاستعجال ؟

(٥) يقضى جموع الأطباء من لم يسعدهم الحظ بالعمل في الجامعة أفضل فترات عمرهم في انتظار أن تتكرم عليهم الوزارة بعد انتهاء ما يسمى بفترة التكليف بالسماح لهم بالتقدّم للنيابات ودراسة التخصص ، ولست أدرى أى سبب يجعل الوزارة تلتزم حتى الآن ونحن مقدمون على القرن الحادى والعشرين

بهذا التعسف ، وفى وسعها أن تفتح الباب للتقدم للنيابات مع الانتهاء من عام الامتياز خصوصا وأنها ليست فى حاجة إلى فترة التكليف ، ولاهى قادرة على خلق وظيفة طيبة حقيقة للاطباء فى هذه الفترة ..

ولكن يبدو إن الابداع العقلى فى الوزارة مشغول بأمور أخرى ذات عائد أفضل .

(٦) مازالت شهاداتنا الطبية بحاجة إلى أن تبلغ سن الرشد - كما أوضحت فى مقال سابق - وخلاصة رأى هو توحيد مقررات الدراسة فى الدبلوم والماجستير توحيداً كاملاً بحيث لا يتميز الماجستير عن الدبلوم إلا برسالة يحضرها الطالب ويحصل عليها بعد نجاحه فى الدبلوم فيصبح مؤهلاً بالماجستير للخطوات المتقدمة فى سلك البحث العلمى ولکى يدرس للدكتوراه ، وفيما عدا ذلك يكون الدبلوم والماجستير متساوين من حيث تأهلهما للطبيب للحصول على لقب الاخصائى ومارسة الاختصاص ..

ولست أرى أى داع للازدواجية التى نعيشها اليوم .. بنفس المنطق فانى أرى أن تقتصر زمالات الجمعية الطبية المصرية على درجة أرفع بكثير من الماجستير والدبلوم وأن تكون مجالاً لمرحلة تالية من التقدم العلمى والمهنى بحيث تكون موازية للدكتوراه من حيث مستواها .

وهكذا يتواافق لدينا خطان متوازيان قابلان للصب فى بعضهما .. الدبلوم يؤهل للزمالة ، والماجستير يؤهل للدكتوراه ، وفى وسع حائز الدبلوم أن يحوز الماجستير برسالة ماجستير كما فى وسع حائز الزمالة أن يحوز الدكتوراه برسالة دكتوراه ... وفى وسع حامل الماجستير أن يتقدم للزمالة كما أن فى وسعه أن يتقدم للدكتوراه ، وفى وسع حامل الدبلوم أن يتقدم للزمالة مباشرة أو للدكتوراه إذا ما حاز رسالة ماجستير ..

وهكذا يستطيع كل طيب أن يواصل تعليمه العالى تبعا لقدراته على التحصيل والبحث والممارسة الطبية الصحيحة وتبعا أيضا لظروف الموضع الذى عمل فيه ولاحتياجات سوق العمل وبهذا نقضى على مناطق كثيرة تمثل عنق الزجاجة فى المسيرة العلمية والمهنية لأطبائنا.

(٧) يقتضى الأخذ بمثل هذه المقترنات جمياً إعادة تنظيم الموارد البشرية والمادية بطريقة تكفل أداء وظائف أفضل بدون تكبيد موازنات الدولة اعتمادات إضافية جديدة ، وقد كتبت فى هذا المعنى كثيرا ولكننى أستطيع أن أعبر مقاصدى بأمثلة سريعة ، فليس من المعقول بقاء ما يسمى بالمؤسسة العلاجية شاملة مستشفيات مؤسمة ذات قدرات طبية وفنية عالية ولكنها تعامل مع كبار الأطباء من أساتذة الجامعة وأمثالهم بنظام التعاقد ، والحال ، والتوصية ، واليومية ... الخ هذه النظم العجيبة ..

ومن الأفضل والأشرف والأوفق بل وقد أصبح من الأوجب أن تنشأ فى هذه المستشفيات فروع للكليات الطب على نحو ما هو حادث فى لندن وباريis منذ أكثر من ربع قرن ولقد تأخرنا بما فيه الكفاية ولقد ضربت أمثلة توبيخية لذلك كله فى مقالات نشرتها منذ عشر سنوات ، ولكنى أعد القراء بأن اقدم لهم تصورا كاملا فى مقال تال باذن الله .

وفي جميع الأحوال فإن إنقاذ الخدمات الطبية والتعليم الطبى فى مصر أصبح في أمس الحاجة إلى رؤية نافذة قادرة على اخراق غيوم الحاضر بكل ما فيه ، كما أصبح يحتاج إخلاصا لا يقف عند حدود سلطه وزارة وسلطة وزارة أخرى .

الباب الرابع

مقترنات لتطوير الأداء الجامعي

كيف يمكن تطوير الأداء الجامعي؟

لتطوير الأداء الجامعي مدلولات كثيرة بحكم لا نهاية المعرفة، وبحكم أن العلم نفسه لا يخضع أو لا ينبغي أن يخضع إلا ل نفسه، وإلا أصحابه التقييد ومن ثم الجمود والموات وفضلاً عن هذين العاملين فإن الأداء الجامعي نفسه ينبغي أن يكرس قيم الحرية في البحث العلمي والأداء المعرفي، ومن ثم يصبح تقييده بتعريفات محددة نوعاً من الارتكاس أو الانكماش على نحو ما نعرف وما حدث حين خضعت الجامعات في بيئات معينة لتنظيرات محددة استهدفت توظيفها لخدمة النظم الحاكمة والنظريات السائدة، فكانت النتيجة وبالأَ على الجامعات وعلى الأنظمة نفسها.

ومن حُسن الحظ أن الدولة ، ممثلة في الرئيس مبارك وفي الحكومة، واعية تمام الوعي لهذا المعنى، لهذا فإنها لا تفرض أبداً على الجامعة أساليب محددة لتطوير هذا الأداء وإنما تدعى الجامعيين إلى التفكير لأنفسهم في هذا التطوير، وقد تجلى هذا في كثير من التصريحات والخطوات الهدافة التي بدأها وزير التعليم العالي الحالي الدكتور مفيد شهاب، كما تجلى حرصه على تخلص الجامعة تدريجياً من سياسات الرؤية الأحادية المتعرضة التي فرضت على الجامعات في بعض الجزئيات في عهد الوزير السابق، الذي كان ميالاً على الدوام بحكم تركيبته السياسية ومجدده القديم إلى فرض المركزية والشمولية.

بيد أن أبرز تعبير عن إيمان الدولة بضرورة قيام الجامعة بمهمة تطوير

نفسها، كان في أحد اللقاءات المفتوحة للرئيس في معرض الكتاب منذ أكثر من عامين، حين حاول أحد الأساتذة الأجلاء أن يقنع الرئيس بتبني مقترحاته من أجل تطوير الجامعة، وعند ذاك ذكر له الرئيس مبارك بكل وضوح أنه يستحق الجامعة نفسها وأساتذتها أنفسهم على أن يطوروا أنفسهم، وقد أردف الرئيس محذراً الكافة في المحيط الجامعي من الوقوف «محلك سر».

□ □ □

أما فيما يتعلق بالأداء الجامعي نفسه، فليس من شك أنه قد أصبح في حاجة ملحة إلى تطوير كثير، وكلنا نعرف بلا أدنى مواربة بأن مستوى الأداء في كل المهام التقليدية التي تقوم بها جامعاتنا ما يزال حتى دون المستوى الذي حققناه على مدى فترات طويلة من عمر جامعاتنا المصرية.

ولست أحب أن أخوض في تفصيلات كثيرة تنتقد المستوى المتدني لأداء الجامعة المصرية المعاصرة لوظيفتها في الوقت الحاضر، ولكنني في الوقت ذاته لا أستطيع أن أتناول مقترحات محددة من دون الإشارة إلى انتقادات محددة، وفي هذا الصدد فإنني سأقتصر في هذا المقال على أهم عنصر في العملية التعليمية في التعليم الجامعي وهو القائمون بالأداء الجامعي من أعضاء هيئات التدريس ومعاونיהם الذين سيصيرون حتماً أعضاء في هيئات التدريس ! أما القيادات الجامعية فإنها لحسن الحظ وبقوة القانون تأتي من بين أعضاء هيئات التدريس وهكذا يمكن القول بأننا نتعامل مع طائفة واحدة مع اختلاف مستويات المسؤولية أو الممارسة ولهذا فلا بد في رأيي من الالتفات إلى أهمية إحساس أساتذة الجامعة بالأرستقراطية الفكرية، ونحن لا ندعو إلى إعادة النظام الطبقي ولا نرغب في ذلك، ولا ننحاز لطبقة دون طبقة، لكن الجامعات في كل دول العالم ونظمها وحضارتها، لابد أن تكون في هذا الوضع الأرستقراطي الفكري، إضافة إلى الأرستقراطية الاقتصادية

والاجتماعية، ومن المروع أن كثيراً من أساتذة الجامعة الآن لا يستطيعون فهم كثير من تطورات الحضارة، لا المغزى ولا المعنى ولا المردود ولا الفائدة من تذوق الفنون أو مطالعتها، وليس سراً أنى أعاني كثيراً في حث كثير من زملائي على الاستمتاع بالفنون الجميلة والراقية، وليس سراً كذلك أنى أستعين على إقناع الزملاء الذين يصنفون على أنهم من الإخوان المسلمين أو من الجماعات الإسلامية بكتابات الأستاذ محمد قطب نفسه! و بما في كتابات الأستاذ سيد قطب، هذا فضلاً عما في كتابات الشيخ الغزالى والدكتور محمد عمارة ، وليس سراً كذلك أنى لم أفشل أبداً في تحقيق هذا المعنى ، وهذا من حسن الحظ ، ولقد كانت هناك مشكلة ذات يوم في تنظيم أداء عمل طبى لا يتم إلا بتضافر ثلاثة محاور، وقد انهزت الفرصة للإشارة إلى قدرة المسرح الجاد بكل صوره بما في ذلك عروض الأوبرا والباليه على تعويذ المتلقى على ضبط الإيقاع من أجل إنشاء إيقاع كل أثر دقة وتضافراً وتجاوياً مع الحاجة الإنسانية ، ومع المشاعر ، وحتى مع ما تصدره الأجهزة الحديثة في لمح البصر. وقد كان زملائي هؤلاء سعداء إلى أقصى حد بهذه الملحوظة ، وقد دفعهم خلقهم العلمي المتميز إلى الاعتراف بالنندم على أنها فاتتهم فيما مضى من زمنهم ، وقد كانت وصيتي في تلك اللحظة ألا يحرموا أولادهم مما حرموا منه ، وأن يسعوا إلى تزويدهم بما ليس متاحاً من تلقاء نفسه في جامعات اليوم للأسف الشديد.

[الأخبار : ١١ يوليو ١٩٩٩]

اساتذة الجامعة بين الامس واليوم

تكون الآن رأى عام ينادى بالدعوة الملحة الى تطوير الأداء الجامعى قبل أن يصبح هذا الهدف النبيل من المستحيلاط ، في ظل ما نراه من تدهور مستوى الأداء في كل المهام التقليدية التي تقوم بها جامعاتنا الى ما هو أقل بكثير من المستوى الذي حققناه على مدى فترات طويلة من عمر جامعاتنا المصرية.

وليس من شك أن القائمين بالأداء الجامعى من أعضاء هيئات التدريس هم أهم عنصر في العملية التعليمية في التعليم الجامعى ، ولا يمكن الحديث عن هؤلاء بعزل عن الحديث عن معاونيهم من المعديين والمدرسين المساعدين الذين سيصيرون حتما مع الزمن وفي خلال سنوات معدودة بثابة أعضاء في هيئات التدريس ! وفضلا عن هذا فإن القيادات الجامعية بقوة القانون - لحسن الحظ - تأتى من بين أعضاء هيئات التدريس وهكذا يمكن التنبية إلى أهمية العناية الفائقة بالتكوين العلمي والفكري والثقافي لأعضاء هيئات التدريس .

وفي عقيدتي أننا أصبحنا في حاجة إلى إعادة تأهيل معظم أعضاء الهيئات التدريسية القائمين بالعمل الآن كى يحققوا ما حققه الجيل السابق عليهم مباشرة ، وكلنا نعرف مدى اتساع الفجوة بيننا نحن الذين في العقددين الخامس والسادس ، وبين أساتذتنا الذين سبقونا من أولئك الذين في العقددين السابع والثامن من عمرهم وهم الذين قمتعوا بالفعل بتعليم متميز في مدارس كانت تحبذ الشاط

وتوفره وتهتم به وتشيد عليه ، وكانت تتمتع بادارة حازمة وواعية ، وكان احترام المعلم من البدهيات وال المسلمات بل والمقدسات قبل أن يأتي وزير مناور يعاقب المعلم إذا ما وجه التلميذ ، ويبذل جهده من اجل انشاء شرطة خاصة به تحت دعاوى تجرم في حق التربية والتعليم .

كذلك تمنع أساتذتنا الذين سبقونا (من أولئك الذين في العقددين السابع والثامن من عمرهم) بدراسة حقيقة و منتظمة ومنتظمة و ممتعة في جامعات كانت ملاداً للنشاط الاهداف ، ومنبعاً للفكر المقدم ، ومعيناً للفن المتجدد. ولست أبالغ في هذا المجال ، وإن كنت أفضل أن أصور الأمر بصورة أكثر دقة ، معتمداً على اسلوب المثل او العينة العشوائية .

وفي هذا الصدد فقد اخترت قسماً من الاقسام المتوسطة في عدد من تضمهم من اعضاء هئية التدريس و معاونيهم ، اذ يبلغ عدد العاملين فيه خمسين فرداً.

وقد كان الأستاذ الأول في هذا القسم - مايزال - أحد أقطاب الجماعات الإسلامية على مستوى مصر كلها ، ومع هذا فإنه من بين أعضاء هيئات التدريس والمدرسين المساعدين والأطباء المقيمين في القسم ، مايزال هو أكثر الجميع - بلا استثناء - قدرة على تذوق الفن بكل صوره ، والتعليق عليه بكل فهم ، والإحساس بالجمال الفني ونشداته كذلك في كل صوره الرفيعة .

وهو في تذوقه للفنون التعبيرية لا يقل شجاعة عن تذوقه للفنون التشكيلية .

و هو لا يخلط ابداً بين مفاهيم الصواب والخطأ ، والحق والباطل ، والجمال والقبح على نحو ما يفعل المدعون .

وفضلاً عن هذا فإنه مايزال أكثر الجميع متابعة للرياضة العالمية وال محلية ، و

على الرغم من انه اعتزل الرياضة لاسباب قهرية فانه حريص على التريض، كذلك فانه مايزال أكثر الجميع مشاركة في الحياة السياسية والبرلمانية على مستوى الجامعة والمجتمع كذلك.

وبالإضافة إلى هذا كله فما يزال -رغم الاجتهاد البالغ لمعظم تلاميذه ورغم جديتهم جميعا بلا استثناء- هو أكثر الجميع علمًا بالقديم وبالجديد وأكثراهم كذلك قدرة على الكتابة العلمية، ومع أنه لم يكن في جيله أبرز أقرانه، إلا أنه وهذا هو موطن العظة والاعتبار- أبرز من تلاميذه الآن جميعاً في كل هذا الذي ذكرته، على الرغم من أنهم يمثلون شرائح سنية تمتد من الخامسة والعشرين إلى ماقبل الخمسين، لكنه يتتفوق عليهم جميعاً بتفوق جيله بأكثر مما يتتفوق عليهم بتتفوق شخصه.

ولست أنفني تفوق شخصه كما هو واضح من حديثي، لكن تفوقه المرتبط بانتمامه إلى جيل آخر يفوق بمراحل تفوق شخصه.

وعلى الرغم من أنه كان من الطبيعي أو المتوقع أن يتتفوق عليه تلميذه الأثير الذي منحه هو كل ما في وسعه ، إلا أنه يبدو واضحاً تمام الوضوح أن التلميذ (وقد صار استاذًا بفعل الزمن وحده) لن يستطيع أبداً أن يصل حتى إلى البدايات التي بدأ منها أستاذه رغم كل الدفعات الشديدة والخاسمة التي قدمها له أستاذه على حساب محبة الآخرين لأبوته.

هذا المثل الذي ذكرته لتوى ليس مثلاً واحداً ، أو منعزلاً ، أو نادراً ، ولكنه -للاسف الشديد - متكرر إلى حد يبدو معه وكأنه هو القاعدة.

ولعل هذا يقودني إلى الحديث عن أهمية صياغة برامج قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى للنهوض بالمستوى الفكري والاجتماعي والفنى لأساتذة الجامعة إلى ما ينبغى أن يكون عليه.

وسيشمل هذا بالطبع زيارات طويلة المدى لا تقل أبداً عن عام دراسي كامل لهم ولأسرهم لعواصم الحضارة في عالمنا المعاصر، ومشاركتهم الفاعلة في النظم والمنظومات العالمية بما يكفل تطوير وتحديث أنماط التفكير العقلى عندهم (أولاً) وتوسيع الآفاق المعرفية (ثانياً) وتهذيب الأذواق (ثالثاً) وتنمية الشعور بالقيم الفاضلة في نهاية الأمر كنتيجة طبيعية وحتمية لكل ما سبق.

[الأخبار : ١ أغسطس ١٩٩٩]

تطوير نظام تنسيق القبول بالجامعات

اعتقد أنه قد آن الأوان لتطوير نظام تنسيق القبول بالجامعات المصرية بما يؤكد المبدأ الرائع الذي أرساه مكتب التنسيق القائم حالياً من تحقيق أقصى قدر ممكن من تكافؤ الفرص . ومع إقرارى العميق بأن نظام مكتب التنسيق قد حقق نجاحات قصوى فى تحقيق أهداف مجتمعية نبيلة فان الحاجة قد تزايدت يوماً بعد يوم إلى ضرورة تطوير النظام القائم حالياً بما يمكنه من التغلب على بعض السلبيات ، و بما يمكنه من تحقيق هدف آخر وأهم وهو تحقيق الفعالية والتفوق لنظم القبول بما يضمن تحقيق أقصى قدر ممكن من أهداف الدولة والمجتمع من العملية التعليمية ، وبالإضافة إلى هذين الهدفين فان هناك هدفاً يمثل عند تحقيقه أهم قدرة لجهاز الدولة أمام ابناها الطلاب ، وهو قدرة الدولة والجامعات على أن يبدأ العام الدراسي في سبتمبر بدأية حقيقة وصححة وموافقة بان تكون هناك قوائم نهائية باسماء الطلاب المقيدين وتوزيعهم على فصولهم الدراسية من قبل بدء العام الدراسي وليس كما حدث في السنوات الأخيرة وتفاقم بسبب جور الدور الثاني في نظام التحسين وفي هذا الصدد أحب أن أشير إلى المقتراحات التالية :

١ - ضرورة الإسراع بأن يتم تنسيق القبول على مرحلة واحدة فقط « وليس ثلاثة وأربعاً كما هو حادث الآن أو كما حدث في بعض السنوات » ومن المؤكد أن الامكانيات الهائلة للحواسيب الآلية قادرة على تحقيق هذا الهدف في ظل التقدم الرهيب الذي حدث في أجهزة نظم المعلومات ، ولست أبالغ إذا قلت إن بإمكان

علمائنا وأجهزتنا الحالية أن تم عملية التنسيق كلها في ساعات معدودات ، بدلاً من هذه المراحل المتتالية التي تخصص أسبوعاً لتقديم الأوراق ، وأسبوعاً لاعلان التائج ثم استراحة بين كل مرحلتين تعلن فيها أعداد الاماكن الحالية في الجامعات المختلفة أمام طلاب المرحلة التالية .. الخ » .

وقد لاحظنا أن التنسيق في العام الماضي قد تم بسرعة رهيبة بالمقارنة بسرعته في السنوات السابقة وذلك بفضل حرص الدكتور مفید شهاب على عدم تعطيل بدء الدراسة في الجامعات خصوصاً بعد تأخر وزارة التربية والتعليم في إعلان نتائج الثانوية العامة .. وهكذا فقط نبهتنا مشكلة السنة الماضية إلى إمكان الأخذ بنظام أسرع في إتمام عملية توزيع الطلاب على الكليات ومعاهد العليا .. ومن المحتمل أن إتمام التنسيق على مرحلة واحدة قد يقتضي بعض التعديلات في استثمارات التنسيق كزيادة عدد الرغبات التي يمكن للطالب أن يختارها للتغلب على ما هو متوقع من الطلاب من عدم القدرة على الاستيعاب ، أو المضى وراء الأمانى البعيدة ، وأحب أن اطمئن القراء أن كل هذا ممكن ويسير على العقول الآلية وعلى القائمين عليها .

٢ - ضرورة تطوير ما يسمى بحركة الأوراق في مظروفات التنسيق التي تملأ بواسطة الطلاب ، وليس من المعقول أننا ونحن نخطو إلى عصر يسمى «الادارة بدون أوراق» مانزال نضيع الأوقات في ملء استثمارات مكررة لاتقدم ولا تؤخر بينما يمكن تخزين كل معلومات الحاصلين على الثانوية على الحاسوب الآلى مباشرة من كونتربول الثانوية العامة بل إننا نفعل هذا بالفعل منذ فترة ، وقد تكون الحاسوب الآلى نفسه بالفعل من أن يكشف حالات التزوير في درجات الثانوية العامة التي مرت بانتهى السهولة وخدعت الذين فحصوا وراجعوا كل الأوراق الهائلة والمكررة .. وهكذا فإني لا اتصور إلا أن يقوم الطالب الناجح في الثانوية العامة بطبع طوابع الرغبات على الاستماراة المعدة لذلك وذلك بعد كتابته اسمه

أيضاً بطريقة كودية أو رقمية digital « ربما تستخدم فيها الطوابع أيضاً » ورقم جلوسه بطريقة كودية أيضاً .. وهذا كله ممكن ، بل وأصبح معمولاً به الآن على نطاق واسع حتى على مستوى السوبر ماركت .. وإذا استطعنا أن نفهم جوهر هذه الفكرة فإنه يمكن لنا أن نستغنِّي عن وجود كل منافذ التسليم والتسلُّم في مكتب التنسيق الرئيسي وفروعه ، وأن يقدم كل ناجح في الثانوية استمارَة رغباته إلى نفس المدرسة التي تخرج منها أو إلى مقر اللجان التي أدى امتحانه فيها ، وتتولى المدارس نفسها تجميع أو تلقى استمارَات الرغبات وتسلِّمها للادارة المركزية في التعليم العالي بنفس الآلية التي كانت تجمع بها وتسلم أوراق امتحانات الثانوية العامة نفسها .. وهكذا يمكن الاستغناء تلقائياً عن منافذ توزيع واستلام الاستمارَات في مكاتب التنسيق دون أن تنتقص من حقوق ومكافآت العاملين فيها الذين سيتولون إداء الوظائف السابقة ولكن في هدوء وبدون طوابير .

٣ - نأتي إلى النقطة الأهم وهي تتعلق « بالموضوعية » وليس « بالاجرائية » فنحن نوافق ونؤيد كل من يطالبون باختبارات قدرات خاصة للقبول بكليات الجامعة والمعاهد العليا ، ومن حسن الحظ أن التعليم المصري قد أخذ بهذا النظام منذ مرحلة مبكرة تحت مسمى اختبارات القدرات للقبول في كليات الفنون الجميلة (قسم العمارة) .. ومن المهم أن نبدأ من الآن على مستوى مجالس الكليات والأقسام (ثم الجامعات) في البحث عن صيغ عادلة وعملية لإجراء مثل هذه الاختبارات لكل كلية أو قسم يرى ضرورة توافر قدرات ذهنية معينة للالتحاق به ، وأن تتم هذه الاختبارات في إطار امتحانات الثانوية أو قبلها وهذا ممكن بالفعل ، وأنا أرجو الإسراع في اتخاذ خطوات فعالة وعادلة في هذه الناحية وأن تظل هذه القدرات دائماً في إطار أنها « شرط » وليس « عامل تفاضل » بحيث يظل المجموع الكلى « أو الاعتبارى الذي يضم إلى المجموع الأصلى مجموع مادة أو مجموعة مواد محددة » بمثابة عامل التفاضل الوحيد بين كل الذين استوفوا شرط النجاح في القدرات .

ولابد أن أنبه على استحياء إلى خطورة ما أصبح يتم الآن ومنذ عدة سنوات من باب خلفي للأسف الشديد فيما يتعلق ببعض أقسام اللغات في بعض كليات الآداب بما يرسخ أنواعاً بغية من طبقية مقيدة حاربت ثورة ٢٣ يوليو وجاهاة من أجل القضاء عليها .. ولكن يؤسفني أن أقول إن بعض الذين أفادوا من ثمار هذه الثورة هم الذين بدأوا العبث بإنجازاتها .

٤ - ونأتى إلى نقطة رابعة تجمع بين الموضوعية والإجرائية وهي القبول في الكليات ذات الأقسام المختلفة ، وبصفة خاصة كلية الآداب والعلوم (وكلية البناء وبالتالي) وليس سراً أن التنسيق يعامل كل هذه الأقسام على أنها شيء واحد ، ومن ثم يصبح من الضروري إجراء تنسيق ثان على مستوى هذه الكليات ، ويمثل هذا التنسيق (المحلي) صعوبة كبيرة لكثير من الكليات ، وبابا خلفيا للتحايل على الرغبات والامكانات ، واعتقد أنه قد آن الآوان لأن يعامل كل قسم من أقسام كليات الآداب والعلوم بصفة مستقلة على مستوى رغبات المتقدمين فيكون هناك طابع لقسم اللغة الإنجليزية ، وطابع لقسم اللغة الفرنسية ، وطابع لقسم اللغة العربية ، وطابع لقسم علم النفس وهكذا .. وسوف يكون هذا النظام كفيلاً بحفظ مكانة كل قسم على حده ، ويتوفّر أعداد ثابتة ومحددة سلفاً لكل قسم ، ولا يخفى علينا ما يدور الآن من صراع على تحديد الحدود الدنيا في درجة اللغة الأجنبية الأولى واختلافها من جامعة إلى جامعة ، وما ينشأ من تناقض أعداد الراغبين في أقسام بعينها .. وقد وصل الأمر أن قسم الأنثروبولوجي الوحيد والرائد والتميز في جامعاتنا المصرية وهو الموجود في كلية آداب الإسكندرية يكاد يغلق أبوابه في ظل هذا الصراع غير المحسوم سلفاً والذي يخضع لآليات السوق دون أن يحظى بميزات آليات السوق .. وفضلاً عن هذا فإن متطلبات الدراسة في الأقسام المختلفة في كليات العلوم متباينة إلى أقصى حد فيما يتعلق بالمواد المؤهلة من فروع الرياضيات والعلوم .

٥ - ونأتى إلى أصعب نقطة تواجهه (وتضغط على) رؤساء الجامعات والعمداء عقب إعلان نتيجة التنسيق في مراحلها المختلفة وهي الرغبة في تعديل الرغبات للاستفادة من الموقع الجغرافي بعد الحصول على الهدف في الالتحاق بكلية بعينها .. وتدفع دموع كثيرة ، وتعلو صيحات من أجل تحقيق عدم الاغتراب مع أن الحق أن هؤلاء الطلاب كانوا قد سجلوا هذه الرغبات في كليات بعيدة عن مواطنهم الأصلية من أجل اللحاق بركب الطب « مثلاً » ثم هم يطلبون التحويل إلى طب القاهرة مثلاً مع أن مجموعهم لم يؤهلهم لها وإنما أهلهم لطب الفيوم فحسب ..

ولست أدعى أن هذه المشكلة بسيطة ، وقد اعترفت الوزارات المتعاقبة بحقوق هؤلاء الطلاب في التحويل ولكن بعد مضي سنة دراسية كاملة في بعض الأحيان أو بعضها في أحيان أخرى

ويرى البعض ولهم الحجة أنه ليس من حق هؤلاء التحويل أبداً لأنهم أخذوا هذا المكان بالذات « في الفيوم مثلاً » وحرموا منه من كان يتمناه في الفيوم ويتمنى البقاء فيه إلى نهاية سنوات الدراسة في الكلية ..

ولا أذيع سراً أنه عندما تبنى أحد الوزراء السابقين مبدأ التحويل الثلاثي وهو مبدأ ليبرالي بدأ بذاته فقد كادت بعض الكليات تخلو من الطلاب الذين رغبوا في التحويل منها نهائياً ..

ولا أستطيع أن أقدم حلًا حاسماً في مثل هذه القضية بعزل عن طبيعة الفكر الذي تباه الحكومة ، ولكن المؤكد أن هناك حلولاً متعددة ولكنني لا أستطيع أن أفضل بينها إذا لم تكن عندنا كشعب وكحكومة « معاً » الشجاعة الفكرية لأن

نقبل بسريان مبدأ واحد وألا نعدل في مبادتنا من شهر لأخر ومن سنة لآخرى ..

وعلى الرغم من هذا كله فانى أرى من الآن أنه يمكن لنا فى ظل أى قرار نتخذه وأى فلسفة نقررها أن نفتح الباب لحركة تنسيق تكميلية تتيح للطلاب تعديل الرغبات في ظرف ثلاثة أو أربعة أيام من ظهور نتيجة التنسيق بما يتواافق مع ما جبت عليه النفس البشرية من تغيير الرأى في كثير من الأحيان ..

وعلى أن تكون حركة التنسيق التكميلية هي آخر فرصة لتحديد الرغبة .. وبعدها ترسل الكشوف النهائية للكلليات ويمنع منعاً باتاً إتمام أى تحويل بين الكلليات في السنة الدراسية الأولى ، وسوف يقتضي هذا مراجعة سياسات القبول وأعداد المقبولين بصفة سنوية .

وعلى سبيل المثال فسوف يؤخذ في السنة التالية وليس في نفس السنة بمبدأ إعادة النظر في أعداد الطلاب التي تقبلها كلية ما على ضوء العدد الذي استقر فيها بعد إتمام حركة التنسيق التكميلية ...

أقول هذا وفي ذهني ما حدث عاماً بعد عام من أن كلليات معينة كانت ترفض التحويل منها حتى لا تخلي من الطلاب .

٦ - سيعتبر هذا بالطبع تشجيع مبدأ تنموي خطير وهو أن بعض الكلليات في المجتمعات الجديدة والنامية سوف تتيح القبول فيها بمعجم تنقص بنسبة تقدر بخمسة في المائة وليس بنصف في المائة عن معدل القبول في الكلليات المناظرة في المناطق القديمة ..

ولكنها لن تقبل تحويل الطلاب منها لأنها قبلتهم على أساس هذا الشرط .. وهكذا يمكن لنا أن نعمر ويسرعاً كليات للتربية ، والتربية الرياضية وبينن وبنات والتمريض والسياحة في الجامعات الجديدة في البحر الأحمر وشمال وجنوب سيناء ومرسى مطروح والوادى الجديد وتوشكى إذا ما أنشأناها ، ويدون إقراراً هذا المبدأ المهم تزداد نظريات القفز على الفرص في أماكنها دون إحداث تنمية فيها ..

ولست أشك أن مجتمعنا قادر على مثل هذه الخطوة فقد خطا مثلها من قبل كثيراً حتى في الكليات القديمة وكلنا نذكر النموذج الناجح الذي اتبناه في السبعينيات بالقبول في كليات التربية على أساس إقليمي وبمجموع ٥٠٪ فقط ولو لا هذه الخطوة الشجاعة في ذلك الوقت ما أمكن ولا إلى الآن التغلب على ذروة أزمة المعلمين في ذلك الوقت .



وفي النهاية فاني أتمن بأمل كبير في أن تجد هذه المقترنات طريقها إلى التحقيق بدءاً من تنسيق العام الحالى ، ولا يدفعنى إلى هذا الأمل إلا ما وجدته من روح جديدة مختلفة لدى معظم لدى القيادات المسئولة عن تعليمنا العالى والجامعي في عهد الدكتور مفيد شهاب الذى أزال - ومايزال - كثيراً من العدوان الذى وقع على نظمنا الجامعية في فترة سابقة .

[الاهرام : ١٥ مارس ١٩٩٨]

ألفاء تطوير الأداء الجامعي

على نحو ما تمثل السنين وحدات متكررة ومتعاقبة تضبط حياة البشر والانسانية فان الأعوام الدراسية تؤدى هى الأخرى نفس الوظيفة فيما يتعلق بالحياة الجامعية ، وليس معنى وجود أنظمة جامعية تأخذ بنظام الساعات المقررة أو الفصول الدراسية أن نظام العام الدراسي قد عفا عليه الزمن بل بالعكس فان الساعات المقررة والفصول الدراسية لا تأخذ تحديدها إلا من خلال العام الدراسي نفسه .

وهذه حقيقة أراد البعض تغييبها من أجل تصوير انجازات زائفة في مجال القضاء على ما سمي باشتغال طلبة الجامعة بالسياسة ، وفي حقيقة الأمر فاننا إذا أردنا تطويراً حقيقياً ومثمرة للأداء الجامعي فانه ينبغي لنا أن نلتفت إلى عدة حقائق :

(١) أرجو أن يحقق التطوير التأكيد على وضوح مضمار فلسفة العام الدراسي كوحدة زمنية متكاملة غير قابلة للتجزئة ، فلا يسمح ببناء الإعارات في أي يوم منه إلا للضرورة القصوى ، وإنما إذا كان من الممكن القيام بأعمال المعارف بسهولة ويسر وذلك في الأقسام التي تزداد فيها الأعداد إلى حد تغطية أي طارئ ، وذلك حتى يمكن أن يتولى الأستاذ تدريس المنهج المقرر في عام دراسي كوحدة متكاملة محققاً النجاح في نقل القيم المعرفية والخلقية المرتبطة بتدريس المنهج ، وبحيث

تحسب على المعاين كسور السنة الدراسية بمثابة سنة كاملة، وذلك تقليلاً للأوضاع العشوائية السامحة بيدة الإعارات في أي يوم.

ومن الملاحظ الآن (وقد يغضب البعض حين ذكر هذا) أن الإعارات المسموح بها قانوناً وهي للجامعات، تتم مرتبطة بالعام الدراسي نفسه، أما الإعارات التي تبدأ في أي يوم خلال العام الدراسي فإنها تكون تعاقدات في جهات خدمية قد تعطى عائداً مالياً أكبر من الجامعة، لكنها تظل بمثابة درجة أقل من درجة الجامعات في بلادها. وقد كان هناك نص وتقليد يحظر الموافقة على إعارة أستاذة الجامعة إلى جهات أقل من الجامعة في كيانها العلمي والاجتماعي، لكن تم التجاوز عن هذا الشرط، فلا أقل إذن من الانتهاء إلى أن هؤلاء الأستاذة لهم وظائف مرتبطة بجداول زمنية ينبغي لا يتركوها في أي وقت على النحو المأخذ به حالياً، وستكون نتيجة تطبيق مثل هذه القاعدة رفع المستوى المادي والاجتماعي الذي يصل إليه الأستاذة المصريون في دول النفط، بل والأهم من ذلك الحفاظ لهم على انتظام أبنائهم في الدراسة في مراحل التعليم المختلفة حين يكون من الصعب بالطبع تحويلهم إلى بلدان الإعارة، إلا إذا كان هذا قبل بدء العام الدراسي بفترة تسمح بإجراءات التحويل والقيد والانتظام.

(٢) أرجو العدول تماماً وبسرعة عن الأخذ بنظام الفصلين الدراسيين الذي اقتطع لامتحانات والتجهيز لها والانتهاء من نتائجها أكثر من خمسين في المائة من الأيام المتاحة للتدرис الجامعي، وأصبح بمثابة العامل الخطير في إصابة المناهج الدراسية بفقدان التكامل النسيجي على مدار العام الدراسي الواحد، وأصبحت المقررات الدراسية في أغلب الأحيان ملازم ممزقة ومبعرة لا رابط لها، وقد يقول البعض إن نظام الفصلين الدراسيين كان كفيلاً بشغل الطلاب وصرفهم عن النشاطات السياسية غير المستحبة، وقد يكون هذا صحيحاً إلا أنه ليس

بالأسلوب الوحيد والختمى لتحقيق مثل هذه الغاية السياسية أو الأمنية، ولعل الجدية الحقيقية في الأداء الجامعى تفوق هذا الأسلوب المتعسف من حيث القدرة على تحقيق مثل هذا الهدف.

وسنرى أن تحقيق الجدية في التعليم الجامعى ليس بالأمر الصعب، وأنها بالإضافة إلى ذلك هي أبرز الوسائل الكفيلة بخريج مواطن صالح بدلاً من تخرّج شبان ساخطين قادرين على التأقلم مع نظام امتحانات فحسب، وغير قادرين على التأقلم مع المعرفة نفسها ، وهذا للأسف الشديد أبرز ما نجح الوزير السابق في تحقيقه ! .

(٣) أرجو العدول في كليات الطب عن نظام الدورين في امتحانات الدراسات العليا، وأن يكتفى بامتحان واحد في العام بدلاً عن هذا العبت القائم بتكرار الامتحان مرتين في العام ، وتكرار رسوب الأطباء حتى يستوفوا النضوج الشكلي الذي يحكم عليه أساتذتهم بطرق ذاتية بعيداً عن كل أصول التقييم العلمي والطبي.

سوف ييسر لنا العدول عن هذا النظام توفير كثير من الموارد المهدرة طوال العام على الامتحانات الأكلينيكية والتحريرية والشفوية والإجازات التي تمنح للطلاب - وهم أطباء عاملون في نفس الوقت - قبلها استعداداً لها وبعدها حتى يتم الانتهاء من التصحيح ورصد الدرجات وتجميع النتائج. وليس سراً أن فترة امتحانات الطب تأخذ أكثر من ٦٠٪ من الأيام المتاحة للدراسة بلا أدنى مبالغة.

(٤) أرجو كذلك تقييد مواعيد التسجيل لدرجات الدراسات العليا بموعيد واحد في العام بدلاً عن الوضع القائم الذي يجعل التسجيل متاحاً في كل وقت وفي أي يوم ، وبالتالي تفتقد الدرجات العلمية إلى طابع التنظيم وإلى وجود عام دراسات عليا يبدأ بالسمنارات وينتهي بالمناقشات للرسائل المجازة. ولو فعلنا هذا

لأصبح من اليسير على طلاب الدراسات العليا الذين هم في العادة غير متفرغون أن يجدوا الوقت الملائم لكي يتفرغوا في أوقات محددة لحضور السeminars التي تسبق التسجيل ، ومجموعة مكثفة من المناقشات التي تكفل الارتفاع بمستوى بحوثهم العلمية بدلاً من ضياع الإحساس بـ«ألفباء» البحث العلمي حتى على مستوى الشكل فيما تفرزه جامعاتنا اليوم من رسائل (وبالتالي من بحوث).

[الأخبار : ٢٧ مايو ١٩٩٩]

المكتبات الجامعية في حاجة إلى إنقاذ سريع !!

لا أعتقد أنه من الممكن أن يتحقق تطوير الأداء الجامعي من دون توجيه عناية عاجلة ومكثفة وجدية إلى المكتبات الجامعية سواء في ذلك المكتبات المتخصصة أو المكتبات العامة ، وسواء في ذلك المكتبات الجامعية على مستوى الأقسام العلمية أو الكلية أو الجامعة ومن المؤسف له أن مكتباتنا الجامعية أصبحت (الآن) من أبرز نقاط الضعف في الجامعات المصرية ، وقد كانت في عهد سابق من أبرز نقاط القوة.

ولعل وجود مكتبة جامعة القاهرة المركزية يدلنا على ما كان للمكتبة من شأن في فكر رواد الجامعة في مصر ، ونحن نرى مبني عريقاً أحسن وصمم ونفذ كمكتبة ومن مفاسخ وطننا أن جامعة القاهرة نفسها بدأت خطوات عملية من أجل مكتبة جديدة أكثر حداثة ، وهكذا قد يصدق القول القائل بان الغنى يزداد غنى وأن . . . ، أما جامعة الاسكندرية فتتميز عن كل جامعات مصر بوجود المكتبة العلمية المركزية للجامعة التي تكافح بفعالية ناجحة مبدأ عشرة الدوريات والكتب العلمية ما بين الكليات العلمية المختلفة في الجامعة رغم التخصصات المشتركة ما بين الطب وطب الاسنان والصيدلة والبحوث الطبية والهندسة والطب البيطري والعلوم والزارعة والتمريض والصحة العامة والدراسات العليا والبحوث الطبية والتربية ، وهكذا تخدم هذه المكتبة اثنى عشر كلية (منها ما هو مكرر كالزراعة) ، وتعانى هذه المكتبة حالياً من تأخر مشروع ترميمها إلى معدلات بطئية جداً كما

أنها بحاجة شديدة وما سأ إلى دفعه مادية لتعويض النقص في التزويد .

أما مكتبة الجامعة الثالثة (عين شمس) فقد فقدت كيانها حين وصل الأمر برئيس الجامعة في نزوة تنظيمية (حسنة النيمة في الغالب) في نهاية السبعينيات ، إلى تفتيت مكتبة الجامعة المركزية ، وقد تكرر هذا في جامعة أخرى .

ثم إذا بالجامعات الأحدث تفعل ما هو أسوأ ، فيغفل بعضها وجود المكتبات المركزية من الأصل ، ويعيد بعضها الآخر تخصيص الأبنية التي بنيت من أجل أن تكون مكتبات مركزية من موازنة الدولة على مدى خطتها الخمسية ، فإذا بالادارات الجامعية تعيد تخصيص هذه المباني عند اكتمال إنشائها لتكون بمثابة مقرات فخمة لإدارة الجامعة أو لغير ذلك .

وأصبحت النتيجة وضعاً مأساوياً للمكتبات الجامعية : فلا المكان متاح ، ولا الكتب كافية ، ولا التمويل منتظم ، ولا الإدارة المكتبية الموجودة ترقى إلى ما هو مفروض في مكتبات الجامعات على نحو ما نرى في مكتبات العالم كله ، ولن أطرق إلى أكثر من هذا في تصوير الوضع الحالى .

وإني أقترح أن نلتزم بأقصى سرعة بأن يكون لكل جامعة في خلال عام واحد من الآن مكتبة عامة رفيعة المستوى تتكون من مليون كتاب على الأقل ، وبأن يكون لكل كلية في خلال عام واحد مكتبة من ربع مليون كتاب على الأقل ، وسوف يلاحظ القارئ أننى لم أصل بعد إلى الحديث عن النوعية مكتفياً بالحديث عن الكم فقط .

وعندى أن العناية بالكم خطوة أولى لابد أن تتم على هذا النحو السريع ، وبعد هذا يمكن لنا بعد استقرار المكان والأرفف والمخازن [في خلال العام] ، أن نرتقي بالكم إلى أرفع مستويات نريدها من كيف تميز وذلك طبقاً لبرامج مستمرة تتولى تنفيذ سياسات الإحلال والتجديد والتبديل ولا تكتف عن الاستغناء

عن البالى وإحلال الأحدث وتجليد كل ما يستحق التجليد .. الخ ، وذلك على نحو ما يحدث فى كل مكتبات جامعات الدول المتقدمة ، لكن لابد قبل كل شيء من البدء فى إيجاد وتكوين الكيان الكبير بأثنائه الداخلى ، وبالقوى البشرية الازمة لإدارته على نحو يومى متصل لعشر ساعات على الأقل فى اليوم ، وبسياسات إعارة وتزويد واضحة ومستقرة ، وربما موحدة على مستوى كل كلياتنا وجامعاتنا .

وللتذكرة بأى حقيقة مرة وهى أن الميزانيات التى أنفقت فى السنوات الأخيرة باستهانة بالغ على ادعاء إدخال نظم الكمبيوتر وأجهزته كانت كفيلة بتحقيق هذا الهدف النبيل لو لا أن الهدف النبيل لا يتيح ما يتاحه شراء أجهزة الكمبيوتر من برواباجندا زائفه ومزايا لاتخفي على أحد ، ومع هذا فقد أوشكت أجهزة الكمبيوتر التى أنفقت عليها أموال طائلة على التكهين رغم أنها لم تف أحداً ومعظمها لم يخرج من صناديقه حتى الآن ..

أما الكتاب الذى هو خير جليس وأبقى انتاج للخلود فقد غفلت عنه مكتبات جامعاتنا لأنه «أصبح فى وهم بعض المنتفعين مودة قديمة» !! وقد حدث هذا على الرغم من أن الرئيس مبارك نفسه أمر بنفسه (بل ونفذ) تزويد الجامعات بخمسين مليون من أجل المكتبات والمعامل .

وينبغى ألا ينسينا الاهتمام بالمكتبات المتخصصة فى الكليات الاهتمام الأولى بالرعاية بوجود وتطوير المكتبات العامة على مستوى الكليات كذلك لأنها تظل بمثابة أبرز ركن أساسى فى تكوين ثقافة وشخصية الجامعيين على نحو أمثل وإذا كان المبدأ الحضارى يقول إن كل تجمع بشرى لابد له من مكتبة عامة فان أولى هذه التجمعات بالمكتبة العامة هى التجمعات الجامعية !.

[الأخبار : ٢٧ أغسطس ١٩٩٩]

الباب الخامس

هيكل التعليم الجامعي

هل يمكن إعادة النظر في كثرة الأقسام الجامعية

كان هيكل الجامعات المصرية لفترة طويلة من أكثر الهياكل مثالية بما يتيحه من انضباط وتنسيق رائعين وقدرة على التعبير الصادق عن الوظيفة المؤداة ، ولكن هذا الهيكل أصبح اليوم بعد إساءة تعديله يواجه كثيراً من الصعوبات في الاستمرار في أداء وظيفته في ظل جموده عن التطور اللازم للاحتفاظ له بالمرونة من ناحية ، وفي ظل الإسراف في استخدام نصوصه لتحقيق مصالح شخصية أو فتوية من ناحية أخرى .

ويتبين هذا الفهم بصورة صارخة إذا علمنا مثلاً أن عدد الجامعات لم يتغير منذ ١٧ عاماً حيث كانت ١١ جامعة - ثم أضيفت إليها أخيراً جامعة جنوب الوادي - أما عدد الأقسام في أي كلية من الكليات فقد زاد زيادة سرطانية بانفصال أقسام عن بعضها وليس بنشأة أقسام جديدة أو تخصصات حقيقة جديدة ويكتفى أن ذكر (بدون ذكر أسماء) أن كلية ما كان عدد أقسامها سنة ١٩٧٧ خمسة أقسام وفي ١٩٩٣ قارب هذا العدد ثلاثين قسماً .. وهي ليست النموذج الوحيد في هذا الصدد !! وعند هذه الكلية وغيرها استعداد لأن تصبح قبل عام ٢٠٠٠ وقد ضمت أربعين قسماً ، فإذا عرفت أن مجلس الكلية يضم أستاذآً من كل قسم بالإضافة إلى رئيسه فإنك لن تتعجب من قصة الأستاذين عضوي مجلس الكلية اللذين تعارفا في المصيف لأول مرة في حياتهما ، لأنه حتى في مجلس الكلية الذي كان من المفروض أنهما يحضرانه معاً منذ سنوات لم

يجذب أحدهما اتباه الآخر بأى شىء !!

ومن نافلة القول أن تفتت الأقسام في الكليات الجامعية شئ مقيت كفيل بضياع هيبة العلم نفسه لا الكلية وحدتها في نزاعات لا تنتهي ، وهو أمر كفيل أيضاً بعدم الإنجاز العلمي على أى مستوى اللهم إلا الزعم بدقة التخصص التي سخر منها توفيق الحكيم حين رسم لنا شخصية الدكتور المتخصص في « حتى » ، وهي الشخصية التي جسدها الفنان صلاح ذو الفقار ، أو دقة التخصص التي عبرت عنها سيدة الغناء العربية أم كلثوم حين سالت طبيب الأنف والأذن والحنجرة الذي زعم أنه متخصص في الأذن فقط وليس الأنف ولا الحنجرة فقالت رحمة الله : الأذن اليمنى أم اليسرى ؟

وتحت دعوى هذا التخصص الدقيق سوف يواجه المجتمع بعد مدة بآنسا عاجزين تماماً عن اتخاذ أى قرار في أى مشكلة إلا أن يشكل لهم مجلس أعلى يضم التخصصات المختلفة ، وقد استشرى هذا المرض على مستوى القمة في مجتمعنا فترة من الزمن ، إلى أن استطاع الرئيس مبارك نفسه بدون ضجيج أن يحد منه حين أخذ بدون ضجيج أيضاً ببدأضم الوزارات المتقاربة في العمل في كيان واحد ، أى أنه مع احتفاظ كل من وزارات النقل ، والنقل البحري ، والمواصلات بكياناتها القديمة فإنها جميعاً تتبع وزيراً واحداً ، وقد ثبت أن في توحد الوزير الضمان الأكيد بالقضاء على كل مشكلات تنازع الاختصاصات التي لا تنتهي في بلدنا العزيز ، وقد حدث نفس الشيء في وزارة التعليم والتعليم العالي منذ متصف عهد الرئيس السادات باستثناء فترة قصيرة كانت الأمور فيها شبه متوحدة ، ولكن في نفس الوقت كانت الأقسام [وهي الكيانات الصغيرة جداً إذا ما قورنت بالوزارات] تتسابق إلى الأخذ بسياسة الأقسام المكررة ، وخذ مثلاً على ذلك موقف قسم الأمراض الباطنة الذي يعرفه العالم كله على أنه أمراض باطنة فحسب وفي داخلها تخصصاتها مهما تعددت . أما عندنا فإن هذا

القسم ينقسم في البداية إلى باطنة عامة وباطنة خاصة ثم تنقسم الخاصة عاماً بعد عام لتحول تخصصاتها المختلفة إلى أقسام قائمة بذاتها للقلب ، والأمراض العصبية ، والأمراض النفسية ، والطب الطبيعي ، والروماتزم ، والتأهيل ، ورعاية الحالات الحرجة ، والأمراض المخاطنة ، والأمراض الجلدية ، والأمراض التناسلية ، وأمراض الذكورة ، وأمراض الصدر . . . يا إلهي !!

أما التخصصات التي كانت تكون مع بعضها قسم الباطنة العامة فإنها هي الأخرى بسيطها إلى الانفصال (أمراض الكلى - أمراض الدم - أمراض الجهاز الهضمي - أمراض الغدد . . الخ) وسيعجب القارئ لهذا المقال من أسماء هذه التخصصات ، سيعجب لماذا كانت هذه التخصصات قد ذهبت في طريق الباطنة العامة ، بينما التخصصات التي عدناها في الفقرة السابقة كانت قد سلكت طريق الباطنة الخاصة .. وليس للقارئ أن يعجب فالمسائل كلها اجتهادات شخصية ، وعلاقات شخصية ، ومنافع شخصية أيضاً ، وعلى حين أن تخصص القلب في جامعتين شمس والأزهر والزقازيق كان تابعاً للباطنة الخاصة مثلاً فإنه في جامعتي الإسكندرية والمنصورة وأسيوط وبينها كان تابعاً للباطنة العامة ، أما في جامعة القاهرة فقد كان متخدأً مع تخصصين آخرين هما الصدر وجراحة القلب والصدر لتكوين ما يسمى بقسم القلب والصدر وجراحتيهما ، وليس هذا موضع الإفاضة في الحديث عن هذه النقطة فقد قتلتها بحثاً في دراسة لي عن تكوين وتكوين الأقسام والتخصصات في كليات الطب " .

إنما يهمنى في هذا المقال أن أشير إلى أن كليات الطب للأسف كانت هي الرائدة في هذا المجال ، مجال التقسيم .. وهى التي استهلكت نصوص القانون من كثرة استعمالها في إنشاء ما شاءت وشاء لها الهوى من أقسام جديدة يوماً بعد يوم ، ويظن الناس بين فيهم بعض أساتذة الجامعات الذين يضطرون إلى الموافقة في مجالس الجامعات والمجلس الأعلى للجامعات على هذا الهوى المستمر أن

الطب فقط هو الذى يستحق وصف « كثیر التخصصات » ، وهذا وهم شائع ، فلو أن أى كلية أخرى كالطب البيطري أو الزراعة أو الآداب أو الهندسة . . . (الخ) نهجت منهج كليات الطب المصرى ما انقفل باب التفریع أبداً ، وخذ أمثلة على ذلك لما يعرفه الناس جميعاً وهو علم التاريخ الذى تحافظ كليات الآداب عليه قسماً واحداً أليس فى وسعها أن تجعل من كل التخصصات التى يضمها هذا القسم أقساماً للفرعونى والآشورى والفارسى واليونانى واللاتينى والأموى والعباسى والأندلسى والاخشيدى والممالىكى والأيوبي والعثمانى والوسطى والحديث والمعاصر . . . (الخ) ، وأليس فى وسع قسم اللغة العربية وأدابها أن ينقسم إلى أقسام للأدب الجاهلى والاسلامى ، والعباسى ، والأندلسى ، والفاطمى ، والعثمانى ، والحديث ، ، والهجر ، وللبلاغة القديمة ، والحديثة ، وللنحو وللصرف ، وللعروض ، وللرواية ، وللمسرح ، وللشعر ، وللأدب المقارن ولنظرية الأدب ، وللأدب الشعبي ، ولتحقيق التراث و لعلم اللغويات ، واللهجات ، والأصوات . . . (الخ)

إنما تقوم كليات العالم أجمع على عدد محدود جداً من الأقسام لا يكاد يجاوز أصابع اليد الواحدة أو اليدين على أقصى تقدير حتى يمكن للكلية أن تكون ذات طابع ، و حتى يمكن بلغة العسكريين أن تسهل عملية "التعبئة" والتعبئة لا تكون في العسكرية فحسب ، ولكنها تكون أيضاً في العلم ، والتعبئة في العلم تعنى محاربة الجهل والعلم الكاذب ، وفي غياب التعبئة يصبح الجهل هو السائد تحت دعوى غياب أو اختلاف التخصص !

ومنذ أكثر من ثلاثين عاماً ارتفعت صيحات المفكرين في العالم المتقدم كله مهاجمين إعلاه مبدأ التخصص الدقيق لأنه كما قالوا يؤدى إلى أن تعرف كثيراً وكثيراً عن قليل قليل ، أو كما قالوا بالإنجليزية :

To know more and more about less and less

ولست في الحقيقة من أعداء التخصص بل ربما كنت أكثر الناس حماساً له في كل مجال ، ولكنني أعارض أن يتقلّل التخصص من كونه مجالاً للبحث العلمي أو الفكر إلى أن يصبح عنواناً على الوظيفة ذاتها و مجالاً لتمزيق العلم على نحو ما حدث عندنا ، لأن النتيجة الختامية لهذا الاتجاه هو " انقراض المعرفة " ، والمعرفة لا تقرض أبداً ولكن أهلها لا يزالون يمزقونها حتى تقرض عندهم ، فيبحثون عنها سليمة متماسكة في مكان آخر .

وحتى نستطيع أن نجد حلّاً لهذه المشكلة العويصة في ظل الحفاظ للجامعيين على حقوقهم المكتسبة حتى الآن أرى أن نتجاوز نظام الأقسام هنا إلى نظام الشعب ، فيكون لكل كلية عدد محدد سلفاً من الشعب الواضحة المعالم على أن تضم كل شعبة من هذه الشعب ما هو موجود الآن تحت مسمى الأقسام .. وهذا النظام الذي أفترضه يكاد يكون موجوداً في العالم كله من وجود divisions & departments .. فتكون الأقسام الموجودة بمثابة التخصصات وتكون الشعب الجديدة محددة العدد التي يصدر بها تعديل واضح لقانون المجلس الأعلى للجامعات .

وفي واقع جامعاتنا اليوم شيء شبيه بهذا تماماً ، ففي قصر العيني مثلاً يوجد قسم للجراحة العامة ويضم هذا القسم أكثر من عشر وحدات لكل وحدة منها كيانها المستقل ورئيسها وهي تعرف عند الناس باسم قسم ٢٧ وقسم ٢٩ وقسم ٢٨ وقسم ٣٠ وقسم الحروق وقسم الحوادث وهكذا ولكن رئيس كل قسم منها رئيس قسم فحسب . أما رئيس قسم الجراحة العامة فرئيس أقسام . أي رئيس شعبة حسب تعبيرنا الجديد .

ومن الإنصاف أن نذكر أن المشرع في القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٢ حين تناول هذه النقطة كان على حد كبير من الذكاء والنضج والإنصاف والاطلاع على النظم الجامعية العالمية في هذه النقطة حيث نص على وجود ما يسمى بـ رئيس

القسم لشئون التخصص وأعطاه كافة صلاحيات رئيس القسم . . . الخ ، وهذا هو ما نرجو أن يستمر في ظل القانون الجديد بحيث يكون رئيس الشعبة هو رئيس القسم في التشريع القديم ، ورئيس القسم هو نائب رئيس القسم لشئون التخصص في النظام القديم ، وتعدل النصوص أوتوماتيكيا على نحو ما يقول القانونيون فيستبدل بنص مسمى رئيس مجلس القسم رئيس مجلس الشعبة ، ويجلس القسم مجلس الشعبة وهكذا ، كما يستبدل بنص كلمة نائب رئيس مجلس القسم لشئون التخصص مسمى رئيس القسم . . وهكذا.

وفي هذه الحالة يصبح الاتجاه إلى إنشاء أقسام جديدة محدوداً بمستوى التخصصات داخل الشعبة الكبيرة الثابتة التي لا يصيبها التمزق ولا التمزق بسبب الأهواء الشخصية ، وفي ذات الوقت يظل الباب مفتوحاً تماماً ويعقل شديد أمام كل تخصص دقيق وغير دقيق ليستقل في إطار الشعبة .

ونأتي الآن إلى النقطة الثانية في هذا المقال وهي المتعلقة بعدد جامعاتنا فعلى النقيس من هذا التسبيب الواضح في تقسيم الكليات إلى أقسام لا متناهية نجد اتجاهآ لا يُدرى له سبب ظاهر إلى تقليل أعداد الجامعات ، والإكثار من الكليات المتكررة في ذات الجامعة على مستوى الفروع ، وكأننا بهذا نضعف الكليات الجامعية التي هي الوحيدة الحقيقة في بناء النظام الجامعي مرتين ، مرة حين نوهن سيطرتها على أجزائها بكثرة هذه الأقسام ، ومرة أخرى حين نضعف مكانتها بين شقيقاتها وأخواتها بكثرة هذه الشقيقات والأخوات في الجامعة الواحدة .

إن الدول التي توازينا في تطورها الحضاري والجامعي وفي عدد سكانها (تركيا مثلا) تضم مالا يقل عنأربعين جامعة من دون أن تشتكى من كثرة عدد الجامعات ، ونحن بالفعل نمتلك مثل هذا العدد ولكن مع ضمه وتكتسيه في عدد محدود من الجامعات . فهل يمكن لنا إعادة تنظيم الجامعات حتى بدون إنشاء جامعات جديدة؟

[الوفد ١٣ يناير ١٩٩٦]

رؤية عملية لإعادة هيكلة الجامعات المصرية

يتزايد الحديث في الأوساط الجامعية عن ضرورة زيادة عدد الجامعات المصرية وبخاصة أن هذا العدد وصل في ١٩٧٦ إلى ١١ جامعة ومنذ ذلك الحين لم يزداد هذا العدد إلا جامعة واحدة هي جامعة جنوب الوادى ، ومن الواضح أن المطالبة بزيادة عدد الجامعات لاتعني إنشاء كيانات جامعية جديدة « سواء الكليات أو المعاهد العليا » وإنما قد تقتصر كما حدث في جامعة جنوب الوادى على إتاحة الفرصة أمام الجامعات القائمة للانقسام « أو لإعادة التوزيع » بحيث تتحقق اللامركزية المطلوبة لإدارة مؤسسات التعليم العالي ومن حسن الحظ أن تجرب إنشاء الجامعات المصرية القائمة قد مرت بنفس الخطوات التي سنتراحتها بعد قليل ولتراجع على سبيل المثال نشأة جامعة ابراهيم « عين شمس الآن » من مجموعة الكليات والمعاهد في ١٩٥٠ وبنفس الطريقة تقريراً جامعة حلوان في ١٩٧٦ وكذلك نشأة جامعات طنطا « فرع جامعة الإسكندرية » والمنصورة « فرع جامعة القاهرة » والزقازيق « فرع جامعة عين شمس » .

ومع هذا فاني أحب أن أنبه في هذا المقال إلى نقطة في غاية الأهمية وهي أن إنشاء الجامعات الجديدة يجب أن يتم برؤية قومية شاملة وليس بالاستناد إلى مجرد الرغبة في تلبية طلبات إقليمية أو تطلعات مشروعة لمواطنى بعض المحافظات أو لأعضاء هيئات التدريس والأفراد العلميين .. وللهذا فاني أؤمن أنه لابد من وضع تصور شامل لإعادة الهيكلة للجامعات القائمة والكليات التابعة

لوزارة التعليم العالي وذلك للعمل بأقصى كفاءة على تحقيق مجموعة أهداف متوازية ومتضادة وغير متعارضة وغير مقاطعة أيضاً ، وهذه الأهداف هي :

١ - الوصول إلى النسب العالمية المستهدفة بأن تكون هناك جامعة لكل مليوني مواطن على الأكثر.

٢ - إتاحة الفرصة لوجود جامعة على الأقل في كل محافظة من محافظات الجمهورية لتمثل السندي العلمي والتكنولوجي والفكري لعملية التنمية المحلية والإقليمية من جهة ولتمثل المرجعية الفنية لتقدير وتطوير مشروعات التنمية من جهة أخرى . ومن نافلة القول أن إنشاء الجامعة جزء اساسي من سياسة التنمية الشاملة القائمة على توفير البنية الأساسية للعلم والتعليم والبحث العلمي ، كما أنه في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية مثل الجامعة أحد الأركان الهامة للبيئة القادرة على النمو في كل إقليم . ويستتبع هذا أن نضع من اليوم التصور الكامل لانشاء أربع جامعات متميزة في محافظاتنا المحرومة من صورة كاملة للتعليم الجامعي حتى اليوم خاصة بعد المشروعات العملاقة التي يقودها الرئيس محمد حسني مبارك في توشكى وشرق التفريعة والعونيات الخ . و لا بد أن نعني في تكوين الجامعات الجديدة بالبعد عن التقليدية المتمثلة في تكرار كليات بعينها في كل جامعة .

٣ - استكمال الصورة المثلثى للنهضة الحضارية فى المدن والتجمعات العمرانية الجديدة باتاحة تكوين جامعة حكومية على الأقل في كل مدينة بما يضمن تشجيع المواطنين على الاستقرار الحقيقى فى هذه المدن « وليس الإقامة الترانزيت » ولاشك أن فى مقدمة عوامل تحقيق الاستقرار للأسرة المصرية أن يتتوفر التعليم الجامعى والعالى لابنائها بما يقضى على مشكلات الاغتراب وتشتت الأسرة وازدواجية وتكرارية ومضاعفة التكاليف المرتبطة بالحياة اليومية لعائلات الطبقة الوسطى وربما تمثل هذه النقطة الجانب الأهم فى القضية الاجتماعية المعاصرة ،

فقد أن الاوان بالفعل لانشاء الجامعات على افضل وأتم صورة في كل واحدة من المجتمعات العمرانية الجديدة ل تستكمel بها بعد الاجتماعى فى تتمية هذه المجتمعات من ناحية ، ولتتيح أمام كليات و معاهد قائمة بالفعل الفرصة التي تتظرها من زمن طويل للحصول على مبني لائق ، وفناe واسع ، وحرم حقيقى ، وفرصة للتوسيع الذى لا بد منه فضلا عن إتاحة المجتمع الجامعى للمدن الجديدة ، وإتاحة المجتمع الجامعى السليم لبعض مؤسساته القديمة التى نشأت فى ظروف قاسية داخل الكتلة السكنية القديمة .

٤ - حماية هياكل وإدارة الجامعات من الترهل الذى أصبح للأسف سمة مصرية تصيب أغلب المؤسسات الفكرية عند خطوها نحو العراقة وقد قاد هذا الترهل إلى أن جامعة الأزهر على سبيل المثال أصبحت تضم ٥٦ كلية !! ومع أنها ليست موضوع حديثنا اليوم إلا أن الشيء بالشيء يذكر .

٥ - إتاحة الفرصة للمعاهد العليا والمتوسطة لانضواء تحت مظلة الجامعات بعدما أثبتت التجربة الوطنية في التعليم العالي أن مظلة الجامعة تحقق للمعاهد والخريجين ولل الوطن فوائد واضحة يصعب تحقيقها على نفس المستوى إذا ما أخذنا بسياسة المعاهد المبعثرة التي لا تربطها وحدة مكان وحرم جامعى أو جو علمي ولا تتحقق فيما بينها تلك الروابط التي تتحققها المجالس الجامعية على المستويات المختلفة هذا فضلاً عن الحاجة إلى التحفيز عن كاهل وزارة التعليم العالي لتفرغ للوظائف القومية الكبرى في مجال عملها «البعثات - تطوير التعليم الجامعى - نظم القبول - خطط التنمية البشرية - تقسيم الأداء الجامعى » وهكذا يمكن إنهاء المركزية القديمة التي ما تزال قائمة في وزارة التعليم العالي حين يخضع معهداً في أسوان ويورسعيد مثلاً لنفس الإدارة الصغيرة في الوزارة بالقاهرة فلا يتحققان من التقدم ولا حتى من سرعة إنجاز الأعمال الروتينية أي شيء ، ولا بد من إلهاق كل ما هو تابع لوزارة التعليم العالي من معاهد عليا ومتوسطة بالجامعة الجديدة

والقديمة أيضاً بحيث لا يكون هناك تعليم عال ولا جامعى إلا من خلال الجامعات التى سوف يضمها بعد إعادة التوزيع كيان قومى مركزى وقدر هو المجلس الأعلى للجامعات .

٦ - تحريك بعض مؤسسات التعليم العالى والجامعى التى نشأت فى ظروف قاسية فى مبان ضيقه وصغيرة ومكدسة وغير لائقة داخل الكتلة السكنية للمدن الكبرى إلى أحرام جامعية « جمع حرم » قادرة على توفير تربية جامعية سليمة كفيلة بتحقيق الحدود القصوى من الأنشطة الجامعية الرفيعة والقادرة على تزويد الطلاب « الخريجين » بالشخصية الناجية من مشجعات التطرف والارهاب والانحراف . . ولا يخفى علينا جميعاً ما هو حادث الآن فى كثير من الكليات ومعاهد الموجودة فى فيلات صغيرة وبين عمارات شاهقة فضلاً عما تسببه حركيات العملية التعليمية نفسها من مشكلات فى المرور والحياة اليومية .

وفى هذا الصدد يكفى أن أطلب إلى القارئ الذهاب إلى أى من الكليات الفنية فى حى الزمالك ، أو المعاهد العليا والمتوسطة فى كافة أنحاء القاهرة (فى شارع الصحافة على سبيل المثال) ليرى بنفسه الظلم الذى تعانىء من ضيق المكان الذى ينعكس بالتبعية على مستوى الأنجاز والنجاح الذى تحققه ، بل ويضيف أبعاداً فاسية إلى أزمات المرور والاسكان وأزمات الشباب « ذكورا وإناثا » الذى لا يجد المجتمع الجامعى ولا المدرسى واما يجد نفسه مسوقاً ومدفوعاً إلى الجلوس على السيارات المنتظرة فى الشوارع الضيقة والتى ضاقت بسبب انتشار هذه السيارات ، وربما كانت هذه السيارات سيارات أعضاء هيئات التدريس والعاملين وطلاب المعاهد والكليات أنفسهم ، يجد يضطر هؤلاء إلى الجلوس فى مداخل العمارات المحبيطة بهذه الكليات والمعاهد ، وسيصبح فى وسع الدولة أن تحل مشكلات وزارة التربية والتعليم وهيئة الأبنية التعليمية ببعض هذه المباني التى تشغلها « الآن » المعاهد والكليات المتعددة التى ستنتقل إلى الجامعات الجديدة فى

المدن الجديدة .

* * *

هذه - في رأيي - هي الأهداف الستة التي يجب أن نضعها نصب أعيننا ونحسن وضع خطة لاعادة تنظيم مؤسسات التعليم العالي ، ولاشك أن كثيرا من النتائج الجيدة سوف تتحقق نتيجة لهذا التنظيم ، ولن أطيل على القارئ بذكر هذه الفوائد أو بالنظر إليها من الآن على أنها أهداف ولكنني سأكتفى بذكر نتيجتين مهمتين :

أولاً هما أنه سوف يتاح للجامعات لأول مرة أن تضم تحت مظلتها بعض المعاهد الخاصة التي يؤدى فيها الطالب مصرفيات رمزية كمعهد الخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ مثلاً أو مصرفيات معقولة أي أكثر من رمزية وربما كانت قريبة من الفعلية كمعهد العاشر من رمضان ، وهذا معنى من أهم المعانى التى ينبغي أن نحرص عليها كحل وسط ومتميز للصراع المتنامى بين فكرى خخصصة التعليم من جهة ، وضرورة النجاح فى تدبیر موازنته على حساب الإنفاق العام للدولة من جهة أخرى ، ومن حسن الحظ أن الجامعات القائمة قد اتبعت مثل هذا النهج وإن كان على استحياء فى خطوتين متتاليتين وهما برامج التعليم المفتوح ، وماسى بالانتساب الموجه !! وكم فى مصر من الأسماء !! .

أما النتيجة التلقائية الثانية فتمثل فى أنه سوف يتاح للجامعات لأول مرة أيضا أن تضم المعاهد المتوسطة من ذوات الستين وأظن أن هذه أعظم وسيلة إن لم تكن الوسيلة الوحيدة للارتفاع والنهوض بمستوى هذه المعاهد وإتاحة الفرصة أمام خريجيها لأخذ مكان تحت الشمس فى تنمية بلادنا ، وهى فرصة ذهبية لقيام الجامعات بدور حقيقى فى النهوض بالتعليم الفنى من خلال نهوضها بالمعاهد المتوسطة ، ومن المهم أن نذكر أنه ليس بدعا أن تتمى المعاهد المتوسطة للجامعات بهذا يحدث فى معظم بلدان العالم المتقدم ولا ينبغي لنا أن ندع هذه النقطة من

دون أن نتطرق إلى معاملة هيئات التدريس في هذه المعاهد المتوسطة والفنية فمن الممكن لهؤلاء أن يعاملوا معاملة عادلة جداً بدون خلق أوضاع جديدة غير مسبوقة وذلك بأن نلجم في معاملتهم إلى تطبيق مواد قانون الجامعات الخاصة بالمعاملة التي تم الآن بالنسبة لمدرسي اللغة في الجامعات ، وسوف يكون من النتائج الفرعية أيضاً أنه ستتحقق الإفادة من أعداد هيئات التدريس المتزايدة في الجامعات في وظائف تعليمية حقيقة في هذه المعاهد المتوسطة تستأهل جهدهم وخبراتهم .

* * *

ولعل أول ما ينبغي لنا أن نبه إليه حين نشرع في وضع الأمور في نصابها بزيادة عدد الجامعات إلى ما ينبغي أن يكون عليه عددها طبقاً للمعاير العالمية هو طمأنة الجهات « التنفيذية والتشريعية » المسئولة عن التمويل إلى أن إعادة الهيكلة وزيادة عدد الجامعات يمكن أن تتم بدون نفقات جديدة أو أعباء مالية تحملها الموازنة العامة للدولة ، ومن حسن الحظ أن هذا ممكن بالفعل .. ولنبدأ ببعض أمثلة بسيطة كفيلة بتقريب الصورة ، ففيما يتعلق بالمناصب الرئيسية في الجامعات التي ترتفع تكلفة تمويلها (سواء فيما يتعلق بالباب الأول أو الثاني) سوف يكون من المنطقي اختصار هذه المناصب مع إعادة الهيكلة ، فليس من المعقول بقاء أكثر من نائب واحد لرئيس الجامعة في ظل زيادة عدد الجامعات وتقلص حجم كل جامعة ، ومن البدهى أنه بانفصال الفروع القائمة ستلغى مناصب نواب رئيس الجامعة لشئون الفروع تلقائياً أما منصباً نائب الرئيس لشئون الطلاب ، ونائب الرئيس لشئون الدراسات العليا فان هناك اتجاهات مطالبة بالفعل بالعودة إلى النظام القديم حينما كانا متوحدين في منصب واحد ، وأما منصب نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة البيئة فقد فكرت الدولة نفسها في الاستغناء عنه وليس أدل على هذا من بقاء التعين فيه بل وفي مناصب وكلاء الكليات لشئون البيئة اختيارياً بعد

أكثر من ست سنوات من توفير الدرجات لها. ومن البدهى (كمراحلة انتقالية بتعبير القوانين) أن معظم شاغلى هذه المناصب فى الوقت الحاضر سيتولون مناصب جامعية رفيعة فى الجامعات الجديدة وذلك بحكم خبرتهم الرفيعة فى مناصبهم الجامعية الحالية كما أن من حقهم الاحتفاظ بدرجاتهم الجامعية بصفة شخصية على نحو ما ينص القانون ٤٩ ومن حسن الحظ أن التعديلات التى أجريت منذ سنوات قليلة استحدثت معاملة مالية مميزة للأستاذ الذى قضى فى الأستاذية عشر سنوات بإنزال درجة نائب رئيس الجامعة وهكذا فان الأمور قد تطورت بالفعل فى اتجاه أن «نائب رئيس الجامعة» أصبحت درجة وليس وظيفة . وعلى هذا فأن إنشاء الجامعات الجديدة لن يكلف الموازنة المبالغ الطائلة المخصصة للمناصب الرئيسية تحت بند المرتبات والمكافآت والسكرتارية وإعداد المكاتب حيث سيتم تدبير ذلك على سهل نقل الموازنات والمكاتب والأثاث نفسه بل ربما يحدث توفير فى نفقات هذه المناصب نتيجة للتنظيم الجديد حيث تبلغ عدد درجات نواب رئيس الجامعة القائمة فى الوضع الحالى أكثر من ٤٤ درجة ممولة بالفعل وهكذا يمكن أن يتم تمويل درجات رؤساء الجامعة المستحدثة من وفر التمويل الناشئ عن توفير هذه الدرجات .

[الاهرام : ١٥ فبراير ١٩٩٨]

خطة لإعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالي

استكمالاً للافكار التي طرحتها في مقالى السابق "رؤية لإعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالي" أرجو أن يتفضل أساتذتى بمشاركة فى مناقشة ما اقترحه فيما يتعلق بالجامعات الجديدة التي تتظر شهادة الميلاد منذ زمن طويل.

ولن أتحدث عن طبيعة كل جامعة من هذه الجامعات بالتفصيل فهذا أكبر من قدراتي ولكننى مع هذا ساكتنى بمثل واحد لأولى هذه الجامعات أشرح فيه كيف يمكن بالفعل إعادة صياغة الذهب لتقديم نموذج ثمين جداً وغير مسبوق في الجامعات القائمة ويدون أية تكاليف فضلاً عما يوفره من حلول مثلثى وسوف يلاحظ القارئ أننا في رؤيتنا هذه سنعيد صياغة الذهب فحسب ، وسنرتّب الجامعات المقترحة تبعاً لعدد الكيانات التي تضمها من الكليات والمعاهد العليا والمعاهد المتوسطة والفنية .

□ جامعة العاشر من رمضان التكنولوجية (١١ كياناً) :

كان المبر لضم هندسة شبرا في قلب القاهرة إلى جامعة الزقازيق (في محافظة الشرقية) هو أن تكون نواة لانشاء جامعة في منطقة صحراوية وأن وجودها في هذا المكان وجود مؤقت .. وها هي النهضة العمرانية الجديدة في العاشر من

رمضان قد نشأت وازدهرت وأصبحت في نطاق محافظة الشرقية بالفعل ، كما نشأ بالفعل في العاشر من رمضان معهد تكنولوجي رائد ، ولا بد لمثل هذه المدينة الرائدة أن تضم كياناً هندسياً أكاديمياً يفيدها ويستفيد من وجوده في داخل هذه الكتلة العمرانية والصناعية الضخمة ، وبالاضافة إلى هذين الصرحين تكتمل الجامعة التكنولوجية بانتقال كلية الهندسة والتكنولوجيا بالمطرية (التابعة لجامعة حلوان الآن رغم بعد المسافة بين الكلية وإدارة الجامعة) والمعهدان الفنيين : الصناعي بالمطرية والكيماوي بشبرا ، وهكذا تصبح هناك مجموعة رائعة من أقسام الهندسة والتكنولوجيا المتقدمة يندر تواجدها مع بعضها في مكان واحد من العالم العربي حتى الآن .

ويصبح المجال مفتوحاً أمام نقل كلية التربية النوعية بالزقازيق للتخفيف عن المدينة التي تضم بالفعل كلية كبيرة للتربية وألا يكتفى بالنقل فحسب وإنما يتم تطوير أقسام التعليم التكنولوجي و تكنولوجيا التعليم التي تضمها بالفعل الكلية القائمة الآن .

وعلى صعيد ثالث تضم هذه الجامعة كلية للخدمة الاجتماعية يكون نواتها المعهد العالي التابع لوزارة التعليم العالي والذي كان قائماً بالقليل ونقل إلى مدينة نصر !! فلا بد لهذا المجتمع الجديد من وجود كلية للخدمة الاجتماعية تعنى دراساتها ثم بحوثها بصفة خاصة بمشكلات التصنيع والتحضر والمدن الجديدة ..

كما تنقل إلى هذه الجامعة كلية الزراعة والطب البيطري القائمتان معاً في مشتهر في مبني قديم متهاulk لكنى تقوم هاتان الكليتان بدورهما الذى نتطلع إليه فى تنمية زراعية تكنولوجية لصحراء الشرقية كلها .

ويكتمل الأمل بانضمام المعهد العالى التعاون الزراعى الموجود حاليا بلا مبرر فى قصر محمد على (باشا) بشبرا إلى جوار كلية الزراعة التابعة لجامعة عين شمس إلى هذه الجامعة ، وبهذا تكتمل من ناحية ثالثة مجموعة رائعة من الأقسام التى تعنى بالتنمية الزراعية بل و بتدرس العلوم الزراعية حيث تنفرد كلية مشتهر بهذا التخصص التربوى ، وأيضاً بدراسات التعاون الزراعى الذى أصبح يمثل الأمل فى حل مشكلات استصلاح الصحراء الشرقية حيث ستوجد الجامعة الجديدة .

وكذلك يمكن نقل المعهد الفنى التجارى بالمطرية ليمثل إضافة مهمة إلى جوار شعبة إدارة الأعمال التكنولوجية فى المعهد التكنولوجى العالى الموجود بالفعل بالعاشر من رمضان وبهذا تكون هذه الجامعة قد امتدت إلى الأفاق الهندسية ، والزراعية ، والصناعية ، والإدارية ، والاجتماعية ، والتربية للتكنولوجيا بما نرجو أن يتوااءم مع الطفرة التى حققتها العاشر من رمضان وكل المدن والتجمعات العمرانية التى بدأت تنتشر شرق القاهرة حتى تجاور العاشر من رمضان .

□ جامعة الشيخ زايد (أو ٦ أكتوبر) للفنون الجميلة (١٢ كياناً) :

يمكن لنا أن ننشئ هذه الجامعة فى مدينة الشيخ زايد الجديدة أو فى مدينة ٦ أكتوبر ، وأعتقد أنها ستكون جامعة فريدة تعنى بالفنون الجميلة على نحو ماتعنى أكاديمية الفنون بالمسرح والسينما والموسيقى ، وتكون هذه الجامعة « الأكاديمية » مع مدينة الانتاج الإعلامى نواة حقيقة لمدينة فنية كبيرة على مستوى الشرق الأوسط تهنى الفرصة لأن تحقق أحلامنا التى تراودنا فى أن تكون فى عاصمتنا الكبرى مدينة تستحق لقب هوليوود الشرق ، وتفيد أيضاً من وجود

أكاديمية الفنون وستوديو مصر بالقرب منها ، وتفيد أيضاً من وجود المتحف المصري الجديد بل المتحف الطبيعي المتمثل في هضبة الاهرام .

والى هذه الجامعة ينبغي أن تنضم ٤ كليات فنية تابعة الآن لجامعة حلوان دون أن تتوارد في حلوان وهي كليات الفنون الجميلة والتربية الموسيقية والتربية الفنية والفنون التطبيقية .

ومن أهم ما يمكن أن تنضم هذه الجامعة كلية الاقتصاد المنزلى التابعة حالياً لجامعة حلوان والكافنة في بولاق أبو العلا ، ولست في حاجة إلى التأكيد على المجالات المتداخلة بين الفنون الجميلة والاقتصاد المنزلى ، فضلاً عما يمكن لهذه الكلية أن تقدمه من مساعدة لكل الأنشطة الفنية الرفيعة .

كما يستحسن أيضاً أن تنقل إليها أيضاً كلية التخطيط العمراني التابعة لجامعة القاهرة وكلية رياض الأطفال والتربية النوعية بالدقى « وهي معنية بالتربية الفنية إلى حد كبير » التابعتان لوزارة التعليم العالى . والمعهد الفنى للصحافة الموجود في شارع الصحافة ، والمعهد الفنى لغزل ونسيج الصوف بامبابة ، والمعهد الفنى الصحى بامبابة وكلها تابعة للوزارة .

□ جامعة بنها (١١ كياناً)

وتضم ٧ كليات قائمة بالفعل وتابعة لجامعة الزقازيق وهى كليات التجارة والتربية والأداب وفرع الحقوق و العلوم والطب والتمريض وبالإضافة إلى هذا تضم الجامعة الجديدة من الكيانات التابعة لوزارة كلية التربية النوعية والمعهد العالى للتكنولوجيا والمعهدين الفنيين التجارى والصناعى .

□ جامعة قنا (١١ كياناً)

وتضم ٣ كليات تتبع الآن جامعة جنوب الوادى وهى التربية والعلوم والأداب و تضم كذلك كلية التربية النوعية التابعة للوزارة ، و سبعة معاهد متوسطة تابعة للوزارة وهى الفنى التجارى ، الفنى الصناعى للألومونيوم بنجع حمادى ، و الرى والمساحة ، و الفنى الصناعى ، و الفنى لترميم الآثار ، و المتوسط للخدمة الاجتماعية ، و الفنى للفنادق .

□ جامعة ١٥ مايو التكنولوجية (١١ كياناً) :

تشأس فى مدينة ١٥ مايو وتكون فلسفة هذه الجامعة العناية بتكنولوجيا إدارة (تجارة) الخدمات وهو المجال الذى أصبح يمثل التحدى البارز أمام القدرات التكنوقراطية مع مطلع القرن القادم ، ومع دخول الجات إلى مجال تجارة الخدمات ، ولابد لهذه الجامعة من شئ من التعاون والارتباط الأكاديمى بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية القائمة بالقرب منها فى حى المعادى ، وتنقل إليها كلية التربية النوعية القائمة الآن فى العباسية مع تكيف الاهتمام بالتعليم التجارى فى هذه الكلية حتى لو استدعى الامر الاستعانة بالشعبة القائمة حاليا فى كلية تجارة بورسعيد ، وتضم إليها أيضا كلية الحاسوبات التى نشأت مؤخرا فى جامعة حلوان ، والمعهد العالى للفنادق بالقاهرة ، والمعهد الفنى التجارى بالروضة ، والمعهد الفنى للمساحة بالجيزة ، والمعهد التجارى بشبرا ، ومعهد الإدارة والسكرتارية بجاردن سيتى ، والمعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية بجاردن سيتى ، والمعهد الفنى التجارى بالعباسية ، ومعهدا االادرة بكليتى البناء

بالعباسية ، ورمسيس للبنات ، وكل هذه المعاهد قائمة في مبان ذات قيمة عقارية ، مرتفعة ولكن قيمتها التعليمية والتربوية لا تكاد تساوى شيئاً .

□ جامعة سوهاج (١٠ كيانات)

وتضم ٥ كليات تابعة لجامعة جنوب الوادي هي التربية والآداب والعلوم التجارية والطب ومعهد عال للخدمة الاجتماعية وأربعة معاهد فنية ومتعددة هي التجارى والصناعى والصحى والخدمة الاجتماعية وكل هذه الكليات والمعاهد موجودة في سوهاج بالفعل حيث نحن أنفسنا بمنطقة صناعية كبرى في جنوب الوادى .

وإذا كان المرء طموحا إلى تحقيق الأهداف على المدى البعيد فلا بد أيضا أن يتبعه إلى المدى العاجل وفي هذا الصدد فاني أحب أن أنبه الدولة إلى الظلم الشديد الذي حاقد بالكيانات الجامعية في سوهاج فتحت شعار جميل هو إنشاء جامعة جنوب الوادى تم إلغاء فرع جامعة أسيوط في سوهاج بعدما ضمت الكيانات الجامعية في سوهاج إلى جامعة جنوب الوادى ، وهكذا فان القرار الذي كان يتخذ في الماضي في سوهاج (وكذلك في أسوان) أصبح الآن يحتاج إلى شد الرحال إلى قتا ، ولست أعرف ماذا كان يضير الوزير السابق لو أبقى على فرعى سوهاج وأسوان في جامعة جنوب الوادى كما كانوا من قبل في جامعة أسيوط ؟ .

□ جامعة برج العرب (٩ كيانات) :

تنقل إليها من وزارة التعليم العالى كلية رياض الأطفال والتربية النوعية والمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية والمعاهد الفنية الثلاثة : الصناعى بكمب شيزار ، التجارى ، الفنى للفنادق والمعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية والمعهد الفنى الصحى بالاسكندرية .

وينقل إليها من جامعة الاسكندرية كلية الزراعة بسادا باشا (والتي كانت أصلاً معهد علوم القطن) وكلية التربية الرياضية للبنين والتربية الرياضية للبنات وبهذا تكتمل في الثغر جامعتان رفيعتا المستوى تتوازيان في خدمة المجتمع من دون أن تصاب الجامعة القديمة بالتضخم الزائد.

□ جامعة بور سعيد (٩ كيانات)

وتضم كلية التجارة والهندسة والتكنولوجيا التابعين لجامعة قناة السويس ، وكلية التربية النوعية والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية وخمسة معاهد فنية هي المعهد الفني التجارى والصناعي والبحري والصحى والفنادق وكل هذه موجودة في بور سعيد بالفعل ، ولا بد من نقل هذا كله إلى المجتمع الجديد في شرق التفرعية في حرم جامعي لائق .

□ جامعة بنى سويف (٨ كيانات)

وتضم ٦ كليات مكونة الآن لفرع جامعة القاهرة هي التجارة والحقوق والطب البيطري والعلوم والأداب وال التربية وبالإضافة إلى هذا تضم المعهدان الفنيين التجارى والصحى التابعين للوزارة .

□ جامعة أسوان (٧ كيانات)

وتضم كلية التربية والعلوم التابعين لجامعة جنوب الوادى ، وبالإضافة إلى هذا معهدان عاليان للطاقة والخدمة الاجتماعية وثلاثة معاهد متوسطة تجاري وصناعي وخدمة اجتماعية .

وأحب هنا أن أشير إلى ذات النقطة التي أشرت إليها فيما يتعلق بسوهاج ، ذلك أن كليات جامعة جنوب الوادى الكائنة في أسوان تعانى نفس مشكلات

الكليات القائمة في سوهاج .. وهكذا فان الطريقة التي انشئت بها جامعة جنوب الوادى خلقت مشكلات لسوهاج وأسوان دون أن تستفيد قنا شيئاً ، وقد كان هذا للأسف هو الطابع الغالب على كثير من السياسات المتعجلة .

□ جامعة الفيوم (٧ كيانات)

وتضم الكليات المكونة لفرع الفيوم لجامعة القاهرة وهى الطب والتربية والزراعة والهندسة والخدمة الاجتماعية وكلية الدراسات العربية والاسلامية وبالإضافة إلى هذا تضم كلية التربية النوعية التابعة للوزارة .

□ جامعة دمياط (٥ كيانات)

وتضم كليات التربية والعلوم والأداب والتجارة من جامعة المنصورة وكلية التربية النوعية التابعة للوزارة .

□ جامعة دمنهور (٥ كيانات) :

وتضم كلية التربية والتجارة التابعين لجامعة الاسكندرية وكلية الطب البيطري بادفينا وبالإضافة إلى هذا المعهد العالى للخدمة الاجتماعية والمعهد الفنى التجارى التابعين للوزارة .

□ جامعة كفر الشيخ (٤ كيانات)

وتضم كلية الزراعة والتربية التابعين لجامعة طنطا و المعهد العالى للخدمة الاجتماعية وكلية التربية النوعية التابعة للوزارة .

□ جامعة السويس (٣ كيانات)

وتضم كلية هندسة البترول والتربية من جامعة قناة السويس ، و المعهد الفنى

للحاسوب الآلى بالسويس .

□ جامعة العريش (٤ كيانات)

وتضم كلية التربية والزراعة من جامعة قناة السويس والمعهد الفنى التجارى
بشير العبد ورأس سدر .

ولا اعتقد أنتستطيع نكر أهمية وجذوى إنشاء كليتين للتربية الرياضية
للبنين وللبنات بالعريش حيث المناخ والاتساع يساعد بكل تأكيد على تحقيق
الظروف المثلى لهاتين الكليتين ولن أكرر في جامعات المحافظات الأربع التالية
التأكيد على هذا المبدأ وأكتفى بالاشارة .

□ جامعة مرسى مطروح :

أرى المجال أكثر رحابة لإنشاء كليات لعلوم البحار والأسماك والمصائد
والهندسة البحرية والسياحة والفنادق فضلاً عن كلية رائدة في الدراسات الأوربية
تكون مركزاً للالتقاء الأوروبي في ظل السلام على نحو ما حدث في الحرب
العالمية الثانية في ظل الحرب التي يجدد الأوروبيون ذكرها بزيارة مقابر العلمين في
كل عام ، فضلاً عن ثلاثة كليات للتربية والتربية الرياضية للبنين والبنات .

□ جامعة البحر الأحمر :

أرى المجال رحباً لإنشاء كلية لعلوم البحار تفيد من محطة البحوث المائية التي
ارتبطت بكلية علوم القاهرة .

كما أرى المجال رحباً أيضاً لإنشاء كلية للسياحة والفنادق لراكبة النهضة
السياحية وأخرى للهندسة البحرية فضلاً عن كليتين آخرتين للتربية الرياضية
للبنين والبنات .

□ جامعة الوادى الجديد :

أرى المجال رحبا لإنشاء كليتين للهندسة والزراعة يتواكبان مع مشروع توشكى ، فضلاً عن الكلية التقليدية التى لابد منها لهذا الأقليم وهى كلية التربية وعن كليتين التربية الرياضية للبنين والبنات .

□ جامعة الطور :

يمكن الافادة من مدرسة البيئة فى شرم الشيخ فى إنشاء كلية للدراسات البيئية قادرة على تحقيق انجاز بحثى واكاديمى ، وكذلك كلية للعلوم تكون بمثابة الظهر الطبيعى للدراسات العلمية فى هذه المنطقة فضلاً عن كلية تقليدية للتربية ، وكليتين آخريتين رياضية للبنين والبنات .



هذا وسوف يتبع عن عملية اعادة الهيكلية أن يضم بعض الجامعات القائمة عدد من الكليات والمعاهد العليا والمتوسطة التابعة لوزارة التعليم العالى .

وعلى هذا النحو سوف يتغير بعض الشئ تكوين الجامعات القديمة فاما الجامعات الأربع في العاصمتين (القاهرة وعين شمس وحلوان والاسكندرية) فلن يضم إليها شئ ولكن سوف تتحرر جامعة القاهرة من مستويات فرعى بنى سويف والفيوم ومن كلية التخطيط العمرانى التى ستكون الكلية الأولى فى جامعة ٦ أكتوبر للفنون الجميلة ، كما تتحرر جامعة حلوان من كليات التربية الموسيقية والتربية الفنية والفنون الجميلة والفنون التطبيقية والاقتصاد المنزلى التى ستنقل إلى جامعة ٦ أكتوبر (الشيخ زايد) الحكومية ، ومن كلية الحاسوبات التى ستنقل إلى جامعة ١٥ مايو ، ومن كلية هندسة المطيرية التى ستنقل إلى جامعة العاشر من رمضان

كما سوف تتحرر جامعة الاسكندرية من كلية العلوم الزراعية بسادا باشا و من كلية التربية الرياضية و من كليات فرع دمنهور ومن كلية الطب البيطري في أدينا .

وإلى جامعة اسيوط سوف تضم كلية التربية النوعية ، والمعهد العالى للتعاون والارشاد الزراعى بأسيوط ، والمعهد الفنى التجارى ، والفنى للرى والصرف ، والفنى الصحى . ولاشك أن جامعة اسيوط بأجهزتها الحالية قادرة على هذا الاستيعاب بعد انفصال جامعة جنوب الوادى عنها وقد نقلت إليها تبعيات كل الكليات التي كانت قائمة فى اسوان وسوهاج وقنا

وإلى جامعة طنطا : سوف تضم كلية التربية النوعية ، والمعهد التجارى بطنطا ، والمعهد الفنى التجارى بال محللة ، والمعهد الفنى الصناعى بال محللة الكبرى ، وستكون قد تخلت عن فروعها بـ بـ كـ فـ بـ كـ فـ الشـ يـ خـ

وإلى جامعة المنصورة سوف تضم ثلاث كليات للتربية النوعية فى المنصورة و ميت غمر و منية النصر « ومن الممكن التفكير فى تكوين كلية واحدة قومية و متميزة من هاتين الكليتين على أن تكون خارج المنصورة » ومعهدان فنيان تجارى ، و صحي و ستكون فى المقابل قد تخلت عن الكليات التابعة لها فى دمياط .

وإلى جامعة الزقازيق : سوف تضم المعاهد الفنية التجارية ، والصناعية ، والصحية فقط ولا بد فى هذه الحالة من إيجاد ترابط بين هذه المعاهد الثلاثة والشعب الثلاث فى المعهد العالى للكفاية الانتاجية ، وألا تقتصر هذه العلاقة على علاقـةـ الـمـبـعـ وـ الـمـصـبـ ، وـ سـتـكـونـ جـامـعـةـ الزـقـازـيقـ قدـ تـخـلـتـ عنـ كـلـيـاتـ فـرـعـهـاـ فـيـ بـنـهـاـ (ـ وـ الـمـتـدـ إـلـىـ مـشـهـرـ وـ شـبـرـاـ)ـ الـتـىـ تـقـاسـمـتـهـاـ جـامـعـتـىـ بـنـهـاـ وـ الـعاـشـرـ مـنـ رـمـضـانـ

وإلى جامعة المنيا : سوف تضم كلية التربية النوعية بالمنيا .

وإلى جامعة المنوفية : سوف تضم كلية التربية النوعية باشمون والمعهد الفني التجارى بقويسنا ، والمعهد الفني الصناعى بقويسنا مع ضرورة نقل هذه الكيانات جميكا إلى مدينة السادات المقر الطبيعي للجامعة خصوصا مع ما نعرف عن ارتفاع الكثافة السكانية لاقليم المنوفية ولكن قبل هذا لا بد من توفير خطوط سكك حديدية مزدوجة وفعالة ومتنظمة بين اقليم المنوفية كله وبين مدينة السادات .

وإلى جامعة قناة السويس : سوف يُضم المعهد الفني الصحي بالاسماعيلية ، وسوف يتحول اسمها إلى جامعة الاسماعيلية بعد أن تكون نشأت جامعات جديدة في السويس وبور سعيد والعريش والطور ونقلت إليها بعض كيانات الجامعة القائمة الآن .

أما جامعة عين شمس فسوف تكون بمنابع الجامعة الوحيدة التي ستبقى على ما هي عليه الآن إلى أن يتميز ويكتمل فرعها الجديد في مدينة بدر .

[الاهرام : ٢٢ فبراير ١٩٩٨]

توحيد نظم التعليم العالى

حسنا فعل مجلس الوزراء حين قرر تشكيل لجنة خاصة بتوحيد القوانين والقرارات والنظم المتعلقة بالتعليم الجامعى، وهى خطوة تأخرت كثيراً فى الواقع، وأرجو أن تسفر عن توحيد حقيقى لا عن تأجيل لبحث المشكلة التشعبية أو إضفاء للشرعية على ما هو قائم تحت دعوى أن اللجنة عجزت عن تغييره، وهذا هو مكمن الخطورة، وإنى أرى من واجبى وضع بعض الحقائق العجيبة والمذهلة أمام هذه اللجنة:

الظاهرة الأولى : تكرار نفس المؤسسة التعليمية باسمين مختلفين:

هناك عدد كبير من المعاهد العليا الخاصة الجديدة نشأت فى المراحل التى كان قانون الجامعات الخاصة قد صدر بالفعل، ولكن وزير التعليم العالى السابق كان يعتمد تعطيل نشأة الجامعات نفسها، وهكذا لجأ أصحاب هذه الجامعات إلى إنشاء هذه المعاهد العليا لتوظيف واستغلال الإمكانيات والموارد التى كانوا قد أعدوها للجامعات الجديدة التى كانت فى ذلك الوقت تحت الإنشاء، وأسسوا جمعيات تعاونية لاستيفاء هذا الشكا .

فلما تدخل رئيس مجلس الوزراء فى ١٩٩٦ وشكل اللجنة التى وافقت على قيام أربع جامعات خاصة، اتجهت نية أصحاب هذه المعاهد إلى تحويلها ضمن إطار الجامعات الجديدة وكان هذا منطقياً، فإذا بالوزير السابق يصمم على

«البكالوريوس» لطلاب متسبين، أى أنهم لم يدرسوا فيها دراسة عملية(!!) ثم تطورت الأوضاع وفتحت كليات الليسانس للحاصلين على شعبة العلوم وشعبة الرياضيات .. إلخ هذه السلسلة، وفي قطاع الدراسات الاجتماعية وضع شبيه بهذا، فخريجو الآداب يحصلون على ليسانس الاجتماع أو ليسانس الدراسات الاجتماعية حسب لائحة الجامعة التي يتخرجون فيها، أما خريجو بعض معاهد الخدمة الاجتماعية فيحصلون على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية.

الظاهرة الثالثة: اختلاط مدلول المعاهد والكليات:

أطمع أو أحلم بأن تخصص اللجنة مسمى الكلية لكل الكليات الجامعية، بما يعني لا تبقى هناك معاهد يتخرج منها الطلاب بالليسانس أو بكالوريوس وأن يبقى لفظ المعهد مقصوراً على معاهد الدراسات العليا التي تستقبل الطلاب بعد حصولهم على بكالوريوس أو الليسانس.

على هذا النحو تحول كل المعاهد العليا للتمريض في كل جامعاتنا إلى كليات للتمريض على نحو ما حدث في جامعة الإسكندرية حيث تحول معهدها إلى كلية للتمريض منذ سنوات، وكذلك تحول بقية المعاهد العليا للخدمة الاجتماعية إلى كليات، وكذلك يتحول معهد الكفاية الإنذاجية في جامعة الزقازيق، والمعاهد التكنولوجية سوء منها الحكومية أو الخاصة أو العام أو التعاوني (المعهد العالي للتكنولوجيا بينها، والمعهد العالي للطاقة بأسوان، والمعهد العالي لتكنولوجيا صناعة الأسنان، والمعاهد العليا للتعاون الزراعي، وتكنولوجيا البصريات والتكنولوجيا بالعاشر من رمضان، والهندسة بالعاشر من رمضان والعبور، ومعاهد الحاسوبات والمعلومات والإدارة بمصر الجديدة وطريق الإسماعيلية وأرض الجولف وسموحة وبور سعيد و٦ أكتوبر .. إلخ)

ومجموع هذه المعاهد جمِيعاً يقترب من المائة ..

الوقوف في وجه هذا التعديل ويصرح في تلك الأيام بأن المعاهد التي نشأت كمعاهد لا يجوز تحويلها إلى كليات في الجامعات الجديدة (!!)

وهكذا أصبحت هناك ازدواجية واضحة جداً حتى لسكان مدينة ٦ أكتوبر من الذين لا تربطهم بالجامعتين هناك أية صلة! فتوجد كلية للهندسة ومعهد عال للهندسة .. وهكذا.

وأعتقد أن في سع مجلس الوزراء إنهاء هذا الوضع الشاذ بعيداً عن شعارات الشمولية المقومة التي أصابت تطور التعليم الجامعي نفسه بكثير من الأمراض !!

الظاهرة الثانية: دراسة واحدة تتال البكالوريوس والليسانس :

على حين أن كلية الإعلام في جامعة القاهرة تمنح درجة البكالوريوس في الإعلام فإن خريجي قسم الإعلام في كلية أداب الزقازيق ينالون الليسانس، وكذلك خريجو قسم الصحافة في كلية أداب سوهاج .. أى أنه على مستوى نفس القطاع التعليمي في المجلس الأعلى للجامعات ينال بعض الخريجين «الليسانس» وينال بعضهم الآخر «البكالوريوس» .. وقد قيل في أدبيات مصطلحات الشهادات إن البكالوريوس يعني الدراسة العملية، على حين يعني الليسانس الدراسة النظرية ..

وقيل فيما مضى أيضاً إن شعبة الأدب في الثانوية العامة تقود إلى الدراسة لدرجة الليسانس، على حين أن شعبة العلوم تقود إلى الدراسة لدرجة البكالوريوس .

وعلى امتداد فترة منية طويلة كان القبول في كليات التجارة والحقوق والأدب مقصوراً على الحاصلين على الثانوية العامة من الشعبة الأدبية .. وكان من العجيب أن كلية التجارة تمنح درجة «البكالوريوس» رغم أنها تستقبل هؤلاء الحاصلين على الشعبة الأدبية، وكان من الأكثر عجباً أن كلية التجارة تمنح درجة

الباب السادس

التقييم التربوي في الجامعة

وعندئذ يتم الاقتصار على تسمية المعاهد العليا كما قلنا للمعاهد التي تقبل الحاصلين على البكالوريوس والليسانس وتحت درجات الدكتوراه والدبلوم والماجستير فقط دون أن تمنح البكالوريوس ، وهذه المعاهد تحديداً هي معاهد الأورام والدراسات الإفريقية والليزر والدراسات التربوية في جامعة القاهرة ، والصحة العامة والبحوث الطبية والدراسات العليا والبحوث في جامعة الإسكندرية ، وحضارات الشرق الأدنى القديم والدراسات الآسيوية في جامعة الزقازيق ، والكبد في جامعة المنوفية .

وستبقى بعد هذا مشكلة ما يسمى المعاهد المتوسطة التي يقضى الطلاب فيها عامين فقط ، ولأن رأيى الذى عبرت عنه فى مقالات أخرى من قبل أنه لابد من تصفيفتها وتحويلها إلى نظام السنوات الأربع ، وحتى يحدث هذا فإننى أرى تسميتها بالكليات المتوسطة على نحو ما تفعل دول المجاورة لنا !

[الأخبار ١٣ أغسطس ١٩٩٩]

لابد أن اسجل بمحنة السعادة أن الدولة قد أخذت بفكرة تحويل كل معاهد التمريض العليا إلى كليات ، وكانت شجاعة أسرة مثلا يحتذى فى اصدار القرار الخاص بكل المعاهد مرة واحدة .

(٢) حين تقدم الدكتور نصر الدين حامد أبو زيد إلى هذه اللجان، ارتضى سلفاً حكمها فقد كان يريد ولا يزال يريد ولا نزال نريد له اعتراضاً جليلاً بقدرته على القيام بشرف وواجب أستاذية اللغة العربية في كل الأماكن الجامعية التي تقوم بتدريس اللغة العربية في مصر، وليس في كلية الآداب بجامعة القاهرة فحسب، ومن الجدير بالذكر أن دراسة اللغة العربية لا تقتصر على كليات الآداب الموجودة في كل الجامعات المصرية تقريباً (بل في بعض الجامعات توجد أكثر من كلية للآداب كالزقازيق وبينها في جامعة الزقازيق) وإنما تمتد أقسام اللغة العربية إلى خمس كليات أخرى هي التربية، والآلسن، ودار العلوم، والبنات، والدراسات العربية والإسلامية ومن حسن الحظ أن هذه الكليات الخمس بالإضافة إلى الآداب تحظى بالتمثيل (على مستوى الأساتذة) في اللجان العلمية الدائمة، وتحظى أيضاً (على مستوى المدرسين) بالتقديم للجان العلمية الدائمة وأحب أن أقول إنني للكثير نصر أن يتقدم مرة أخرى لهذه اللجنة سواء استمر تشكيلها كما هو أم تغير لأن المهم هو الكيان وليس الأشخاص.

ولعلى أن أنهز هذه الفرصة لأنتوجه بالدعاء إلى الله سبحانه وتعالى أن يتحقق حلمي في أن تضم هذه اللجان العلمية الدائمة الكيانات العلمية والتعليمية والأكاديمية التي هي خارج الجامعات الخاضعة لقانون المجلس الأعلى للجامعات - وفي صدد تخصص اللغة العربية هناك ثلاثة كيانات علمية أخرى تعنى عناية مباشرة بتدريس اللغة العربية خارج الجامعات الخاضعة لقانون المجلس الأعلى للجامعات، وهي جامعة الأزهر أقدم جامعات العالم، وأبرز جامعات العالم أيضاً في تعليم اللغة العربية، . والجامعة الأمريكية بالقاهرة ، وأكاديمية الفنون (التابعة لوزارة الثقافة لا التعليم).

ومع أنني أضيف وأنني أن تتطور اللجان العلمية الدائمة بما يكفل لها فعالية أكثر، وأضيف أيضاً أن يتطور نظام التقييم إلا أنني أذكر الذين يلمحون (في

أثناء الغضب) للجان العلمية بأنها تلقى كثيراً من الانتقاد والهجوم، أحب أن أذكر هؤلاء بالفارق المهم بين المقاييس والمعايير، واعتقد أنهم جمياً يعرفونه جيداً، ويعرفون أيضاً بل هم الذين علموني أن معياراً عليه قدر من التحفظات خير من انعدام المعايير. وللتذكرة أنه حتى المتر الذي في أيدينا وكذلك الكيلو جرام لا بد أن يُعاينا كل عام على نسخة تعايرة هي الأخرى على المتر الأصلي الموجود في متحف سيفر بفرنسا قرب باريس.

(٣) أرجو ألا تقود الأقلام بعضها بحث نصاب جمياً "بالتشخيص الخاطئ" الذي هو أصعب من الأمراض علاجاً.

فلا بد لنا أن نحمد للجنة العلمية الدائمة عدة إيجابيات هامة فقد كانت هذه اللجنة على أعلى مستوى من الالتزام الديمقراطي حين وقع الأعضاء الثلاثة عشر الذين حضروا الجلسة جمياً على القرار بصرف النظر عن موقفهم في أثناء التصويت ، رغم أن ستة من الموقعين صوتوا ضده .. لماذا إذا لانتهز الفرصة لنحمد لهؤلاء الستة هذا النموذج الرفيع في الالتزام الديمقراطي .. ولماذا إذا نحرض الرأي العام ضد هؤلاء جمياً بينما نحن نتمنى بكل قلوبنا من مؤسساتنا الديمقراطية جمياً وحتى مستوى مؤتمرات القمة العربية أن تلتزم بقرارات الأغلبية .

لا بد أن نذكر بالإشارة أن اللجنة ناقشت التقارير الفردية الثلاثة قبل أن تنتهي إلى ما انتهت إليه من الأخذ بأحد هذه التقارير .. ينبغي أن نشكر للجنة أنها قامت بوظيفتها في المداولة والمناقشة ولم تستكتف القيام بمثل هذا العمل على الرغم من تخشم بعض أعضائها السفر إلى القاهرة خصيصاً لمثل هذا الموضوع .. ولو كانت الأمور في العلم تؤخذ بنطاق تقريرين مؤيددين في مقابل معارض لافتت الحاجة إلى البحث العلمي والمناقشة العلمية جمياً ، ولكن من اليسير أن يعقد مقرر اللجنة الاجتماع من خلال حديث تليفونى قصير مع كل عضو من الأعضاء

هيئات التدريس فيما بين درجات مدرس وأستاذ مساعد وأستاذ، ومع أن لكاتب هذه السطور رؤية واضحة في تقييم هذا النظام وبدائله، تقدم بها في بحث علمي نوقش في المعهد القومي للإدارة العليا * إلا أنها لا نزال نتبع التشريع القائم وهو القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات.

وبالإضافة إلى الدور الأكاديمي للجان العلمية الدائمة فإنها لاتزال حتى اليوم بمثابة الكيان الوحيد الذي يمثل "الرباط العرضي" أو المستعرض Transverse الذي يربط التخصصات المختلفة على مستوى جامعاتنا المختلفة، وهي تمثل الكيان الوحيد الذي يتيح لأساتذة التخصص العلمي الالتقاء بصفة دورية ، بل ، وأحيانا هي الكيان الوحيد الذي قد يستطيع أن يتبع اليوم ومستقبلاً "العارف" بين رجال الجامعة بعدما تعددت المدارس العلمية التي يتحرجون منها .

ويوسى أن أدل القاريء على أن اللجان العلمية في تخصصات الطب الكبرى كالجراحة العامة أو الجراحة الخاصة أو الباطنة العامة يتم اختيارها بناء على مبدأ الأقدمية المطلقة في درجة الأستاذية ، فأقدم عشرين من أساتذة الجامعات يشكلون لجنة الترقية إلى وظيفة أستاذ، ومعهم خمسة من الأساتذة المترغبين وغير المترغبين ، والعشرون التاليون لهم في الأقدمية (أى من الواحد والعشرين حتى الأربعين بالأقدمية المطلقة) يشكلون لجنة الترقية لوظيفة أستاذ مساعد (ومعهم أيضاً خمسة من الأساتذة المترغبين وغير المترغبين ...) ومن الجدير بالذكر أن مثل هذه الأعداد (٤٠ أستاذًا شغلوا منصب الأستاذية في التخصص لأكثر من سبع سنوات) متوفرة في كليات الطب المصرية .. بينما في تخصص اللغة العربية كان هذا العدد (في آخريات ١٩٨٩ حين شكلت اللجان في دورتها الحالية ١٦ أستاذًا، وعلى هذا النحو شكلت لجنة الترقية لوظائف أساتذة اللغة العربية وأدابها في آخريات ١٩٨٩ من ٢٢ أستاذًا ١٦ من العاملين و٦ من المترغبين وغير المترغبين .

* في هذا الكتاب نص البحث .

التشخيص الخاطئ أصعب من الأمراض علاجا

تابعت مع غيري من القراء المناقشات المستفيضة التي دارت حول موضوع الدكتور نصر حامد أبو زيد واستمتعت بقراءة مقالات الأستاذة أسمدة عبد المعطى حجازى ولطفى الخولى وجمال الغيطانى ود. غالى شكرى . وكنت أود بحكم عوامل كثيرة أن أكون واحداً من الذين يقفون مع جمهور الأفلام التى تناولت هذا الموضوع قلباً وقالباً، ولكنى للأسف وجدت نفسي لا أستطيع إلا أن أختلف معهم فى القالب لأسباب كثيرة لعل أهمها :

(١) لا أريد أن تندفع بالصحافة - مرة وراء أخرى - إلى هدم كيان علمي قيم وجميل وقوى ومحترم وفعال ووحيد هو "اللجنة العلمية الدائمة" من أجل الاتصال بالكيانات أخرى ك المجالس الأقسام أو الكليات - فلا بد أن أذكر للقراء أن اللجنة العلمية الدائمة هي اليوم ومنذ ١٩٧٢ بمثابة الكيان العلمي الجامعى الوحيد الذى تمثل فيه "قومية مصر" على أرفع مستوى ، وقد نشأت فى ذات الوقت الذى أخذ فيه مبدأ "استقلال الجامعات" طريقه إلى أرض الواقع ، وقد حققت هذه اللجنة فكرة الحفاظ على مستوى أكاديمى قومى للثقافة والبحث العلمى بقدر ما يمكن "لللجنة أو لجان" أن تحققه ، وقد استطاعت اللجان العلمية التى يفوق عددها المائتين أن تحافظ على مستوى أدنى لا نقبل جمياً التزول خته للبحوث العلمية التى تجرى فيما بعد رسالة الدكتوراه ، والتى جعلتها المشرع فى القانون الخاص بتنظيم الجامعات بمثابة العامل الوحيد لترقى أعضاء

.... ولو كان هذا يحدث في القضاء لانتفت الحاجة إلى "المداولة" التي نسمع عنها جمیعاً في قولهم "الحكم بعد المداولة" .. وينبئنا لنا أن نضاعف الشكر للأستاذین الجليلین العظيمین صاحبی التقریرین « الآخرين » أ.د. عرنی عبد الرءوف ، أ.د. ومحمد علی مکی وأن نتدرج فيها خلقهما العلامی الأصیل وترفعهما عن التحیز لما کانا قد قرراه .. ومن حسن حظنا جمیعاً أن الأقلام التي تناولت الموضوع لم تندفع أبداً إلى حثهما على التمسك بحقوق عنتیرية .. وهذا دلیل جديد على أن الحق والعلم يمثلان قبلة مشتركة لجمیع أقلامنا ... حتى وإن بدأ الأمر غير ذلك ... ولا بد أن نذكر أيضاً أن اللجنة لم تأخذ بتقریر الدكتور عبد الصبور شاهین إلا بعد أن أدخلت عليه ما اعتبرته تعديلاً هاماً على نحو ما ذکر الذین تناولوا الموضوع أنفسهم ولا بد أن نذكر ثالثاً أن أحداً من الأساتذة أعضاء اللجنة حتى هذه اللحظة لم يأخذ الأمر بأکبر من حجمه ، ولم یغصب أحد منهم على الإطلاق لهذه الحملة الشديدة التي یصعب حتی على أقوى مجلس في هذا الوطن تحملها على هذا النحو .. ولكنی اعتقاد أن علماء أجلاء من وزن أعضاء هذه اللجنة هم المثل الأعلى الحقيقی في هذا الوطن العظيم الغنی بآبنائه .

يكفى هذه اللجنة أنها تضم من الأساتذة المترغبين ستة من أعلام هذا الوطن : أحمد هيكل وشوقی ضيف وعبد القادر القط وكمال بشر وسہیر القلماری ومحمد ذهنی بكل ما في تاريخهم من مؤلفات وإسهامات ومناصب وجوائز ، وأنها تضم إلى جوار هؤلاء ستة عشر هم كما أسلفنا أقدم الأساتذة الدكتورة العاملین يوم تشكیل اللجنة في ١٩٨٩ وهم على سبيل الحصر (محمد مصطفی هدارة ، نبیله إبراهیم ، رمضان عبد التواب ، عونی عبد الرءوف ، محمد علی مکی ، عبد الرحیحی ، عبد الصبور شاهین ، المرحوم عبد المحسن طه بدر ، سید حنفی ، عبد المنعم تلیمة ، محمود فهمی حجازی ، رجاء عید ، سید حامد النساج ، عثمان موافقی ، عبد السلام فهمی) .

(٤) بقيت نقطة في غاية الأهمية هي أنه يجب علينا أن نذكر بعضنا جمیعاً بما نسميه "الروح الرياضية" فليس عيباً على الإطلاق أن يرقى الأستاذ من المرة الثانية أو الثالثة، ولا ينتقص هذا أبداً من مكانته ، وفي هذا الصدد قد أشير إلى أننا في كلية الطب وبعد أن نناقش رسالة الدكتوراه تتعرض مرتين واثنتين وثلاثة وأربعاً لما يسمى بالرسوب في الامتحان ، من دون أن يترك هذا في نفوسنا إلا شيئاً من زيادة الاعتزاز بالنفس كلما تعرضنا لهذه المحن ، وشيئاً من الصلابة في مجابهة الواقع لأنه كما قيل إن السباحة ضد التيار هي التي تقوى ذراعي وليس السباحة معه . *

وأنى لأنطلع إلى أن أقرأ بعد شهر أو شهرين أن الدكتور نصر تقدم بأبحاثه ، ثم أقرأ بعد شهور ثلاثة أو أربعة - إن امتد بي العمر - أنه انتصر ، وأن الثلاثة الأساتذة أنفسهم هم الذين انتصروا له بعد ما انتصر لنفسه من نفسه .

[الاهرام : ٧ يوليو ١٩٩٣]

* كان كاتب هذه السطور حتى ذلك التاريخ قد نال الرسوب في الدكتوراه خمس مرات وكان يستعد لاداء الامتحان للمرة السادسة .

الشهادات الطبية وسن الرشد

أرجو أن يتسع وقت وزير التعليم ولجنة قطاع التعليم الطبي لتبني تعديل اللوائح الداخلية لكلية الطب، بحيث يتم توحيد مقررات وامتحانات الماجستير والدبلوم، وهما الدرجتان العلميتان المؤهلتان لمنح الخاصل عليهم من الأطباء مسمى «الإخصائي»، وأن يكون الفرق الوحيد بين الدرجتين هو الفرق التشريعى فى مسييهما بأن تكون درجة الماجستير معادلة للدبلوم+رسالة، وأن تكون درجة الدبلوم معادلة لدرجة الماجستير بلا رسالة.. وأن تكون درجة الدبلوم بالتالى مرحلة نهائية لمن أراد التخصص فحسب، وأن تكون كذلك قهيداً الحصول صاحبها على ماجستير إذا ما أضاف إليها ولو بعد حصوله عليها رسالة الماجستير.

وأعتقد أن هذا هو الحال الأمثل الذى يتوج ثلاث مراحل سابقة من سياسات الدراسات العليا في التعليم الطبى.. المرحلة الأولى دبلومات فقط حتى عام ١٩٧٣ ، والمرحلة الثانية ماجستيرات فقط وتم إلغاء الدبلوم، ومعادلة الدبلومات القديمة بالماجستير ، حتى متصرف الثمانينات ، والمرحلة الثالثة ماجستير ودبلوم مع فروق لا تكاد تذكر في المحتوى الدراسي ، وتكرار للامتحانات ، وإعطاء صورة (لا نرغب فيها) عن شهاداتنا في سوق العمالة الخارجية للأطباء.. وها نحن قد بلغنا الرشد لكي نستقر بشهادتنا على نحو عملى ، وعلمى ، ومنطقى ، وقانونى ، وجامعى وطبي مشرف.

[الأخبار: ٣٠ نوف. ٢٠٠٠]

هل تخرج معاهدنا التعليمية أرباع المتعلمين؟

[حتى لا نظلم الطلاب بتصوره الامتحانات وإعادة توزيع الدرجات]

بعض أساتذة الطب لا يملون من أن يرددوا أنهم أميل إلى رفع الحد الأدنى للنجاح في المواد الإكلينيكية، أسوة بالنظام الإنجليزي الذي يشترط للنجاح الحصول على حد أدنى مرتفع عال جداً عن مجرد الخمسين في المائة التي نأخذ بها في معظم كلياتنا ومعاهدنا العالية.

ووجهة نظر الأساتذة الإنجليز في رفع الحد الأدنى أنه من غير المعقول أن تكون نسبة نجاح الطبيب المخريج في ممارسته لهنـة الطـب ٦٠٪ فقط، لأن هذا يعني بالتبـعـيـة إمـكـان وقـوعـهـ في الخطـأـ فـي حـوـالـيـ ٤٠٪ من الحالـاتـ، وهـىـ نـسـبةـ خـطـيرـةـ جـداـ فيـماـ يـتـعلـقـ بـصـحةـ البـشـرـ، سـوـاءـ كـانـواـ مـرـضـىـ أـمـ أـصـحـاءـ.

ويبدو أننا قد أوشكنا أن نكون بحاجة شديدة إلى الأخذ بهذه النظرية على مستوى تعليمنا الجامعي كله، حتى نستطيع الحصول على خريج قادر على المنافسة في السوق شرق الأوسطية، فإن لم يحدث هذا بصفة عاجلة فسوف تكون التـيـجـةـ فقدـانـ فـرـصـ العملـ الـخـارـجـيـ كـلـهاـ معـ كلـ ماـ يـتـرـبـ علىـ هـذـاـ منـ آـثـارـ اـقـتـصـادـيـةـ عـاجـلـةـ وـمـنـ روـحـ الإـحـبـاطـ الشـدـيدـةـ التـىـ يـمـكـنـ لـهـ أـنـ تـدـمـرـ مـسـتـقـبـلـ الجـيلـ القـادـمـ كـلـهـ.

وإذا ما تأملنا ما يحدث في امتحانات الثانوية العامة هذه الأيام من التأكيد . وهو تأكيد صادق في معظم الحالات . على أن الامتحان يأتي في مستوى الطالب المتوسط ، وهو ما يعني أن الطالب المتوسط حقيقة قادر على أن يجتاز كل جزئيات الامتحان ، فإن معنى هذا في ضوء سماحتنا بنجاح الذين يحصلون على حوالي ٤٥٪ من الدرجة (وما هو أقل من ذلك بحكم الرأفة) ..

أقول إن معنى هذا بطريقة حسابية بسيطة أننا نخرج القادرين على النجاح في نصف ما هو مفترض أنه نصف ما هو مطلوب الإمام به أى في ربع ما هو مطلوب من الطالب الإمام به ، لا ربع ما هو مطلوب من الطلاب الإبداع فيه ولا التفوق في تحصيله !

ومع هذا فإن أولياء الأمور يدفعون ثمنا غاليا جدا من طاقتهم وجهدهم وأموالهم في سبيل الوصول إلى يعولونهم من الطلاب إلى هذا النجاح .. وهم يدركون تماما أن الحصول على أكثر من ٩٥٪ اليوم لا يعني تفوقا ساحقا وإنما يعني في نظر ذوى الفكر والتعليم المتقدم من أولياء الأمور . أن من حصل على هذا المستوى من البناء يقع في الشريحة العليا من الطلاب المتوسطين الذين يستطيعون اجتياز هذه الامتحانات .

وحين غضى بالأمور في هذا الاتجاه ، فإن هذا يعني في حقيقة الأمر أننا نظلم الطلاب جميما ..

وذلك أننا نفعل بهم ما يفعله المطعم الذى يقدم وجبة خالية من الدسم لن يطلبون وجبة دسمة ..

وهكذا فإننا نضيع عليهم السنوات الذهبية التي يستطيع العقل البشري فيها أن يستوعب ما يتلقى من تعليم وتدريب دون أن نقدم هذا التعليم ، وهذه المعرفة ، وهذه المهارات .

□

ومن الطريق أن الأميركيين في ظل الحرص على فعالية نظم التقييم ، لا يجدون أى حرج في تغيير الحدود الدنيا التي يضعونها للنجاح في الامتحانات العامة ، بل وصل الأمر في كثير من الأحوال أنهم لا يعترفون بحد أدنى مطلق وإنما يتحدد هذا الحد نتيجة عمليات تقييم واسعة النطاق بحيث يتم استخدام «معامل» Index يتم حسابه طبقاً للدرجات العليا التي حصل عليها أفضل المتخرين وليس طبقاً لأقل الدرجات ولا أضعف الناس . وعلى سبيل المثال ومن باب التبسيط الشديد لتوصيل الفكرة إلى القارئ ، فإنه إذا كان أمهر الطلاب قد حصلوا على٪٩٤ و٪٩٢ و٪٩٠ و٪٨٨ و٪٨٦ على التوالي ، فإن متوسط القمة يكون ٪٩٠ ، ويحسب الحد الأدنى في هذه الحالة على أنه ٪٦٣ إذا كان المفترض أن يكون النجاح متناسباً مع القمة بنسبة ٪٧٠ أو يحسب الحد الأدنى على أنه ٪٧٢ إذا كان المفترض أن يكون النجاح واجتياز هذه المرحلة من التعليم يتطلبان ٪٨٠ من المستوى المتقدم للطلاب التوالي .

وهكذا يصبح الحد الأدنى متغيراً من عام إلى عام ، بل ويمكن له أن يكون متغيراً من مادة إلى مادة ، فإذا ثبت أن الطالب في المادة الأخرى حققوا درجات في معدلاتها أقل من معدلاتهم في المادة الأولى ، أي أن الخمسة الأوائل - على سبيل المثال - حصلوا على٪٨٧ و٪٨٥ و٪٨٦ و٪٨٤ و٪٨٣ بما يعني المستوى

الأعلى كان ٨٥٪ فإن الحد الأدنى يتغير هو الآخر.

ومن الجدير بالذكر أن أمريكا كانت تأخذ بهذا النظام في تقييم شهادات المعادلة الطبية التي كان زملاؤنا في جميع أنحاء العالم يجتازونها قبل السماح لهم بممارسة الطب ، أو استكمال دراساتهم العليا في الولايات المتحدة الأمريكية .

وهكذا فإن الشكوى من صعوبة أى امتحان - وهى شكوى واردة وقائمة في الاحتمال والواقع - تصبح قابلة للحل بسهولة شديدة حتى بعد انتهاء عمليات التصحيح كلها ، وذلك بضرب الدرجات التي حصل عليها الطلاب في معامل قد يكون ١٢٠٪ وقد يكون أحياناً أخرى ٩٠٪ ، أى أنه قابل لإنصاف الطلاب وزيادة درجاتهم ، وقابل أيضاً لخفض الدرجات حين تصبح هذه الدرجات بمثابة ما يسمى في الطب «عامل التضخم أو التسرطن» .



قد يكون الموضوع عن اللذان تناولناهما الآن بعيدين عن بعضهما بعض الشيء ، لكنهما - كما أظن أن القارئ قد أحس - يمثلان جناحي مسألة واحدة هي التقييم الذي لا بد له أن يكون قادراً على تحقيق العدالة من ناحية ، والفعالية من ناحية أخرى ، وأن يكون قادراً على المرونة وضبط النفس في الوقت ذاته .

[الوفد: ١٨ يونيو ١٩٩٦]

مدى فعالية الأسلوب المتبعة في ترقیات أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية

[من وجهة نظر علم الادارة]

تحتفل الجامعات بـ كل ما يتعلّق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والإرتقاء به حضارياً، متوجّحةً في ذلك المساعدة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، ونزويد البلاد بالمتخصصين والفنين والخبراء في مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وتدعم المجتمع ، وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية ، وتعتبر الجامعات بذلك معلقاً لل الفكر الإنساني في أرفع مستوياته ، ومصدراً لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية ، وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراجم التاريخي لشعب المصري وتقاليده الأصيلة ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية ، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العملية العربية والأجنبية .

وتخضع عملية شغل الوظائف الجامعية لنطاق محدد من الاختيار من بين العاملين في هيئات التدريس أنفسهم ، كما تخضع ترقیات هؤلاء لعمليات تقييم مرحلية تتم داخل المؤسسة الجامعية نفسها .

وبحلول الزمن أصبح الهدف في عملية تقييم أساتذة الجامعة في مصر هو التوافق مع القواعد التي نظمها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية ، ويكاد الإطار القانوني لتقييم أساتذة الجامعة ينحصر الآن في هدف واحد وهو الترقى أي الحصول على الدرجات الأعلى من بين وظائف ثلاثة تمثل وظائف أعضاء

هيئة التدريس في الجامعات المصرية، وهي: مدرس، أستاذ مساعد، أستاذ وتنظم هذه العملية المواد رقم ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات وتنص هذه المواد على الآتي:

مادة ٧٣ - تتولى لجان علمية دائمة فحص الانتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة المساعدين أو للحصول على ألقابها العلمية، ويصدر بتشكيل هذه اللجان، لمدة ثلاثة سنوات، قرار من وزير التعليم العالي بعدأخذ رأي مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات.

وتشكل لجان الفحص العلمية الدائمة لوظائف الأساتذة من بين أساتذة الجامعات الذين مضى عليهم في الأستاذية خمس سنوات على الأقل أو من المتخصصين من غيرهم، وتشكل لجان الفحص العلمية الدائمة لوظائف الأساتذة المساعدين من أساتذة الجامعات أو من المتخصصين من غيرهم.

ويجوز عند الضرورة التجاوز عن شرط مدة الأستاذية في اللجان الأولى أو إدخال بعض قدامى الأساتذة المساعدين في اللجان الثانية.

وتقدم كل لجنة تقريراً مفصلاً ومبيناً تقييم فيه الانتاج العلمي للمتقدمين وما إذا كان يؤهلهم لشغل الوظيفة أو اللقب العلمي مع ترتيبهم عند التعدد بحسب الأفضلية في الكفاءة العلمية وذلك بعد سماع ومناقشة التقارير الفردية للفاحصين.

ويقدم التقرير خلال شهرين على الأكثر من تاريخ وصول الابحاث إلى اللجان، إلا أن يكون من الفاحصين من هو في خارج الجمهورية أو من خارجها فيزاد هذا المعيار شهراً آخر. وتنظم اللائحة التنفيذية أعمال هذه اللجان.

مادة ٧٤ - إذا لم تقدم اللجان المسر إليها في المادة السابقة تقاريرها في الموعد المحدد، فلرئيس الجامعة المعنية أن يدعو اللجنة المتأخرة إلى الاجتماع برئاسته لتفصي أسباب التأخير.

وفي كل الأحوال إذا لم يقدم خلال شهرين على الأكثر من انقضاء تلك المواعيد فرئيس الجامعة المعنية عرض الأمر على مجلس الجامعة . وللمجلس أن يقرر سحب الأبحاث من اللجنة الدائمة واحتالتها إلى لجنة خاصة يشكلها من خمسة أعضاء على الأقل من توافر فيهم الشروط المبينة في المادة السابقة ، ويحدد لها أجلاً لتقديم تقريرها .

مادة ٧٥ - إذا تقرر عدم أهلية المتقدم للوظيفة أو اللقب العلمي . فلا يجوز له معاودة التقدم إلا بعد مضي سنة من تقرير أهليته وبشرط إضافة انتاج علمي جديد .

مادة ٧٦ - يتولى مجلس القسم المختص مهمة اللجنة العلمية بالنسبة للمتقدمين لشغل وظيفة مدرس . وعند الاستحالة أو التعذر ، تشكل اللجنة بقرار من رئيس الجامعة بعدأخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد من ثلاثة أعضاء من الأساتذة أو الأساتذة المساعدين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون أو التخصصين من غيرهم .

القواعد المنظمة لعمل اللجان العلمية الدائمة

كانت آخر هذه القواعد هي تلك التي صدرت في أكتوبر ١٩٨٩ ويجرى العمل طبقاً لها حتى الآن وتنص على ما يلى :

طريقة التقديم للوظيفة والأوراق المطلوبة

١- يتقدم عضو هيئة التدريس بطلبية لعميد الكلية شاملة جميع البيانات التي تعتمدها إدارة الكلية وهي :

أ- المؤهلات العلمية

ب- التدرج الوظيفي

- جـ- الوظيفة المتقدم لها والتخصص
- هـ- الإشراف على الرسائل
- وـ- تاريخ منح الدرجات العلمية للباحثين تحت إشراف المتقدم.
- ٢- ويخطر عميد الكلية رئيس القسم الذي يتبعه عضو هيئة التدريس بمجرد التقدم.
- ٣- يتولى عميد الكلية التأكد من توافر الشروط الشكلية في المرشح والأبحاث قبل إرسالها إلى اللجنة خلال أسبوع من تاريخ التقدم.
- يقدم كل عضو أربعة نسخ من البحوث المنشورة أو المقبولة للنشر ويشرط للمتقدم لوظيفة أستاذ أن يكون له أربعة بحوث على الأقل قد تم نشرها منها بحثان منفردان في تخصصه الدقيق على الأقل ولو اشتراك مع آخرين من غير تخصصه الدقيق.
- كما يشرط للمتقدم لوظيفة أستاذ مساعد أن يكون له ثلاثة بحوث على الأقل قد تم نشرها منها بحث واحد منفرد في تخصصه على الأقل ولو اشتراك به مع آخرين في غير تخصصه، وتقدم البحوث ومع كل منها ملخصاً باللغة العربية، ويرفق بالطلب رسالتا الماجستير والدكتوراه للمتقدم وكذلك بيان البحث المستخلصة من رسائل الماجستير والدكتوراه التي يalon قد أشرف عليها أو شارك في الإشراف عليها.
- ويجب أن يرفق بكل بحث ما يثبت أنه قد تم إخطار مجلس القسم بالبحث، وبالنسبة للأبحاث المنشورة فيشرط مضى ستة أشهر على الأقل من تاريخ نشرها.
- أما بالنسبة للأبحاث المقبولة للنشر فيشرط مضى ستة أشهر على الأقل على قبول بحثين بالنسبة للمتقدم لوظيفة أستاذ ، وبحث واحد بالنسبة للمتقدم

لوظيفة استاذ مساعد وذلك من تاريخ استلام المجلة العلمية للبحث.

□ ويعتبر البحث الذى يلقى أمام مؤتمر علمى متخصص على المستوى القومى أو الدولى وينشر كاملاً فى كتاب المؤتمر بثابة البحث المنشور وإذا ألتى البحث أمام مؤتمر من هذا المستوى ولم ينشر اعتبار بثابة البحث المقبول للنشر على أن يقدم البحث للجنة وعلى التقدم أن يثبت أن البحث قد القى فى المؤتمر.

□ يجب أن تتضمن أوراق المتقدم تاريخ تقديم البحث للنشر وتاريخ القبول للنشر.

□ يجب أن تكون المجلة التى يتم فيها النشر مطبوعة ومتدولة ومتخصصة فى نشر الأبحاث العلمية وتصدر من هيئة علمية ولها هيئة تحرير ولجنة تحكيم من بين أهل التخصص العلمى وتصدر من هيئة علمية.

□ تقبل طلبات المتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين أو للحصول على ألقابها العلمية والذين سبق أن تقرر عدم أهليتهم لشغل الوظيفة أو الحصول على لقبها العلمي وذلك بعد مضى سنة على الأقل من تاريخ قرار اللجنة العلمية برفض انتاجه العلمي السابق ومضى المدة المنصوص عليها فى المادة ٧٣ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ أو أيهما أفضل للمتقدم ويشترط إضافة انتاج علمي جديد دون الالتزام بمدد النشر أو قبول النشر على أن يتقدم لنفس اللجنة العلمية الدائمة التى سبق أن تقدم إليها.

ثانياً: اختيار مقرر وأمناء اللجان العلمية الدائمة

تقوم كل لجنة باختيار مقرر لها من بين اعضائها من الأساتذة العاملين والأساتذة المترغبين، كما تقوم باختيار أمين لها من الأساتذة العاملين، ويتم انتخاب المقرر لمدة دورة كاملة أو عند شغر المنصب. ويرأس الاجتماع الأول للجنة أقدم الأعضاء فى الأستاذية ويتولى مقرر اللجنة ابلاغ أمانة المجلس الأعلى

- الشكل العام.
- الهدف ووضوحيه وأهميته.
- طريقة العرض.
- سلامة التعبير ودقة اللغة.
- شمولية المراجع وحداثتها.
- الأصالة والإبتكار.
- وضوح التخصص والاهتمامات العملية للمتقدم.
- مكان اجراء البحث.
- مستوى المجلة العلمية.
- عدد المشتركين.
- امكانيات التطبيق.

٨ - تعد اللجان العلمية الدائمة تقريراً مفصلاً مسبباً تتناول فيه بحوث المتقدمين وأعمالهم الانشائية العلمية التي تتضمن إضافة علمية ويقدم عن كل بحث أو عمل انشائي علمي تقريراً واضحاً من حيث موضوعه وقيمه العلمية ورأى اللجنة صراحة فيما إذا كان مجموع بحوث المتقدم أو أعماله الانشائية العلمية ترقى به أو لا ترقى لشغل الوظيفة أو للحصول على اللقب العلمي ويجب أن يقتصر تقرير اللجنة على فحص الانتاج العلمي وحده دون التعرض لأى اعتبارات أخرى مما نصت عليه المادتين (٦٩، ٧٠) من قانون تنظيم الجامعات.

٩ - يراعى عند ترقية عضو هيئة التدريس إلى جانب تقرير اللجنة العلمية الدائمة أن يكون ملتزماً باداء واجباته المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات.

للجامعات باسم الأمين الذي يقع عليه اختيار اللجنة ويراعى ألا يكون الأستاذ مقرراً لأكثر من لجنة واحدة إلا في حالة الضرورة.

ثالثاً: إجراءات العمل في اللجان العلمية الدائمة:

- ١ - يدعوا المقرر للجنة الدائمة لانعقاد خلال شهر على الأكثر من تاريخ إرسال الأوراق إليه.
- ٢ - لا يصح انعقاد اللجنة الدائمة إلا بحضور أكثر من ثلث أعضائها الموجودين بالجمهورية على أن يراعى ألا يحسب الأساتذة المعارون في النصاب العددي المقرر قانوناً لانعقاد هذه اللجان وتكون أعمال اللجنة ومداولتها سرية.
- ٣ - يراعى عند تشكيل لجان الفحص الثلاثية بالتطبيق لحكم المادة ٧٣ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ألا تكون هناك صلة قرابة عصبية أو نسباً بين أحد أعضائها والتقدم حتى الدرجة الرابعة.
- ٤ - يراعى أن تقوم اللجنة بتقديم التقرير خلال شهرين على الأكثر من تاريخ وصول الابحاث إليها ، وإذا كان من الفاحصين من هو خارج الجمهورية أو من خارج اللجنة فتزداد هذه الفترة شهراً آخر وذلك وفقاً لأحكام المادة (٧٣) من قانون تنظيم الجامعات.
- ٥ - عند إحالة الاتصال العلمي إلى أحد الأساتذة أعضاء هيئة التدريس من خارج اللجنة الدائمة يجوز للجنة دعوة سيادته لحضور الاجتماع العام إذا كان من داخل الجمهورية على أن يشترك في المناقشة ولكن لا يشارك في اصدار القرار.
- ٦ - يجب أن تظل التقارير الفردية سرية ولا تتعذر نطاق اللجنة.
- ٧ - يراعى توحيد معايير التقدير بين جميع اللجان العلمية بحيث تشمل العناصر التالية :

- ١٠ - عند تعدد المتقدمين في حالة الاعلان عن الوظائف ترتب اللجنة المتقدمين لشغل الوظيفة بحسب الأفضلية في الكفاءة العلمية.
- ١١ - يرسل مقرر اللجنة العلمية الدائمة صورة من التقرير النهائي ومحاضر اجتماعاتها وأصول تقارير الأعضاء القائمين بالفحص بعد الانتهاء من فحص المتقدمين لكل وظيفة إلى أمين المجلس الأعلى للجامعات لحفظها مع اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على سريتها.
- ١٢ - يعرض التقرير النهائي على مجلس القسم ثم مجلس الكلية أو مجلس الجامعة أن يعيد التقرير إلى اللجنة للنظر في ملاحظاتها بما في ذلك استيفاء الشكل إذا رأى وجهاً لذلك.
- ١٣ - يتولى السادة مقررو اللجان العلمية الدائمة اخطار أمانة المجلس الأعلى للجامعات بما يلى :-
- أ - الحالات التي يتغيب فيها أى من أعضاء اللجان عن حضور ما يزيد عن ثلاثة اجتماعات متتالية بدون عذر وإذا تكرر ذلك يعتبر اعتذاراً من سعادته عن الاستمرار في عضوية اللجنة.
- ب - كل تغير يطرأ على حالة السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة من حيث السفر بالخارج لمدة عام فأكثر في إعارة أو مهمة أو اجازة خاصة أو لأى سبب آخر وكذلك العودة من الخارج من إعارة أو مهمة أو اجازة أو غيرها.

رابعاً: التقرير السنوي

تقديم كل لجنة تقريراً سنوياً عن اعمالها وملحوظاتها ومقترناتها في شأن تحسين الأداء في الجامعات والنهوض بمستويات هيئة التدريس فيها.

□ □ □

مدى فعالية نظام التقييم المتبعة من وجهة نظر علم الإدارة :

١- التركيز على جزئية واحدة من جزئيات متعددة :

من أجل تحقيق التكامل في نظام التقييم ينبغي أن يشمل هذا التقييم ثلاثة جوانب هامة .

١- الجانب السلوكى

٢- الجانب المهني

٣- تقدير عنصر المبادأة وما إليه من العوامل المستقبلية في تقييم الشخص .

ويلاحظ أن الجانب المهني في استاذ الجامعة يتمثل في ثلاث وظائف:

(أ) التدريس - على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا .

(ب) البحث العلمي .

(ج) خدمة البيئة .

وعلى هذا يمكن القول بأن نظام التقييم الحالى يركز على بند فرعى واحد هو البند (ب) من الجانب الثانى من الجوانب المفترض توافرها في التقييم .

٢- افتقار القدرة على التمييز :

نظراً لأن نتيجة وهدف التقييم بالصورة المتبعة حاليا تكون محصورة غالباً في إطار أنها مجرد استيفاء لشرط أساسى في الانتقال بالتقدم من وظيفة إلى وظيفة ، فقد فقد هذا النظام قدرته المأمولة على تقييم أعضاء هيئات التدريس . إذ

لابستطيع هذا النظام أن يمكن الإدارة من انتقاء أو تفضيل أى من العناصر الممتازة، وبهذا تظل الأقدمية هي المعيار الأوحد للمفاضلة مما قد يسم عملية التقييم - مع تكرارها - بالشكلية البحتة، وتصبح الفرصة الوحيدة المتاحة أمام الإدارات من أجل فرض رؤيتها على عملية التقييم هي :

- محاولة تعطيل تقدم عضو هيئة التدريس إلى هذه اللجان .

- أو محاولة التكتم ضده في اللجنة الدائمة (بطريقة أو بأخرى)

وهما محاولتان تدرجان تحت مظلة الاجراءات السلبية (قانونا وإدارة) حتى وإن بدت إيجابية الفعل أو الأثر .

٣- عدم القدرة على إظهار الانحرافات في الوقت المناسب:

وذلك أن التقرير لا يتم إلا مرتين فقط طيلة الحياة الوظيفية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات والتي قد تبلغ ثلاثين عاماً وبالتالي :

(١) فلا يمكن لهذا النظام الحكم - بدقة أو صدق من وجهة نظر علم الإدارة - على الأداء الجامعي لأعضاء هيئة التدريس .

(٢) فضلاً عن أنه يرتبط بالفترة المبكرة من عملهم فقط دون أن يتناول الفترة التالية بعد وصولهم إلى الاستاذية ! .

٤- التماطل المستمر:

يتيح النظام الحالى التماطل المستمر بين أعضاء هيئات التدريس فى كافة كليات الجامعة وفى كافة الجامعات مع ملاحظتين :

(١) اختصار المدد الالزامية للترقى من خمس سنوات إلى ٤ سنوات فى

الجامعات الأهلية مما يقود في بعض الأحيان إلى محاولة الالتفاف على هذا النص نظراً لعدم اقتناع البعض به.

(٢) وجود بجانب دائمة موازية في جامعة الأزهر والهيئات العلمية الأخرى التي تطبق قانون الجامعات مثل:

أ - جامعة الأزهر .

ب - المركز القومي للبحوث .

ج - المراكز والمعاهد العلمية التابعة لاكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (كمعهد أمراض العيون - ومعهد بيوفودور بالهارس)
د - الأكاديمية الطبية العسكرية .

هـ - الهيئة العامة للمعاهد والمستشفيات التعليمية .

٥- الاختصار الزائد:

عادة ما يتنهى التقرير بعبارة واحدة وهي

«أن أبحاث سيادته تؤهله لشغل الوظيفة»

وفيما قبل ذلك أيضاً (أى على مستوى التفصيلات) فعادة ما يكون التقرير عن كل بحث بمفرده هو أحد هذه التائج

مبتكر - جيد - مقبول - ضعيف - ليس به جديد .

٦- افتقاد التوقيت الملائم:

حفل القانون ولائحته التنفيذية ، (القواعد المنظمة كذلك) بكثير من

الاحتياطات والبدائل القانونية الكفيلة بأن يتم التقييم في الوقت المناسب لمصلحة السادة أعضاء هيئة التدريس بما يضمن حفظ حقوقهم الأدبية والمادية من الضياع نتيجة إلى بطلة محتمل في الإجراءات الإدارية أو الفنية . ومع هذا فإن ما يشوب عملية التقييم نفسها من البعد عن الشمول والانتظام والامتداد الزمني لا يزال قائماً وبشدة .

٧- افتقاد الصلة مع المستقبل :

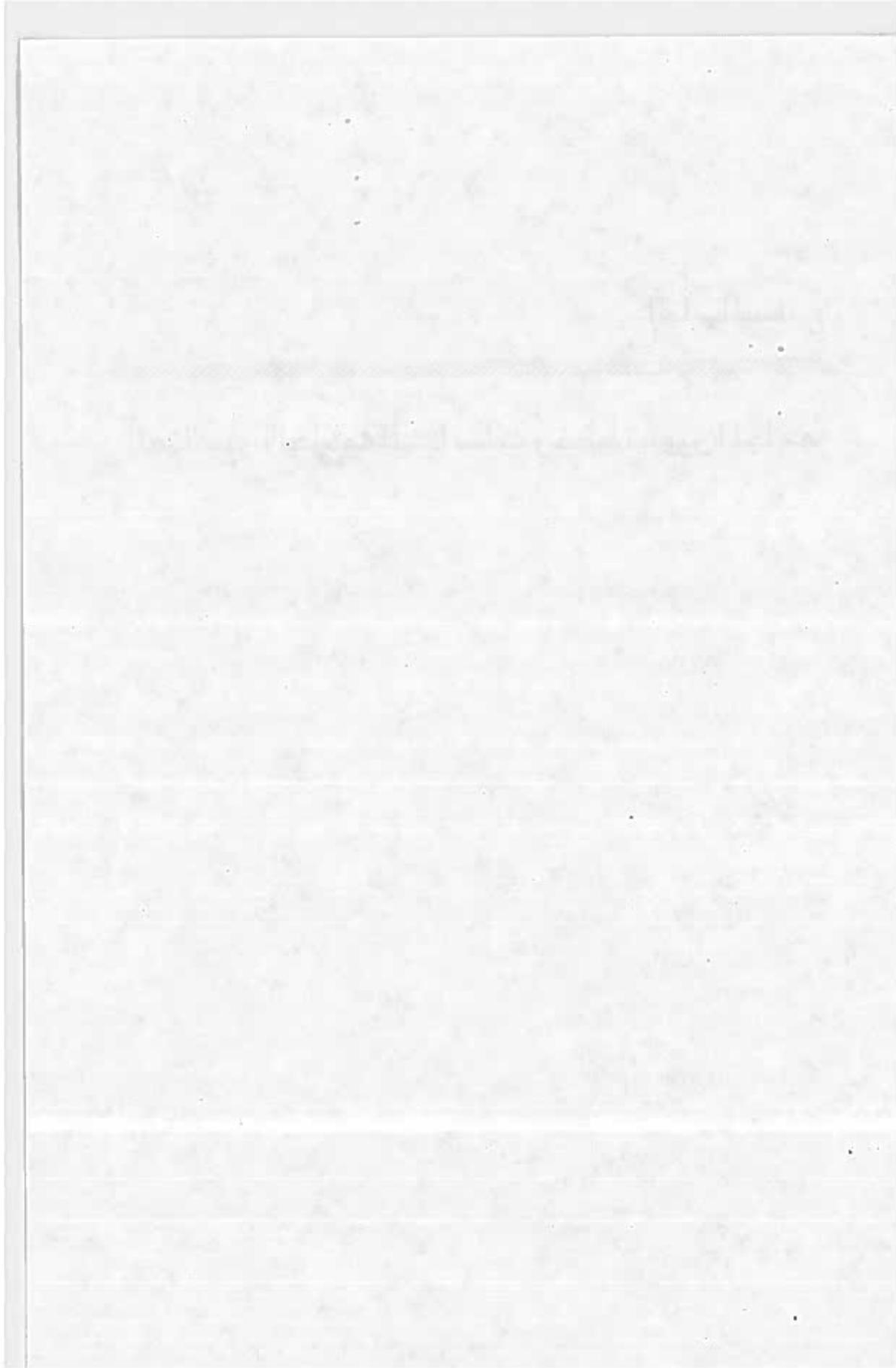
لا يستطيع نظام التقييم الحالى أن يرتب أى علاقة مع المستقبل لأنه لا يتعلق بخطوات محسوبة أو عملية واحدة متراقبة - ربما يمثل النظام قدرًا ضئيلاً من التوجيه المضاف إلى الخبرة التراكمية في إعداد البحوث .

[تدلت هذه الدراسة بتوسيع عام ١٩٩١ في المعهد القومى للتنمية الإدارية التابع لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية] .

②

الباب السابع

العنصر الحاكم لسياسات وخطط تطوير الجامعة



قانون الجامعة وأخلاق العلماء

ما هو الفرق بين القوانين والأخلاق؟

يُجدر بي أن أبدأ فأعترف أن لهذا السؤال علاقة وثيقة بوظيفتي في الحكومة.. وعلاقة أقل بوظيفتي في الحياة، ذلك أنني لم أحضر اجتماعاً من الاجتماعات الجامعية التي تنظر في تسيير الأمور الدراسية أو الأكاديمية أو البحثية أو الوظيفية، إلا وأحسست بنوع من القلق العميق على مستوى التعامل وال العلاقات حيث أصبح السلوك الجامعي في الغالب لا يكتفيه أى خوف من مجافاة الخلق الكريم بينما هو حريص على الغطاء القانوني ..

و كنت كثيراً ما أسأله عن مدى السعادة التي يحققها أى زميل أو أى صديق وهو يرى نفسه يطأ الأخلاق من أجل منفعة يظنها تتحقق، مع أنني أستبشر بحكم خبرتى أنها لن تتحقق له أبداً، ومع هذا فإن قصر النظر الشديد يدفع به إلى معاداة الخلق الكريم معاداة يصعب عليه الرجوع فيها، لكنه يقنع نفسه بأنه على صواب مادام قد وجد الغطاء القانوني لتصرفاته.. أو مادام قد كيف هذه التصرفات طبقاً للقانون لكي تكون في إطار المسموح به!



إنى لأذكر أنى وصلت فى النقاش الحاد مع أحد الزملاء إلى النقطة التى قال لي فيها نحن مسئولون أمام القانون لا أمام الأخلاق، وهناك فرق كبير بينهما..

وراعنى أنه لم يكن على استعداد لأن يوافقنى على القول بوجود تطابق بينهما حتى لو لم يكن هو واعياً لهذا التطابق، بل وصل الأمر به إلى أن سألنى في ثقة شديدة عن أوجه هذا التشابه أو التطابق بين القانون والأخلاق.. وإنى لأذكر أنى أشرت إلى بعض أوجه التطابق بين القوانين والأخلاق على نحو موسع، وكان من مزايا زميلي وهو فى الحق يتمتع بكثير من المزايا، أنه لم يكن يمانع فى أن يستمع إلى ولو بالساعات الطوال.



أذكر أنى قلت إن هناك عديداً من أوجه التشابه بين القانون والأخلاق، منها على سبيل المثال:

(١) أن كلاً منها يقوم بمبادرة الكتالوج الذى يهم للحياة الاجتماعية قواعد للسلوك والعمل والإصلاح.

(٢) أن كلاً منها يساعد على خلق النظام.. سواء فى ذلك النظام المحظى أو النظام التابعى دقيقه بعد أخرى، ويوماً بعد آخر.

(٣) أن لكل منها سلطان وسيطرة على النفس البشرية، وبالتالي على تصرفاتها وسلوكها وما يتکون نتیجة هذا السلوك وهذه التصرفات من نشاط بشري.

(٤) أن مخالفة القانون [وكذلك مخالفة الأخلاق] تؤدى إلى وضع يستوجب حدوث جزاء (دعك من توقيع الجزاء وقع أم لم يوقع).. ولكن الأمر واضح فيما ينطق به كل الناس حين يشاهدون لاعب الكرة وهو يخطئ فيصيرون جميعاً في بيوتهم بكلمة واحدة هي plenty وهي الكلمة التي تعنى أنه ارتكب ما يستدعي الجزاء.

(٥) أن من أهداف القانون وكذلك من أهداف الأخلاق أن يتحقق العدل واستقرار العلاقات بين أفراد المجتمع، ولهذا تجد نصوص القوانين وهى

تشير إلى هذا المعنى حتى في مقدماتها أو في مذكراتها التفسيرية.

(٦) كذلك فإن الخير بمعناه الواسع (وهو أحد القيم الثلاث الرئيسية التي تفلسف بها الحياة) هدف مشترك لكل من القانون والأخلاق.

(٧) وقل مثل هذا عن القيمة الثالثة وهي الجمال.

(٨) أن أبرز قواعد القوانين على مر العصور لم تكن في واقع الأمر إلا قواعد خلقية.



مع هذا كانت لصديقى وجهة نظر أخرى لم تكن لتقل نصاعة ووضوحاً عن وجهة نظرى، وقد كان يرى الحياة الجامعية أمامه وهى تفتح عينيه على وجوه كثيرة من الاختلاف بين القانون والأخلاق:

(١) فقد كان يرى ومعه كل الحق أن القانون يتعامل مع الشكل بينما تعامل الأخلاق مع المضمون، وعبأ حاولت إقناعه بأن لون السائل من لون الإناء . . . وفيما بعد وافقني [على مضض وقلق] بأن بعض الناس قد يكونون قادرين على أن يحلوا لون السائل الحقيقي دون أن يطغى عليهم الانتصار لحكمة الشاعر العربي العظيم أحمد شوقي في تغلب لون الإناء على طول الخط.

(٢) وكان تشاومه يدفعه إلى أن يجاهر برأى خطير وهو عقم المبدأ القانوني الذي يشترط توافر الإصرار والترصد من أجل توقيع العقوبة أو تحديد مسؤولية المتهم، فقد كان زميلى يرى أن هذا المبدأ يجعل القانون عاجزاً عن أن يعاقب المجرم الحقيقي . . وهكذا فإنه (أى المجرم) ليس في حاجة إلى أن يتورع لأن الذين لا يتورعون يأكلون حقه، بينما هو يتفرج على حد تعبيره!

(٣) وكان يرى كذلك أن الأخلاق (على نحو ما أعرفها) تبيح هي الأخرى لل مجرم هامشًا من حرية الحركة إذا هو أجاد الاصطناع أو التصنّع . . . ومع أنى كنت أفت نظر صاحبى إلى أن هذا كفيل بفتح باب التوبة والعودة إلى الصواب ، وهو أمر مستحب ، إلا أن صديقى فى واقع الأمر لم يكن يستطيع أن يتقبل مبدأ العفو عن المخطئ إذا هو لم يرتكب الجرم لظروف خارجة عن إرادته . . كان يقول إنه (أى المخطئ) كان يتمنى أن يفعل فإذا جاءت الظروف فى غير صالحه ، فلماذا يجعل هذه الظروف نفسها بثابة الشفيع له من أن ينال العقاب الذى يستحقه؟ كان يريد أن يقول إنه لا يوافق أبدًا على أن يتسامح مع منْ أراد ظلمه حتى لولم يكن قد ظلمه بالفعل !! والشاهد أنه كان فى هذا الرأى لا يرى أنه من الممكن أن يحدث التقاء أو تطابق بين الأخلاق الكريمة وبين ما قد يطلق عليه طبيعة الإجراءات والحكم فى القانون ، وإنما كان يظن القانون أكثر وعيًا بالمساعدة فى تكيف الاتهام على حين أن الأخلاق تثبت فشلها إذا ما حاولت أن تؤدى نفس الدور ، وكانت عنده أمثلة كثيرة على صحة هذا الذى يراه ، والواقع أنه كان متأثرًا أشد التأثير بما يراه من قدرة القانونيين على توجيه اتهامات محددة فى أعقاب وقوع الجرائم على نحو ما يقرأها فى الصحف ، وقد كان على ما روى لى هو نفسه فى مرات كثيرة يظن أن الخطأ غير قابل للإمساك به ، فإذا به حين يقرأ الملخصات التى تقدمها الصحف لقرارات الاتهام يجد «القانون» متمثلاً فى رجال النيابة وقد أصبح قادرًا على أن يبلور بالفعل تهمًا محددة وأخطاء قائمة بذاتها !!

(٤) وكان يرى القانون أكثر فعالية وأسرع أثراً وأقوى مفعولاً من الأخلاق لأنه يرتبط بالسلطة وأدائها لوظيفتها ، وهى (أى السلطة) موجودة ، كما أنها فى كثير من الأحيان قوية وقدرة ، أما الجزاء الخلقى فجزء ميتافيزيقى - على حد وصفه - يتعلّق بضمير الجماعة الذى مات منذ زمن بعيد .

(٥) وكان يرى أن القانون يعطى فرصة أكبر للتلاعب وعدم الأخذ به لأنه يشترط شروطاً كثيرة لتوقيع العقاب، وكان يرى في مثل هذه الشروط فرصة جيدة له هو شخصياً لكي يتحقق بعض المكاسب التي يصعب على القانون أن يجرمه فيها وأن يعاقبه عليها وبالتالي، وكان هذا كما ذكرت في المقدمة سبب الخلاف العميق بيني وبينه، وهو الخلاف الذي كان يدفعني في كثير من الأحيان إلى الإشراق عليه في نفس اللحظات التي يكون هو فيها قد وصل إلى النشوء بما استرق من مكاسب «الخطية».

(٦) وكان صديقي لا يخفى يقينه بأن القانون في كثير من الأحيان يصبح غير قادر على أن يلتزم بحقائق الحق، وإنما هو يكسر الأوضاع القائمة التي يصعب على السلطة بذل الجهد في تغييرها، كان في بساطة شديدة يعبر عن رضاه عن القانون من منطلق شخصي بحث، فهو يرى أن القانون يتواافق مع طموحه ويكرسها في بعض الأحيان، وكان مرجع هذا في الواقع الأمر إلى حقيقة أن القانون قد يعترف بالأمر الواقع، على حين أن الأخلاق لا تعرف بالأمر الواقع حتى وإن تظاهرت باحترام العرف.

(٧) وكان صديقي يزعم ومعه بعض الحق أن القانون يتغاضى عن بعض تصرفاته الأنانية، وعبأاً حاولت إنهاكه أن القانون لو كان رجلاً فإنه (لا يفعل) هذا التغاضى إلا لأنه يعرف أن البديل أسوأ ويفعل أمراضاً اجتماعية كثيرة، لكنه كان يأسف ويسعد حين يعترف أن هذا التغاضى نفسه أصبح بالنسبة له منشأ لدائرة جديدة من دوائر المكاسب الواقية.



على هذا النحو كنت أفهم كثيراً من الفروق بين القانون والأخلاق مستعيناً بما قرأت في القانون والفلسفة بصفة عامة، وعلى ما كتب أساتذة القانون ذوى النزعة الإسلامية والأخلاقية الواضحة وعلى رأسهم أستاذ المستشار طارق

البشرى ، ولكننى لم أكن أدرى أن مرور الزمن كفيل بأن يجعل صديقى الذى يخاف القانون ولا يوقر الأخلاق يتتحول إلى شىء آخر غير أن يكون إنساناً . ذلك أن انصرافه التام إلى الحكم على الأمور بالصواب والخطأ من منطق القانون وحله جعله يصل إلى أن يتبنى لنفسه قواعد أخلاقية غير التى نعرفها جميعاً ..

على الرغم من أنه تربى فى بيئه خلقيه رفيعة المستوى حسبما لمست بمنفسي من أفراد أسرته التى هىأ الزمان معرفتهم .

والشاهد أن ضيق أفقه كان بمثابة العيب البارز في شخصيته شأنه في هذا شأن كل الأكاديميين من ذوى الطموح الحاد والقدرات الفكرية المتوسطة والخبرة المحدودة بالحياة ، وكان ضيق أفقه في مطلع حياته مضرب الأمثال ، وقد قاده ضيق الأفق هذا إلى أن يلتزم في معاملاتنا معه ونحن زملاؤه الأقربون بأمررين لا ثالث لهما ، فمصلحة الشخصية هي الهدف المباشر وهى المحور الوحيد ، وقانون الجامعة هو الغطاء الوحيد .

ولم يكن من الصعب أن تتحول شخصيته في غضون خمس سنوات إلى مسخ بشري يحتفظ بقدر لا نهاية له من الأنانية والانتهازية وسوء الطبع وسوء الظن ، وأصبح يتلذذ بأن يمارس الكذب والخداع والتسلق والنفاق ، لأن القانون لا يعاقب على مثل هذه الأخلاق ، كما صار يرتكب كل الموبقات لأن قانون الجامعة لا يعاقب عليها ..

وأضحى يد يده إلى كل غنيمة حتى لو تعفف عنها كل الآخرون بحكم إيمانهم الفطري بما قد يسمونه الحق ..

كما تعود صاحبى أن يلجأ إلى كل وسائل الإقناع الزائف ليحصل على ما يعتقد أن فى حصوله عليه فائدة .. ولا يزال صاحبى يقياس كل خطوة يخطوها بدءى المنفعة التى يتأكد له أنه سيحصل عليها ..

ومن الطريف أنه كان يحب السينما بكل جماليتها حباً شديداً وكان يتتفوق علىَّ في هذا الرقي الخلقي والفنى، لكنه مع الزمن تحول عن هذا الحب الجميل وأصبح جوهر رأيه فيها أنه لا يراها إلا مضيعة للمال في عصر التليفزيون..

وهكذا ضاع منه على سبيل المثال ذلك الشعور البريء أو المركب باللذة ضمن مشاعر كثيرة ضاعت منه وهو يلهث وراء السراب الخداع الذي يسميه الانتفاع بغيرات القانون..

ولم يعد له هدف في الحياة إلا أن يحافظ على المكان الذي وصل إليه في الطابور بين زملائه والتطلع إلى أن يزيح أكبر قدر من هم أمامه حتى يكون يوماً ما في أول الطابور..

وفي خضم هذا كله لم تضع أخلاق صديقى القديم فحسب ولكنه ضاع كله.

ولم يعد باقياً منه في عينى ولا أعين زملائنا جمِيعاً إلا صورة اللحم والدم والقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذى هو قانون الجامعة الشهير.

[نشر الجزء الأكبر من هذا المقال في الاهرام ١٩: ابريل ٢٠٠٠]

إشكالية التوفيق بين التعليم العالي والثقافة في الوطن العربي

من قبل أن تختل مؤسسات التعليم العالي متمثلة في الجامعات والمدارس العليا مكانتها المستقرة في المجتمع العربي ارتبط مفهوم التعليم العالي بالثقافة إلى حد كبير حتى أصبح أقرب وصف للمثقف على ألسنة المشغلين بالفکر ما يرادف ما نقوله الآن في وصف الشخص المتميز بثقافة عامة وتعليم جيد بأنه متعلم تعليماً عالياً .. *highly educated*

وحين بدأ التعليم العالي في البلاد العربية يتسع لأعداد لم يكن يتسع لها من قبل كانت أبرز الصيغات المطالبة بالتوريث في هذا التوسيع تستند إلى ضرورة الحفاظ في خريجي الجامعة أو التعليم العالي على مستوى «المثقف» الذي يجمع إلى العلم الرفيع أو الدقيق أو المتبحر عنصر التوجه الرافق للائق بخريج التعليم العالي أو الجامعي ..

بعباره أخرى ضرورة الحفاظ على الرجل «المثقف» في «خريج» التعليم العالي حتى يكون هناك دائماً حد فاصل بين التعليم العالي والتعليم العام يرتبط في النهاية بالقدرة على تبوء المكانة التي لا ينبغي أن يفرط المجتمع أو يتنازل عن قصرها على طائفة من المثقفين الحقيقيين الذين اتيحت لهم فرصة (لابد أن تبقى نادرة أو شبه نادرة) لتلقى تعليم عال وثقافة عالية في ذات الوقت .

هكذا كان المفهوم في استراتيجيات التعليم العالي في البلدان العربية حتى متتصف السبعينيات (في مصر) وربما حتى أواخرها (في بعض بلدان الخليج) حين فوجئت هذه الاستراتيجية نفسها بالحاجة الملحة إلى زيادة أعداد الذين ينبغي أن يتاح لهم تعليم عال (من ناحية) أو الذين يرغبون في هذا التعليم (من ناحية ثانية) أو الذين يجب أن يؤهلوا بمثل هذا التعليم (من ناحية ثالثة) لأن الحاجة القومية في المؤسسات التنموية التي تسارعت في النشوء والازدهار في تلك الفترة صارت (وبأقصى ما يمكن للتاريخ أن يشهده من سرعة) ملحمة إلى الحد الذي لا يطيق الانتظار ..

وهكذا أصبح على التعليم العالي أن يتسع في وقت واحد لثلاث مجموعات كبيرة من المقبولين عليه : مجموعة أولئك الذين استكملوا التعليم العام وليس أمامهم بد من أن يستكملوا التعليم العالي لأنه صار بمثابة الامتداد الطبيعي للطريق .. وبعبارة تقريرية وصفية يمكن القول بأن التعليم العالي صار بمثابة البديل الطبيعي بين البديل المتاحة أمام هؤلاء لأنه أصبح يمثل الطريق الوحيد المعبد جيدا عند نهاية الطريق المعبد السابق عليه .

وفي التوصيف الاجتماعي - كما حدث بالفعل - فإنه يمكن لهذه الطائفة أن تمتد بعاظتها لتشمل أعداداً كبيرة جداً من الإناث الذين اتيح لهم بفضل ازدهار الالتزام المجتمعي تجاه تعليم البنات (الذى لم يؤخذ به في معظم البلدان العربية إلا منذ الخمسينات أو الستينات على أقصى تقدير) وهكذا أصبحت للإناث في الفصول الدراسية أماكن متساوية للأماكن التي يشغلها الذكور بعدما كانت النسبة قبل عشرين عاماً لا تتعدي ١٠٪ على أحسن تقدير ..

وأصبح على التعليم في البلدان العربية أن يستوعب كذلك المواطنين الطامحين إلى أن يوفر لهم التعليم الوظيفة والدخل .. وعلى حين كانت الوظيفة والدخل فيما قبل سنوات عشر متاحة بنسبة أكبر للشهادات الأدنى فإن نهر

الحضارة المتدايق ، وسياسات التحضر والتحضر المتسارعة أصبحت تفرض اليوم أن تكون الحاجة أكثر إلحاحاً إلى الشهادات الأعلى .. بل إنه أصبح من الطبيعي أن تطرد الشهادة الأعلى الشهادة الأدنى عند التسابق على شغل ذات الوظيفة .. ولم لا ؟

كذلك - ومن ناحية ثالثة - فقد أصبح على التعليم العالي في البلدان العربية أن يهيئ وبأقصى ما يمكن من سرعة الكوادر الشابة القادرة على تحمل المسؤولية في المؤسسات الوطنية الناشئة في المجالات الحضارية الجديدة بدءاً بمؤسسات الإعلام والإنتاج الفني والثقافي ومروراً بمؤسسات الخدمة المتطورة (أو المجبرة على التطور المستمر) في المطارات والموانئ والفنادق .. الخ ، وانتهاء بمؤسسات الصناعية العملاقة المرتبطة بالصناعات البترولية على سبيل المثال .

على هذا النحو نشأت (وبسرعة لم تكن معهودة من قبل) وما تزال تنشأ مؤسسات متعددة ومتنوعة للتعليم العالي بحيث نجح الوطن العربي بالفعل في أن يستكمل كثيراً من الهياكل الفاعلة (والفعالة في بعض الأحيان) في الدوائر المتدخلة في هذا المحيط التنموي وقد كان هذا أحد الانجازات البارزة للمؤسسات التنموية العربية بقدر ما كان يمثل نجاحاً دعوة يحسب للحكومات العربية التي تحمل أنداراً متضاغفة من النقد دون أن تخاطي بالثناء على كثير من الانجازات .

على أنه فيما يتعلق بمؤسسات التعليم نفسها فإن العين لاتخطئ قدرات بارزة على النجاح في التوسيع والتتمدد والتجدد في مؤسسات غضة الإهاب وينفس القدر وربما أكثر فقد استطاعت مؤسسات قديمة قائمة أن توسيع على عدة محاور بحيث ولدت بطريقة قريبة في طبيعتها وأليتها من التكاثر البيولوجي مؤسسات جديدة أضافت إلى ما هو قائم ومنجز بالفعل .

وليس من شأن هذا المقال أن يناقش حدود ومدى ما حصل من إنجاز في هذا المجال ، وإن كان يعتقد أن الرأي العام في محيط التعليم العالي يقدر تماماً حجم

الإيجابيات في الانجازات التي قامت على أرض الواقع في الوطن العربي في هذا الصدد .. مهما ووجه البعض الانتقادات سواء البناء أو حتى المكتفية بالهجوم إلى بعض هذه المؤسسات في بعض الجزئيات التي هي في رأي الشخص لا تتعذر أن تكون من قبيل العيوب الصغيرة التي تلازم الانجازات الكبيرة .

يبدأنا لابد أن نخرج من هذه المقدمة شبه التاريخية التي صورت لنا وضعاً متميزاً للتعليم العالي في منطقة محددة في فترة محددة من الحاضر إلى طرح تصوراتنا عن المدى الذي يجب أن ترتبط فيه الثقافة العامة ببرامج هذا التعليم العالي .

ما هو المقصود بالثقافة :

يطلق لفظ الثقافة عادة على الجانب العقلاني من المدنية أو الحضارة، وبالتالي يمكن تعريفه على أنه مجموعة الأعراف والطرق والنظم والتقاليد التي تميز جماعة أو أمة أو سلالة عرقية عن غيرها .

وعلى مستوى الفرد يطلق اللفظ على درجة التقدم العقلاني التي حازها، بصرف النظر بالطبع عن مستويات الدراسة التي أنجزها . ومنذ وقت طويل تعدد التعريفات لهذا اللفظ حتى إنه في مطلع الخمسينيات حصر عمالان من علماء الأنثروبولوجيا الأمريكية مائة وخمسين تعريفاً للثقافة .

وتلقى التعريفات المختلفة أضواء على المراد باللفظ الذي يفهمه العامة بأكثر مما يفهمون تعريفه، ويمكن لناتأمل ما توحى به تعريفات مهمة من قبيل أن مفهوم الثقافة يشير إلى كل ما يصدر عن الإنسان من إبداع أو إنجاز فكري أو أدبي أو علمي أو فني .

أما المفهوم الأنثروبولوجي للثقافة فهو أكثر شمولاً، ويعد الثقافة حصيلة كل النشاط البشري الاجتماعي في مجتمع معين، ويستتبع هذا أن لكل مجتمع

ثقافته الخاصة المميزة، بصرف النظر عن مدى تقدم ذلك المجتمع أو تأخره. ويتميز هذا المفهوم بعده عن تحويل الثقافة بالمضمونات القيمية وإن اعترف بأن لكل ثقافة نسقها الخاص من القيم والمعايير.

وفي مقابل هذا المفهوم الأنثربولوجي الواسع نجد مفاهيم كثيرة أكثر تحديداً، فكثيراً ما تستخدم الثقافة للإشارة إلى النشاط الاجتماعي الذهني والفنى، وفي أحيان أخرى إلى النشاط الفنى وحده أو النشاط الأدبى والفنى دون النشاط العلمي الذى يعده البعض غير خاضع لأنماط الثقافات باعتباره مرتكزاً على حقائق مطلقة بعيدة عن التأثر بالذوق أو البيئة أو الموروثات جمياً.

ويتضح هذا المفهوم بطريقة بيرقراطية فى مصر حين تمنح أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ومن قبل (المجلس الأعلى للعلوم) جوائز الدولة فى العلوم، على حين يمنع المجلس الأعلى للثقافة نفس الجوائز فى الآداب والفنون، وتضاف إليها العلوم الاجتماعية، (وقد كان هذا قائماً منذ كان المجلس السابق مجلساً للفنون والأداب والعلوم الاجتماعية) ..

وتأخذ كثير من البلدان العربية بمثل هذا التقسيم مع اختلافات طفيفة، فعلى حين تعد العمارة فناً من الفنون، فإنها في أحيان كثيرة تعامل على أنها علم هندسى يتبع بالتالى العلوم ومجالسها لا الفنون. وقد ذكرنا العمارة بالذات لأنها أحد المكونات البارزة للثقافة القومية، بل ربما كانت بمثابة أولى مقومات تكوين الفكرة عن الثقافة لدى الآخرين الذين يطلعون عليها للوهلة الأولى.

ومن تعريفات الثقافة الأخرى التى تلق الضوء على معناها أنها مجموع العادات والفنون والعلوم والسلوك الدينى والسياسي منظوراً إليها ككل متمايز يميز مجتمعاً عن آخر. ومن ثم يمكن فهم تعبيرات مثل «الصراع الثقافى» للتعبير عن الصراع أو التسابق بين ثقافتين متجاورتين، أو التغير والارتقاء في عدة جوانب من النمط الثقافى.

كما يمكن استخدام لفظ الثقافة للدلالة على الجوانب العقلية والفنية للحياة، في مقابل الجوانب المادية والتكنولوجية لها، ومن ثم تصبح الثقافة بمتانتها بمثابة نمط كل الترتيبات - المادية أو السلوكية - التي يتحقق من خلالها مجتمع معين لأعضائه إشباعات أكبر مما يستطيعون تحقيقه في حالة مجرد الطبيعة.

ويميز بعض الباحثين بين ثقافة مادية تشمل العدد والأدوات والسلع الاستهلاكية والتكنولوجيا وثقافة لا مادية تشمل القيم والتقاليد والمنظمات والتنظيم الاجتماعي، وتنطوى الثقافة على اكتساب وسائل اتصال (اللغة، المطالعات، الكتابات) وأدوات عمل معينة، وأفكار وأعمال مثل الحساب، وعلى زاد ضخم من المعرفة والاعتقاد، وعلى منظومة من القيم، وعلى توجه ميول خاص ملازم، ويمكن لكل هذا أن يكتمل ويرتقي بتربيته متخصصة قليلاً أو كثيراً، وتدريب يسمح باستفادة اجتماعية بالأنشطة الفردية.

ويرى الأنثربولوجيون أن الثقافة تميز وتستقل عن الأفراد الذين يحملونها ويمارسونها في حياتهم اليومية، فعناصر الثقافة تكتسب بالتعلم من المجتمع المعاش، على اعتبار أن الثقافة هي جماع التراث الاجتماعي المتراكم على مر العصور.. وعلى هذا يُعد هؤلاء عن الثقافة كل ما هو غريزى أو فطري أو موروث بيولوجي.

ما هو المقصود بالثقافة العامة في الوطن العربي؟ :

لا شك أن مفهوم الثقافة العامة - كما رأينا - من المفاهيم القابلة للتغير من بيته إلى آخر ولا يقف هذا التغير عند حدود المكونات التي تكون منها هذه الثقافة أو «الكيف» الذي يميزها بما يرفع من قدرها أو يسمها بما يجعلها شيئاً واضحاً ومحدداً ، وإنما هو يتعدى ذلك إلى الكل أيضاً حيث تباين الأقدار التي تسهم بها المكونات المختلفة للثقافة العامة تبعاً لعوامل اللغة والتاريخ والطوبغرافيا والعقيدة الدينية والمذاهب السياسية والنمط الاقتصادي والتراث القومي ... الخ ، بل إن

التعريف التقريري للثقافة العامة قد يختلف تماماً بين بلدان متجاورين تماماً وربما في نفس القطر ، ولهذا فإن من البدهيات العملية مثل ما نتناقش فيه اليوم أن يتم اتفاق مبدئي على عناصر محددة (ودينامية في نفس الوقت) تكون كفيلة بأن تكون مع بعضها الجانب المعرفي الذي يمكن أن يسمى بالثقافة العامة والذي يصبح من الضروري (أو من المستحب .. أو من الواجب) توافره في الجامعى قبل أن يتخرج .

على هذا النحو يمكن لكثيرين منا أن يتصوروا الآفاق المتصورة للثقافة العامة في التعليم العالى في البلدان العربية على أنها الثقافة الكفيلة بتوافر حدود دنيا من

١ - الإمام التام بالتاريخ القومى .. ومن البدھى أن هذا يشمل هذا التاريخ الاسلامي العام بصفة مشتركة بين كل الشعوب والأقطار العربية مع التركيز بالطبع على دور كل شعب من هذه الشعوب في هذا الاطار العام .. كما يقتضى هذا الإمام بحضارات الشرق الأدنى القديم بصفات متفاوته تبعاً للأقطار العربية المختلفة التي كانت لها أدوار بارزة ومتميزة في هذا الاطار .

٢ - البيانات السماوية (وغير السماوية) والفهم الواضح للفرق الأساسية بين المذاهب المسيحية المختلفة ، وكذلك بين مذاهب الفقة الاسلامى الأساسية ، والفرق الاسلامية المشتركة والإمام بفكرة وافية عن التصوف والفرق .

٣ - الأعمال الخالدة في الأدب الانساني ، ولا بد من الاحاطة العميقه بفصول (أو فقرات على الأقل) من الإلياذة والأوديسا والشاهنامة والكوميديا الإلهية والشكسبيريات ومسرح راسين والأعمال الروائية المتميزة في جيل النهضة بالإضافة إلى معرفة عميقه بالمعتقدات والثقافتين وأشعار المتنبي

والمعرى والبحترى وأبى تمام وكتابات الجاحظ وعبد الحميد الكاتب
والتوحيدى ... وحتى البارودى شوقى وحافظ وطه حسين والعقاد وأحمد
أمين ... الخ .

٤ - الإحاطة بتطور الفن عبر العصور ، وتنمية حاسة إدراك التمايز بين
المدارس الأدبية المختلفة ، ونشأة المذاهب النقدية للفن ، وارتباط الفن
بالحياة وعصور النهضة والانحطاط فى الحضارات المتعاقبة .

٥ - فهم أساسيات الاقتصاد المعاصر ، بحيث يمكن للجامعي الفهم والتميز
بين سعر الفائدة المعلن وسعر الفائدة الحقيقى ، بين التضخم والازدهار ،
بين الائتمان والاستثمار والخدمة المصرفية ، بين تحريك سعر الفائدة
وخفض العملة الخ .

٦ - الإلمام بأساسيات التعامل مع الكمبيوتر والحسابات الآلية في المجالات
الأربعة الرئيسية لتطبيقات الحاسوب : جداول الحسابات ، قواعد البيانات ،
معالجة الكلمات ، الرسوم ... الخ .

٧ - مبادئ الصحة العامة ، والاسعافات الأولية ، وطرق الوقاية والمعالجة
المختلفة للأمراض بصفة عامة ودور الأجهزة الحديثة في العلاج ومداه .

٨ - فكرة ذكية عن التوازنات السياسية لدول العالم . وعن مواقعها وعواصمها
ولغاتها ولهجاتها وديانتها ، والنتائج المترسبة من الحروب العالمية ..
والأحلاف والتكتلات الدولية ودورها في السياسة الدولية .

٩ - إلمام واعية بالتاريخ الانساني ودور الحروب والأديان والدعوات
والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في صياغة هذا التاريخ على النحو

الذى نعيشه اليوم .

١٠ - معرفة رفيعة بالرياضيات الأولى وال محلية وقواعدها وتاريخها .

ولعل هذا يدفعنا إلى التساؤل عن السبل الكفيلة بتحقيق القدر المرغوب من
لام الجامعيين بالثقافة العامة :

١ - كالعادة في تحقيق الأهداف النبيلة من خلال وسائل تشريعية أو قانونية
فلربما نجد أنفسنا في البداية مضطرين إلى انتهاج الوسائل البيروقراطية الكفيلة
بادماج الثقافة العامة في المقررات الدراسية ولو إلى حين .. وقد نصدر في هذه
الروح عن افتئاعنا بأنه من الممكن تربية الفضائل بالتفكير حتى تصبح عادة . ولهذا
فإن المخطط الواعي لا يمانع في إضافة بضع ساعات إلى المقررات الدراسية
لتستوعب مثل هذه الجوانب من مكونات الثقافة العامة .

٢ - ييد أن هناك أسلوباً آخر ربما يكون أجدى وأكثر توافقاً مع مرحلة التعليم
الجامعي أو العالي وهو أن يُنهي الطلاب منذ أول العام الدراسي إلى أنهم سيؤدون
امتحانات في نهاية العام في عدد من كتب الثقافة العامة التي لا تستدعي
تخصيص ساعات دراسية لها في المنهج الدراسي وإن كانت موجودة في
الامتحانات العامة .. وهكذا يمكن بشئ من التقرير والتتجاوز بلورة الفرق بين
الثقافة العامة وبين التعليم العالي النظامي بذكاء شديد في نفس الوقت الذي يبقى
للثقافة العامة مكان أكيد ويأرث في مقومات النجاح والتفوق من دون إلقاء أعباء
إضافية على المعامل أو المدرجات أو هيئات التدريس أو الموازنات المالية ... الخ .

وعلى سبيل المثال فإنه يمكن لنا أن نشير إلى بعض الكتب الممتازة التي تستطيع
الجامعة بها أن تضمن مستوى ثقافياً ممتازاً لخريجيها .. فهوسع الجامعة أن تقرر
كتاب الدكتور احمد بدوى «في موكب الشمس» كمرجع للثقافة العامة عن

التاريخ الفرعوني ، وأن تعهد إلى الطلاب بقراءة بعض كتب أحمد أمين لللامام بال تاريخ الاسلامي ... وهكذا .

٣ - ومع تقدم الزمن وتنامي تقدير أهمية الثقافة العامة في نفوس الأجيال المتواصلة من الجامعيين يصبح من البسيط على الجامعة أن تستن من النظم ما تبدأ به تعديل لوائحها بحيث تصبح مواد الثقافة العامة من المواد المرجحة للتقدير العام بكل ما يترتب على ذلك من فوائد للطالب الذي أثبت أنه متعلم تعليماً عالياً بالفعل ..

بيد أن مثل هذا المعاذ يطلب أن تكون البيئة العامة خارج الجامعة قد شارت قدرة أرفع على اختيار الأكثرين فعلاً لسير الحياة ، وألا تكون الوظائف العامة مجرد أنماط تكرارية لا تتطلب من الخريجين إلا مجرد أنماط تكرارية أيضاً !! .

٤ - وباءاً من الآن يمكن لنا أن نضع من التشريعات ما يمكن المجتمع من أن يحقق رغبته وأمنيته في أن تكون مواد الثقافة العامة من المواد المضافة للتقدير العام (لاحظ الفرق بين هذه الخطوة وبين الخطوة التي أشرت إليها في البند ثالثاً الذي يقف عند حدود أن تكون مرجحة فحسب وليس مكونة للتقدير) .

بهذا يمكن للطالب الطموح إلى شغل مواقع هيئات التدريس أو إلى الاستفادة من فرص الدراسات العليا المحددة أن يهوي نفسه بدءاً من مرحلة مبكرة في دراسة الجامعية للمرحلة الدراسية الرابعة المتمثلة في الدراسات العليا بالأكثار من معارفه العامة .

وبهذا يصبح هذا الأكثار هو المحك الحقيقي للانضمام إلى الركب الجامعي في مرحلة الدراسات العليا ومن حسن الحظ أن التعليم العسكري العالي في بلادنا العربية يأخذ بمثل هذا المبدأ منذ مرحلة مبكرة ، ويتاح التفوق للمتقدمين في الألعاب الرياضية بفضل اسهام درجات هذه الرياضيات البدنية في المجموع الكلى

الذى يرب على أساسه الناجحون وتظل أقدماهم ترتب عليه حتى تقاعدهم..
وفي كل الأحوال ينبغي لنا أن نتبه إلى أهمية تنمية السياسات العامة على
نشر الثقافة العامة بين الجامعيين :

١ - فلابد من العناية بوجود مكتبة عامة في كل حرم جامعى وليس في كل
جامعة فحسب ، ويقتضى هذا إنشاء أكثر من مكتبة مركزية في كل جامعة إذا
تعددت الأحرام الجامعية ولا بد من العناية بتزويد هذه المكتبة وتجديدها بكل ما من
 شأنه أن يرتفع بمستوى الثقافة العامة ، ولا بد من توجيه الجهود نحو تسهيل عملية
 الاستعارة من هذه المكتبة وإطالة مدتتها وزيادة عدد الكتب التي يباح استعارتها
 إلى عشرة على الأقل (بل إن بعض الجامعات الأمريكية لاتضع حدوداً
 للاستعارة معتمدة على امكانية الاتصال التليفوني لاستعادة الكتاب المعارض في أي
 وقت) ويستلزم هذا إدارة دينامية نشطة واعية ، واعتمادات غير قليلة [وغير
 كثيرة أيضاً] من السيولة النقدية تظل متاحة باستمرار تحت تصرف الإدارات
 العليا المسئولة عن المكتبات الجامعية .

٢ - لابد من العناية الحذرية بوسائل المعرفة المتعددة (الأفلام والشرائح
 والميكروفيس والميكروفيلم والفيديو وأقراص الليزر وبرامج الحاسوب الآلى
 والانترنت) دون أن تنفق أموال طائلة على هذه الوسائل حين تكون وهى
 مستحدثة مرتفعة الثمن محدودة الفائدة إذا ما قورنت بالأجيال التالية من
 المنتجات التكنولوجية بدون جدوى حقيقة .

٣ - تشجيع إنشاء جوائز جامعية سنوية تمنح في مجالات الثقافة العامة على
 ثلاث مستويات : (مستوى مساهمة المستغلين بالثقافة العامة خارج الجامعة . ثم
 مستوى هيئات التدريس . ثم مستوى الطلاب) .

٤ - الحرص على إتاحة أماكن متميزة العمارة والتشييد كفيلة بمارسة النشاط

الطلابى فى المجالات الاجتماعية والرياضية ، وقد كان فى جامعة القاهرة على سبيل المثال مبنى كامل لنشاط اتحاد الطلاب (حول جزء كبير منه فيما بعد إلى مكاتب إدارية كما هي العادة فى التضخم البالغ وقاراً الذى واكب الثورة المصرية) ..

وكانت كلية طب قصر العينى تضم حماماً للسباحة أصبح عنصراً للمزايدة بين الجماعات الإسلامية وغيرها ... وهكذا ..

وتأتى أهمية هذه الفكرة من ما يمكن أن نسميه الاقتناع العام بحتمية أن يصطبغ النشاط الطلابى أو الشبابى فى داخل الجامعة بصبغة واضحة تحمل سمات مجتمع الجامعة من جميع النواحي .. ومن البدهى أن الشريحة السنوية لطلاب الجامعة سوف تمارس نشاطها على أية صورة ..

ولكن وجود منافذ لهذا النشاط داخل أسوار الجامعة يظل بمثابة العامل المحدد الكفيل برفع مستوى من ناحية واضفاء طابع الثقافة الرفيعة عليه ، والإ فانه سوف يصطبغ بصبغات مختلفة أقل قيمة وفائدة من ناحية أخرى ، ثم ينبغي وهذا هو الأهم إتاحة الفرصة الحقيقية والمثمرة لكل طلاب التعليم العالى لممارسة ما يودون أن يمارسوه من نشاط اقتداء بزملائهم الذين سبقوهم إلى هذا النشاط ، وهكذا يمكن لجوانب الثقافة والنشاط الانساني بمعناها الواسع أن تجد سبيلاً إلى أن تزدهر في الجامعة .

٥ - المحرص فى اختيار المعيدين (وهيئات التدريس عند تعينهم لأول مرة) على أن يكونوا من طائفة المثقفين أو على أقل تقدير من الذين يسيرون فى هذا السبيل بخطوات واضحة ، والحذر كل الحذر من الديماجوجيين وذوى الثقافات الزائفة ، والعمل فى ذات الوقت وبسرعة مدرورة على إعداد البرامج الكفيلة ، بما يمكن لنا أن نطلق عليه تجاوزاً أو تقريراً اسعاف اعضاء هيئات التدريس الحاليين بدورات مكثفة تعينهم على أن يتداركوا ما فى ثقافتهم العامة من نقص ..

ولابد لنوادى هيئة التدريس وجمعياتهم من لعب دور متجدد فيما يسمى بالتعليم المستمر وتعليم الكبار من خلال ندوات مستمرة ومنظمة ..

ومن خلال توجيهه جزء من الميزانيات المتوفرة في هذه النوادى والدعم المتاح لها من أجل تحقيق النجاح المنشود في تقييف هيئات التدريس وشبابهم يوماً بعد يوم .

٦ - إتاحة الفرصة لكل عضو من أعضاء هيئات التدريس والطلاب للحصول على مجموعات من الكتب الثقافية العامة في حدود مبلغ معين (مائة دولار مثلاً) خصماً من موازنة الجامعة على أن يكون لهؤلاء الحق في أن يحتفظوا بما يريدون الاحتفاظ به من هذه الكتب لأنفسهم أو يودعونها مكتبة الجامعة لتضاف إلى رصيدها ، والانطلاق من هذا إلى إقرار سياسة تشجيع الجامعيين جميعاً على اقتناء مكتبات ، وتوفير غاذج غطية من أناث المكتبات والمكتبات الكفيلة باضافة بعد الحضاري إلى بيوتهم ..

وإذا لم يكن من المتوفر اليوم تقديم مثل هذا الدعم فلا أقل من السعي لدى دور النشر الكبيرة من أجل توفير تخفيضات خاصة بوجب بطاقات الجامعة ، حتى ولو اقتضى هذا توجيه معونات غير مباشرة إلى هذه الدور في مقابل تشجيع مثل هذا الهدف النبيل .

٧ - تحصيص وقت معين من الأوقات الحيوية والممتازة في الجدول الأسبوعي للمحاضرات حيث تضمن الجامعة وجود أكبر عدد من الجامعيين وذلك ليكون بمثابة الوقت المخصص لمحاضرة أسبوعية يُدعى إليها أحد نجوم الفكر في المجتمع وبذل الجهد الصادق لأن تكون هذه المحاضرة على الدوام أحد ابرز أنشطة الجامعة في المجتمع المحيط بها والحرص على حيوية هذه المواسم الثقافية بحيث يتناقل المجتمع صداتها .

ويستلزم هذا أن يتولى مجلس الجامعة تكليف أحد رجال الجامعة المتميزين في المجتمع الثقافي (أو أكثر من واحد) بتنظيم التعاون مع الشخصيات الفكرية البارزة في الحياة العامة لضمان تدفق حيوية هذه المحاضرة أسبوعاً بعد أسبوع. وفي الجامعات ذات الأعداد الكبيرة ينبغي أن تناح مثل هذه الفرصة في كل كلية أو في كل حرم جامعي على الأقل.

٨ - الاتجاه تدريجياً إلى زيادة عدد ما يسمى بالأعضاء من خارج الجامعة في مجالس الجامعة ومجالس الكليات، وأن تتأثر عوامل اختيار هؤلاء الأعضاء بقدر أكبر بالبعد الثقافي للجامعة وبحلقة ارتباط الجامعة بالثقافة العامة والواقعية من حولها حتى لا تحول الجامعة إلى برج عاجي (أونحاشي) يذهب إليه هؤلاء لمجرد الاستطلاع ، وإنما كي تصبح بثابة قلعة تحمى بأسوارها المجتمع الذي تطل عليه من كل التيارات التي قد يصادفها نجاح مرحلٍ خطير أو قلق يمكن أن يؤثر على البيان الفكري للحياة الجامعية .

٩ - تعميق وتوسيع علاقات التآخي بين الكليات الجامعية والمؤسسات الخدمية والانتاجية في المجتمع ، بحيث يصبح طالب قسم علم الاجتماع مثلاً على دراية كاملة بكل ما تقوم به مؤسسات الخدمة الاجتماعية في المجتمع من حوله (بدءاً من رعاية الأحداث وحتى مصلحة السجون) وبحيث تحول أفكاره النظرية والعلمية بالتدريج إلى ثقافة يستطيع في المستقبل أن يضيف بها إلى الثقافة العامة التي سيواجهها في المجتمع وبحيث ينمو في شخصيته بعد إنسانٍ غير متخاذل ولا فلت !!

تطوير الجامعة من أجل الارتقاء بخريجيها

سأبدأ بداية مباشرةً، وهي القول إن كثيراً من المفكرين المصريين يودون لو أن الجامعة عادت إلى مستواها في الأربعينيات حينما كانت تخرج عدداً ليس بالكثير لكنه متميز إلى أبعد الحدود.

وأسأل فأقول إن هؤلاء أنفسهم يكادون يؤمنون أن هذا أصبح شبه مستحيل في ظل تدني المستويات التي تلتحق بالجامعة.

ومع هذا فإن المجتمع المصري يعني اليوم حالة شديدة من الخداع حين يقال إن الجامعة لا تزال تخرج النابحين والتوابغ ويشار إلى أسماء محددة في كل دفعة من الدفعات التي تخرج من الجامعة، وأكثر من هذا فإن المجتمع الجامعي نفسه يقع ضحية هذا الخداع، فترى العميد يقنع المعيدين أن الجامعة أدت دورها والدليل على هذا هو وجودهم هم أنفسهم ..

ويؤسفني أن الحقيقة لا تقول بهذا، فنبوغ المعيدين لا يعني أن الجامعة حققت وظيفتها ولا يدل دلالة قاطعة ولا ظنية على نجاح الجامعة في أداء هذه الوظيفة.

ومن حسن الحظ أن كثيراً من الأساتذة يلقنون تلاميذهم في وسط محاضراتهم الآن هذه الحقيقة التي أدركوها مع الزمن فيقولون لهم بصوت عال: إن واحداً

فقط في المحاضرة كلها من بين الألف أو من هم أكثر هو الذي يرجى منه النفع ..
ومع هذا فلابد من محاضرة ألف جميماً لأن القانون العلمي لا يحدد هذا
الواحد إلا عند نهاية السباق!

هذه هي الصورة التي يكاد الإجماع أن ينعقد على الإيمان بها اليوم حتى
أصبحنا وقد فقدنا الأمل في تطوير الجامعة لأنها أصبحت في نظرنا مستودعات
وقتية تمر بها جموع متراصدة ومتكدسة من طلاب حصلوا على المؤهل الكفيل لهم
بدخولها، سواء كان هو الثانوية العامة أو الثانويات الموازية ..

ولولا أن الجامعة خطوة من خطوات كثيرة تقود اتجاه الجموع إليها لانصرف
عنها هؤلاء إلى البدائل الكفيلة بتنميتهم بشرياً وعقلياً وحضارياً على نحو ما هو
متاح لأمثالهم في المجتمعات الغربية، أو المجتمعات الأكثر تقدماً، لكن ظروف
كثيرة تجمعت وانتهت بمجموع الشباب المصري إلى هذه القناة، ولا بد لنا على كل
حال أن نحول هذه الظاهرة إلى المسار الأمثل من أجل إفاده المجتمع بأغلب ما فيه
وهو ثروته البشرية.



هل يمكن إذن أن نحول الجامعة بالتطوير إلى شيء آخر أكثر فائدة مما هو متاح
الآن بالفعل؟

هل يمكن أن نعود بخريج الجامعة إلى مستوى خريج الأربعينيات؟
الإجابة تقول إن هذا لا يزال ممكناً، وإن الإمكانيات المتاحة لنا كفيلة بالمساعدة

على تحقيقه إذا ما وضعنا مجموعة من الضوابط على نظمنا التقليدية الحالية.

- (١) تقليل الأعداد الكبيرة في الكليات ذات الأعداد الكبيرة، ومن حسن الحظ أنها كليات معدودة وأقسامها التي تستهوي هذه الأعداد الكبيرة معروفة، وسواء تم هذا بطريقة الانقسام الثنائي أو بطريقة إعادة توزيع الأعداد من خلال مجالس الكليات والجامعات والمجلس الأعلى للجامعات نفسه، فهي خطوة لا بد منها لتهيئة المناخ الجامعي الكفيل بوجود علاقة بين الطالب وأساتذته ومعاونيه، ولا بد من الوصول بالتدريج إلى معدلات العالم كله بعيداً عن أرقام العشرة آلاف في الدفعه الواحدة.
- (٢) يأتي بعد هذا العودة إلى البدويات، فلابد أن تكون هناك محاضرة حقيقة وفصول دراسية حقيقة وجداول حقيقة بعيداً عن كل الأوهام الورقية المرتبطة بالأجر الإضافي وما شابه ذلك.
- (٣) التخلص من الالتزام بمعدلات عالية لنسب النجاح في امتحانات النقل والسنوات النهائية.. بل والتخلص نهائياً عن حساب هذه النسب، فضلاً عن إعلانها في الصحف أو حتى في الكليات نفسها والعودة إلى منطق أن هذا اجتاز الامتحان لأنه قادر عليه لأن المكان لا بد أن يُخلص بسرعة وأوتوماتيكية للدفعات التالية..

ومن حسن الحظ أن النظام الجامعي المصري نفسه عرف كليات اشتهرت لفترات طويلة بنسب نجاح لا تتجاوز عشرة في المائة، ومع هذا ظل خريجوها يحملون باقتدار وثقة مشاعل الحضارة، ولم يتركها طلابها إلا بعد أن أكملوا علمهم سواء في ثمانى سنوات أو أكثر، لكنهم تخرجوا وهم معترزون بالشهادة الجامعية التي بذلوا فيها جهدهم حتى استوعبوا ما كان لا بد لهم أن يستوعبوه..

أليس هذا أفضـل من خريـج يحمل الشهـادة ولا يـحمل العـلم، وـهو في نفسـ الوقت يـعاني عـقدـة الـكـبـرـ أن يـسـألـ أو يـسـتـزـيدـ من العـلمـ.

(٤) التخلـى عن نظمـ الـامـتحـانـاتـ المـزـقةـ لـلـعـامـ، وـهـىـ النـظـمـ التـىـ وـضـعـتـ نـتـيـجـةـ قـصـورـ فـهـمـ سـيـاسـىـ فـىـ مـرـحـلـةـ مـنـ المـراـحلـ لـإـظـهـارـ قـدـرـةـ أـصـحـابـهاـ عـلـىـ وـضـعـ نـظـمـ كـفـيـلـةـ بـشـغـلـ الطـلـابـ عـنـ التـفـكـيرـ فـىـ الـعـمـلـ السـيـاسـىـ مـعـ أـنـ الـوسـائـلـ الـأـخـرىـ الـكـفـيـلـةـ بـتـحـقـيقـ هـذـاـ الـهـدـفـ الـمـشـكـوـكـ فـىـ جـدـواـهـ كـثـيرـةـ (ـحتـىـ عـلـىـ مـسـطـوـىـ نـظـمـ الـامـتحـانـاتـ).

(٥) التخلـىـ نـهـائـياـ عـنـ قـوـاءـدـ الرـأـفـةـ مـهـماـ يـكـنـ الـأـمـرـ، وـفـىـ المـقـابـلـ فـلـابـدـ أـيـضاـ مـنـ التـخلـىـ عـنـ النـصـوصـ الـأـقـلـ ذـكـاءـ التـىـ وـضـعـتـ فـىـ قـوـانـينـ الـجـامـعـةـ وـأـقـحـمـتـ مـحدـدـةـ عـدـدـاـ مـحدـدـاـ مـنـ السـنـوـاتـ لـلـبـقاءـ لـلـإـعـادـةـ فـىـ كـلـ فـرـقـةـ دـرـاسـيـةـ، وـهـوـ التـشـرـيعـ الـذـىـ يـجـعـلـ كـثـيرـاـ مـنـ الـمـسـؤـلـينـ عـنـ التـعـلـيمـ الجـامـعـىـ يـجـاهـرـونـ بـأـنـ الرـأـفـةـ تـمـثـلـ الـبـدـيلـ الـوـحـيدـ المـتـاحـ لـلـتـغلـبـ عـلـىـ الـأـزـمـةـ النـاشـئـةـ مـنـ تـطـيـقـ الـقـوـاءـدـ وـالـقـوـانـينـ الـخـاصـةـ باـسـتـنـفـادـ مـرـاتـ الرـسـوبـ مـعـ مـحـدـودـيـةـ الـأـماـكـنـ وـتـوـالـىـ الدـفـعـاتـ. وـعـنـدـىـ أـنـهـ لـاـ مـنـاصـ مـنـ إـلـغـاءـ كـلـ قـوـاءـدـ الرـأـفـةـ وـمـاـ يـتـعـلـقـ بـهـاـ حـتـىـ لـوـ تـرـكـناـ الـقـانـونـ مـفـتوـحاـ بـحـيثـ يـبـقـىـ الرـاسـبـ فـىـ السـنـةـ الـأـولـىـ الـجـامـعـيـةـ حـتـىـ نـهـائـيـةـ عـمـرـهـ (ـكـطـالـبـ مـنـ الـخـارـجـ وـلـيـسـ كـطـالـبـ مـقـيدـ لـهـ كـلـ حـقـوقـ الـطـالـبـ النـظـامـيـ الـطـازـجـ FRESH MANـ).

(٦) أـظـنـ أـنـ كـلـ الـقـرـاءـ يـدـرـكـونـ أـنـ كـلـ هـذـاـ لـاـ يـحـقـقـ اـرـتـقاءـ بـمـسـطـوـىـ الـخـرـيجـ إـذـاـ لـمـ نـعـنـ الـعـنـيـةـ الـكـافـيـةـ بـالـأـدـاءـ الـجـامـعـيـ نفسـهـ وـهـوـ مـوـضـوعـ آـخـرـ وـإـذـاـ لـمـ نـعـنـ بـمـدـخـلـاتـ الـتـعـلـيمـ الـجـامـعـيـ وـهـوـ مـوـضـوعـ ثـالـثـ. لـكـنـ الـإـلـحـاحـ عـلـىـ تـنـاـولـ جـزـئـيـةـ وـاحـدـةـ مـنـ الـقـانـونـ الـجـديـدـ لـلـجـامـعـاتـ غـيـرـ الـحـدـيـثـ الـجـادـ وـالـمـطلـوبـ عـنـ مـثـلـ هـذـاـ الـمـوـضـوعـ الـجوـهـرـىـ.

تطوير الجامعة وعقبة محدودية الموارد

في أحيان كثيرة تغيب الفكرة عن الأكاديميين والثقفين ، ولكنها تكون حاضرة في ذهن رجل الشارع ، وليس هذا بغرير على طبيعة الإنسانية ، والعقل البشري ، بل ربما كان هذا هو الأفضل من أجل الحياة نفسها وحتى لا يظن المشتغلون بالعلم في أي لحظة أنهم وصلوا إلى كل شيء ، أو أن علمهم كفيل لهم بالوصول إلى كل صواب ..

وربما يدفعني هذا إلى أن أقول إنه يبدو أن مثل هذا «التناقض الظاهر» هو إحدى نعم الله سبحانه وتعالى على العقل البشري والتفكير الإنساني .

لعلى أخلص من هذه المقدمة إلى خطورة استمرار التفكير المسترسل فى إصلاح أحوال الجامعات المصرية عن طريق زيادة الموارد ، وأنا أعتقد أن المجتمع لن يتقبل منا أى استمرار فى سياسة طلب المزيد من الموارد من أجل إصلاح الجامعة ، لأن هناك عوامل حاكمة للموارد المحدودة وكيفية توزيعها بنسب معقولة وتناسب مطلوب على القطاعات المختلفة ، سواء من أجل الخدمات أو من أجل التنمية ..

وربما لا يشغل الرأى العام باله بزيادة الموازنات المخصصة للجامعة من مiliارين إلى أربعة مليارات أو إلى ثمانية مليارات ، لأن شعبنا غير مغرم بالأرقام ولا

.. بحفظها ..

ولكن الخطورة تكمن إذا ما انتبه صاحب مصلحة من كبار المسؤولين عن الشركات المنفذة لمشروعات المرافق مثلاً إلى أن الإنفاق على الجامعة في مصر يوازي عشرة أضعاف الإنفاق على مرفق معين، على حين أن القاعدة في أمريكا وأوروبا أن الإنفاق على هذا المرفق يتوازن مع الإنفاق على الجامعات.

عندئذ سيتبه الرأي العام وربما يطالب بتحفيض الميزانيات المخصصة للجامعات المصرية، بينما نحن أعضاء هيئات التدريس لا نزال نعاني من أن مخصصاتنا المالية أقل بكثير من نظرائنا في الخارج وما نستحقه، وما هو مطلوب منا في المجتمع.

وكل هذا صحيح، لكن المشكلة في الإهدار المستمر لكل موارد وطاقات الجامعة على نحو ما بينت لزملائي وللرأي العام في مقالات وأحاديث ..

ويكفي - على سبيل المثال - أن إنجازات مجالسنا الجامعية ليست إلا إنجازات ورقية من قبيل وأحيط المجلس علما فحسب وتنعدم مجالس و تكتب أسماء من حضورها ومن غابوا ومناصبهم في ثلاثة ورقات أو أربع ويكتب مضمون ما انتهى إليه المجلس نفسه في خمسة سطور على أكثر تقدير .. وهكذا.

وإذا لم نتبه بسرعة إلى ترشيد الإنفاق (المالي والوقتى والبشرى على حد سواء) في جامعاتنا، فسوف تراكم مشكلات كثيرة أمام سياسات وخطط تمويل الجامعة في المستقبل القريب جداً بإذن الله.

وقد طالبت كثيراً بتحفيض عدد الأقسام الجامعية، ووضع حد أقصى لعدد الأقسام في كل كلية مع عدم الإخلال برئاسة التخصصات، وتجربة قصر العيني والدمداش في وجود أكثر من عشرة أقسام للجراحة العامة جديرة بالتأمل، لأن

طموحات البشر المتميزين في الترقى يجب أن تلبي وأن تشجع، ولكن دون أن يعني هذا زيادة ترهل الهياكل الإدارية.

ويكفي أن يكون لكل أقسام الأمراض الباطنة مجلس قسم واحد يشمل الخاصة والعامة معا على نحو ما هو متبع في العالم كله، لكن هذا لا يعني في الوقت ذاته أن يكون هناك رؤساء أقسام معينون ومعرفون لكل فرع من الأمراض الباطنة دون أن يرتبط هذا بوجود مجالس أقسام للقلب، وللأوعية الدموية، وللصدر، وللطب الطبيعي، وللأمراض المخاطنة، وللجهاز الهضمي، وأمراض الغدد، وأمراض الكلى، وأمراض الدم، وأمراض المناعة، ولأمراض العصبية، ولأمراض النفسية، وأمراض الذكورة، ولأمراض الجلدية، وللباثولوجيا الإكلينيكية، وللباثولوجيا الكيميائية على نحو ما هو حادث الآن.

وهكذا فإنني أخلص الموقف في زيادة الاعتراف بالخصصات دون أن يعني هذا زيادة التقسيمات الإدارية وكثرتها إلى حد الترهل في النهاية.

وربما أجد نفسي مضطرا إلى أن أكرر مفهومي المائل الذي شرحته على مدى مقالات كثيرة (في موضوع آخر) من موافقتي على زيادة الوزارات مع مطالباتي بتقليل عدد الوزراء.. كما أنى أطالب بزيادة عدد الجامعات دون زيادة عدد طلابها، وإنما بتوزيع ما هو موجود ومقدس الآن على بيوت ومواقع أكثر.

وعلى نفس الخط فإنني أطالب بالغاء وظائف نعرف جميعاً مدى هامشيتها بل وربما تعويتها لسير العمل العلمي الحقيقي في كثير من الأحيان وتوفير الموارزنات والموارد المخصصة لهذه الوظائف.. وللحجوة إلى النظام الأمثل الذي يجعل أقدم العمداء بمنصب نائب رئيس الجامعة (ورئيس الجامعة بالنيابة) في نفس الوقت الذي يحتفظ فيه بالعمادة، ودون أن يكون له مكتب أو جناح في رئاسة الجامعة،

الحقائق الغائبة في قضية تعریف الطب

بادئ ذى بدء لابد أن نتساءل ، ماذا كان سيصبح حال الدول الأوربية في بداية عصر النهضة لو هي انساقت وراء الدعاوى (القائمة يومها فرضا) والتي تقول إنه لابد من البقاء على تعليم الطب باللغة العربية لأنها اللغة التي تحتوى ١٠٠٪ من الكتابات العلمية المسجلة في الطب يومها ، وأن الرازى وابن سينا والزهراوى وابن رشد .. وهم علماء الطب المبرزين يومها كانوا قد كتبوا بالعربية وترجمت مؤلفاتهم ..

بل إن الاصول اليونانية للطب اليونانى القديم لم تكن موجودة يومها وإنما كان الموجود هو ترجمتها للعربية فحسب ، واذن فإن الاولى هو الاكتفاء باللغة العربية في تعليم الطب .

ترى ما هو المستقبل الذى كان سيتظر الحضارة الغربية فى اسبانيا والبرتغال وایطاليا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا .. الخ ، لو فكرت بهذا الاسلوب فى بداية عصر النهضة أو الرينسانس وظلت محتفظة بالتراث الطبى السابق عليها كما وجدته عربيا ؟؟

أغلب الظن بل إن المؤكد أن اسهام هذه الحضارات فى العلوم الطبية لم تكن لتقوم له قائمة ، ولم يكن للتقدم الطبى فيها أن يتحقق شيئا يذكر على الاطلاق .

وبنفس المنطق يكون أقدم رؤساء الكلية عمادة وكيل الكلية (وعميدها بالنيابة) في نفس الوقت الذي يحتفظ فيه برئاسة القسم .. وهكذا.

ولنذكر حقيقة مهمة ربما لا يدر بها معظمها ولا يحيط بها أكثرنا، وهي أن القضاة الذي نطالب بأن نطبق نفس جدول مرتباً قد أجاد منذ حد بعيد تنظيم الموارد المتاحة له، دون تعارض مع الطموح، ورئيس محكمة النقض وهو رئيس مجلس القضاء الأعلى وقاضي القضاة يرأس بنفسه دوائر في محكمة النقض، وكذلك يفعل كل رؤساء محاكم الاستئناف، كما أن هناك - على سبيل المثال - درجتين مختلفتين في معناهما الوظيفي، وهما رئيس استئناف بمحكمة استئناف القاهرة، ورئيس محكمة استئناف القاهرة كله .. وهكذا يمكن للطموح أن يمضي دون تدمير للموارد.

ولو أن رجاء القضاة سلوكوا مسالكنا في خلق وتغريب ومضاعفة الوظائف الوهمية، ما استطاعوا العمل ولا الإنجاز ولا الحفاظ على الموارد المختلفة المتاحة لهم .. ولكنهم لحسن الحظ يعرفون بأكثر مما نعرف أن الموارد في النهاية محدودة، وأن التوافق معها هو الأساس في كل نجاح في تطوير الهيكل الوظيفي لطائفة متميزة.

بقي أن أحذر بصوت عال وأقول إننا إذا لم ننتبه إلى هذه الحقيقة الجوهرية فسوف نواجه في السنوات القادمة بإجراءات كثيرة تحد من قيمة كل ما نبذل أو نظن أننا نبذله.

ومع هذا فيبدو لي أننا نفضل عدم الانتباه .. ولألبرتو مورافيا قصة عنوانها «الانتباه»، لكن مضمونها قد يوحى لبعض القراء بأن الانتباه كان مؤلاً، وأن عدم الانتباه كان نعمة ولم يكن نقصاً.

في مرات عديدة كان يتأخر لي وقت أجلس فيه (على مائدة طعام أو في استراحة بين جلسات مؤتمر) مع بعض كبار أساتذة الطب العالميين ، وكانوا يسألونني هل لاتزلون لا تدرسون الطب بالعربية؟ ألازلتم تدرسونه بالإنجليزية (في مستعمرات الإنجليزية السابقة) وبالفرنسية (في المستعمرات الفرنسية السابقة) كنت بالطبع أجيب بالإيجاب ولم أكن اسمع إلا صيحات التعجب التي تدل على أن مثل هذا السلوك مؤلم أو يستدعي الألم ..

هل نجد الجرأة لكي نتأول فنقول إن هؤلاء القوم لا يحبون لغاتهم فهم يدعوننا إلى هجرها .. أم هل نتمادي في التأول فنقول إنهم يدفعوننا إلى طريق التهلكة حتى لأنفسهم ..

اعتقد أننا جميعاً أصبحنا اليوم (في مجتمعنا وفي عقلنا الجماعي) بمنأى عن مثل هذه العقد المرتبطة بنظرية المؤامرة والتصورات الخاطئة .. وإذن فينبغي لنا أن نفهم أن مثل هؤلاء الأطباء الكبار لا يقولون ذلك إلا من نفس المنطق الذي يستنكرون به إجراء عملية خاطئة أو في غير موضعها ، أو وصف دواء لا لزوم له



لماذا .. هذا هو السؤال الذي أجبت عليه منظمة الصحة العالمية حين دعت بكل قوتها إلى أن تلتزم الدول جميعاً بتعليم الطب بلغاتها القومية فقد ثبت أن هذا كفيل في النهاية بتحقيق مستوى أحسن وأرفع من المستوى الذي يتحقق عند التدريس باللغة الأجنبية .. يقصد بالمستوى : مستوى التعليم الطبي ، وبالتالي مستوى الخدمات الصحية والطبية الكفيلة بتحقيق الصحة للجميع عام ٢٠٠٠ وهو الهدف الذي وضعته الصحة العالمية منذ أكثر من عقد من الزمان أمام عينيها وغرت من خلاله كثيراً من المفاهيم المرتبطة بالتقدم الطبي ..

وفيما يبدو فانه لم يعد هناك على ظهر البسيطة كما يقولون شعب لا يدرس الطب بلغته القومية إلا الشعب العربي «للأسف الشديد» مع أنه يمتلك لغة من اللغات الرسمية الرئيسية في الأمم المتحدة ، لغة لابد أن نستمعها وأن نجدها في كل مؤتمر دولي كبير من خلال سماعات الترجمة الفورية في الأمم المتحدة ومنظماتها ..

ومع هذا لا يزال بعضنا يعتقد أن اللغة العربية عوره من عوراته لابد له أن يسترها تماماً .

ومن أعجب ما يمكن أن الاسرائيلين يدرسون الطب باللغة العربية ، وهي لغة ميتة بلا جدال وأن اليونان تدرس الطب باليونانية الخ) الا الشعب العربي صاحب اللغة المنتشرة في ٢٢ قطرا!!!!

وفي الحقيقة فإنه يبدو أن موقفنا من لغتنا لا يزال واقعاً تحت سيطرة عقد النقص القديمة ويكتفى أن نقارن بين موقفين :

موقف بروتوكولات حكماء صهيون التي تجعل أول البند والمهم إحياء اللغة العربية ..

وموقفنا جميعاً حين يفتح الله علينا بقرشين «أو لا يفتح» فتسارع من باب الوجاهة الاجتماعية (السامة) إلى الحق ابناً لما نسميه المدارس الأجنبية.

بل ونزعم لأنفسنا أن الرئيس عبد الناصر راجح نفسه حين ألم كل شيء فلم يمس هذه المدارس وحافظ عليها ، ولو كان الرجل حياً لصعد منبر الأزهر أو برج القاهرة ليبرئ نفسه من هذه التفسيرات التي تلوى الحقائق .

ومن أعجب ما يمكن أن يسارع الرجال الأفضل إلى (الاعتراف) أو (القول) بضعف مستوى اللغة الإنجليزية عند طلاب الطب وعند خريجيه ومع هذا يصممون في نفس الوقت على أن تدرس الطب بغير اللغة الإنجليزية سيفضّل

المستوى .. تماما كالذى يعترف بأن السيارة تعانى من ضعف المотор ، فإذا أشير عليه باستبدال المотор قال : مستحيل !! إنها لن تمضى بدونه ، نحن يا سيدى لانصح بأن تمشى بدون المotor ولكننا ننصح باستبدال المotor .. ننصحك بأن تستخدم موتورا آخر أقوى وأشد وأنسب !!!

وليس من شك أن مستوى الطلاب والخريجين فى اللغة العربية عموما ليس هو المستوى الذى ينبغى أن يكون عليه إتقان اللغة القومية ولكن هذا ليس إلا صورة من صور الاصابات المتعددة التى نحن مصابون بها لأننا نهرب من الحقيقة

ومع هذا يقى من البديهي أن مستوى أى مصرى فى اللغة العربية خير من مستوى فى اللغة الانجليزية « مثلا » حتى لو أرضع الإنجلizية وتكلمها كأهلها .. وأحب أن أذكر القارئ بالنكتة القديمة حين ذهب مصرى إلى بلاد الإنجليز وعاد ليقول إن أعجب ما فى رحلته أنه رأى الأطفال هناك يتكلمون « الانجليزى » بأحسن مما يتكلمه الكبار عندنا ...

ولنقلب النكتة لنقول إن انجليزيا حضر إلى مصر فقال إن الأطفال فى مصر يتكلمون العربية بما لا يقل عن مستوى أعظم المستشرقين الانجليز .. أترانى فى حاجة إلى أن أذكر بالحقيقة الثابتة وهى أن لسان الأم هو لسان الأم ولهذا سمي بلسان الأم .

لست فى حاجة إلى أن أدلل على صحة ما أقول بما أثبته علم اللغة الحديث وليس فى كل ما أسلفت ما هو معجز فى التفكير ولكنها نقاط مضيئة تكفل لنا أن نعيد النظر فى هدوء إلى القضية لتأملها من جوانبها الأعمق .



- يحلو لبعض الأطباء الذين يستنكرون مجرد التفكير فى تعريب الطب أن يسألوا فى ثقة شديدة هل تريد للطلاب أن يسموا العضلات بالعضلة الصدرية ،

وذات الرءوس الاربعة وهم يقولون لك في ثقة شديدة إن تسميتها بالاسم
الاجنبي مثلاً أوقع بكثير.

وفي الحقيقة فإن هؤلاء يمثلون صورة أخرى من ذلك الرجل الذي ظل سعيداً
بأنه يعمل في سينما سفنكس .. كان سعيداً جداً بوقع الاسم على مستمعيه وهو
يقول لهم إنه هو المسئول عن تشغيل ماكينة السينما في سينما سفنكس ، وذات
مرة قال له ابنه الذي أصبح في السنة الثانية الاعدادية هل تعرف يابابا معنى
سفنكس ؟ ولم يكن الأب في الواقع يعرف، فلما قال له ابنه إنها تعنى أبو
الهول .. صعق الأب وسأله بعد هذا العمر الطويل ألا يكون معنى سفنكس إلا أبو
الهول ، فقد كان يريدها كلمة لها « سحر الغموض »

ويبدو أن « سحر الغموض » هذا هو الذي يسيطر على بعض أطباتنا حين
يريدون للطب المصري بنية صادقة شيئاً من الوجاهة العلمية .. من كهنوت العلم ،
وكهنوت العلم في حد ذاته شيء لا يأس به !!



كنت ذات مرة أعدد لطلاب البكالوريوس العلامات الظرفية في مرض ارتجاع
الصمam الأورطي ، ومن بينها عالمة سميت باسم الشاعر الفرنسي دى موسى ،
وقد كانت والدته طبيبة اكتشفت العالمة وسمتها باسم ابنها الشاعر المريض
بارتجاع الأورطي ، كان الطالب سعداء بهذه المعلومة البسيطة .. ولكن أحد
الزملاء حاول اقناعي أن التجنب مثل هذا السلوك التعليمي لأنه سوف يعطي
الطلاب الانطباع (الذي ربما كنت أخاف منه) بأنني أغلب الأدب على الطب
حتى ونحن على أسرة المرضى !!

إلى هذا الخد بلغ بنا الاقتناع بجماد الطب حتى كأن الله خلق هذه العالمة
المرضية مسماة باسم دى موسى فلا يصح أن نذكر لماذا سميت هكذا ، وضعاف منا

في ظل هذا الشعور المخدر الإحساس بأن العلم تطور على مدى مئات السنين وأن هذه المسميات ليست إلا نتاجاً لتطور العلم ، واللحظة ، والتجربة ، والاكتشاف .

أكثر من هذا فإن طيباً مسلماً « اسمه بهجت » اكتشف مرضًا فسماه مرض بهجت ولكن هذا المرض في المراجع الطبية يكتب بالطبع بطريقة أخرى تبعاً للحروف اللاتينية بحيث إذا قرئ في العربية أصبح اسمه « بخست » ، وللاسف الشديد فاننا نصّم على أن ندرسه على أنه مرض بخست ، وليس الاسم « بخست » وإنما هو بهجت ..

ولكن لابد كما قلنا من ايجاد « أو الحفاظ على » ما يسمى بسحر الغموض . وإن فلو اكتشف طبيب لقبه (محمد) مرضًا وسمى باسمه فستنطلقه أيضاً إلى طلابنا تحت اسم « مرض موهamed » لأن هذا هو الطريق الكفيل بتقدم العلم وعدم تخلفنا عن الركب !!

ولعلنا قد ووجهاً بهذه الحقيقة المرة أخيراً حين اكتشفنا بعد سنوات أن الاسم الحقيقي لرئيس وزراء ماليزيا هو « محاضر محمد » وليس « مهاتير » التي هي النطق الاجنبي للاسم المسلم ، وكنا نقله عن اللغة المترجمة بدلاً من أن نقلة عن اللغة الأصلية التي هي لغتنا !!

أطرف من هذا كله ذلك « التعاليم » الذي لم تكتمل أركانه والذي نسمعه من بعض الذين يقولون لنا إن هذه المصطلحات الطبية ليست انجلزية ولا فرنسية وإنما هي لاتينية .

وفي الحقيقة فإن كثيراً من هذه المصطلحات اللاتينية التي يبحكون لنا عنها ليست إلا مصطلحات عربية الأصل وأصابها التطوير الصوتي ، وهي تدخل القاموس اللاتيني ، وسأضرب مثلاً بكلمة واحدة ليس في وسع أحد أن يزعم

أنها خلقت هكذا من أيام أبو قراط ، أو أن يشتقها من أي فعل لاتيني (وإن كانت التجربة قد علمتنا أن لأنستبعد وجود من يفعل ذلك) ..

إنما القصة في بساطة شديدة أن الأطباء العرب وجدوا نوعاً من العمى لا يمكن إرجاع سببه إلى إصابة في العين نفسها ، إنما هو يحدث بسبب عصبي غير ظاهر لنا « كما نقول الآن » سبب يكون في الدماغ (الرأس) ولهذا سمي العلماء العرب هذا النوع من العمى .. « عمى الرأس » فلما نقلت التسمية إلى اللاتينية أخذوها كما هي وحرفت في لغتهم إلى « أمايروسس » ، هل إذا سميـنا هذا المرض باسمه العربي وفهمـه الطالب في ٣ ثوان تكون مخطئـين في حق التقدم العلمـي لأنـا لم نضيعـ من الطالبـ ساعةـ في فهمـ ما لاـ يكونـ فهمـ إلاـ بـتـفسـيرـ مـلـتوـ شـدـيدـ التـعـقـيدـ !!! .



يقول بعض الذين يتخوفون من تعريب الطب إن نتيجة التعرـيب ستكون في صورة خريجين لا يـعرفـون الإنجـليـزـية شأنـ خـريـجيـ الـهـنـدـسـةـ والـتجـارـةـ والأـدـابـ .. علىـ حينـ أنـ خـريـجـ الطـبـ هوـ الـوـحـيدـ الـيـوـمـ (ـ فـيـ مـصـرـ)ـ الـذـيـ يـعـرـفـ الإـنـجـليـزـيةـ لأنـ درـسـ بـهـ طـبـةـ ٧ـ سـنـوـاتـ ..ـ كـلامـ لـهـ بـرـيقـ يـرـجـعـ إـلـىـ التـمـشـىـ معـ عـقـيـدةـ تـفـوقـ كلـيـةـ الطـبـ عـلـىـ غـيرـهـاـ مـنـ الـكـلـيـاتـ بـلـ اـسـثـنـاءـ ..ـ وـهـىـ بـلـاشـكـ عـقـيـدةـ مـنـ عـقـائـدـنـاـ الفـاسـدـةـ»ـ الـتـىـ دـفـعـ مـجـتمـعـنـاـ ثـمـنـهـاـ ..ـ

يـدـ أنـ المـأـسـاةـ تـكـمـنـ فـيـ اـعـتـقـادـنـاـ بـعـرـفـةـ الـخـرـيـجـ الـإـنـجـليـزـيـةـ عـلـىـ هـذـاـ النـحـوـ الـذـىـ نـعـرـفـهـ جـمـيـعاـ مـعـ أـنـ الـفـارـقـ بـيـنـ هـاتـيـكـ «ـ الرـوـاـسـبـ الـلـغـوـيـةـ»ـ الـتـىـ تـكـوـنـ مـنـ جـرـاءـ درـاسـةـ الطـبـ بـالـلـغـةـ الـإـنـجـليـزـيـةـ وـبـيـنـ الـلـغـةـ نـفـسـهـاـ هـوـ كـالـفـارـقـ بـيـنـ رـوـاـسـ الـبـحـيرـاتـ مـنـ نـاحـيـةـ ،ـ وـبـيـنـ الـمـحـيـطـاتـ مـنـ نـاحـيـةـ أـخـرىـ ،ـ بـيـنـ الـأـمـلاـحـ الـمـتـبـقـيـةـ الـتـىـ فـيـهـاـ تـرـكـيزـ عـالـىـ مـوـادـ بـعـيـنـهـاـ مـنـ نـاحـيـةـ ،ـ وـبـيـنـ التـدـفـقـ الـذـىـ لـاـ حـدـودـ لـهـ مـنـ نـاحـيـةـ أـخـرىـ ،ـ بـيـنـ السـكـوتـ التـامـ مـنـ نـاحـيـةـ أـخـرىـ ،ـ وـالـحـرـكـةـ الـتـىـ لـاـ تـهـدـأـ ،ـ بـيـنـ

القطعة من الحياة وبين قطعة من الأثريات أو الحفريات التي تدل على الحياة ،
وأسألو أى طبيب عن هذه اللغة التى يزعمون أنه يعرفها نتيجة دراسته الطب فى
الكلية بالإنجليزية وسوف تكون هناك إجابات مختلفة تبين لنا أسباباً متعددة أخذ
بها من تعلموا الإنجليزية كلغة من بين الأطباء اللهم إلا السبب الوحيد المزعوم
وهو أنهم درسوا الطب باللغة الإنجليزية !!

1

لعل هذا يذكرني بقصة قائد سيارة كان يحب سماع الأغاني ، ولم تكن تناح له فرصة هذا السمع كما ينبغي إلا حين يقود سيارته على الطرق السريعة . وجاءته ذات يوم من الأيام فرصة شراء سيارة أخرى أعظم شأنًا من سيارته ، فإذا به يتتردد في آخر لحظة لأن السيارة الجديدة كانت تفتقد جهاز التسجيل !! وعيثأ حاول زملاؤه اقناعه بأن هذا الأمر يمكن تداركه بعاتة جنيه فقط يشتري بها جهاز تسجيل جديدأ

وللأسف الشديد فإن الصورة عندنا مشابهة إلى حد كبير ، فنحن لا نحتاج إلى البقاء على السيارة القديمة وإنما نحتاج جهاز التسجيل .. نحتاج أن نقرر دراسة اللغة الإنجليزية « واللغة العربية كذلك كما سأتأتي » في كليات الطب حتى ولو استمر تعليم الطب باللغة الإنجليزية .

ذلك أن مستوى خريجي الكلية في اللغة الإنجليزية «التي سوف يحتاجونها للرجوع إلى المراجع كما يقول معارضو التعرّيف» يحتاج دفعة لن تتحقق إلا بتقرير دراسة اللغة كلغة في كلياتنا الجامعية ..

وللأسف الشديد نحن نفعل هذا في مرحلة متأخرة في مرحلة الدراسات العليا ، وفي الغالب فيما بعد الماجستير ، وفيما بعد الدكتوراه حين يكون لزاما علينا التقدم لامتحان التوسيع فإذا ما أردنا أن نطأ بأقدامنا اعتاب الولايات المتحدة

، التي لم تخدع نفسها بتصديق أننا درسنا الطب باللغة الإنجليزية !! بينما نحن نصر على خداع أنفسنا .

ولست أشك في أن اللغتين العربية والأنجليزية لابد أن تحظيا بنصيب معروف من ساعات الدراسة الجامعية في كليات الطب ، فلابد أن يدرك الطالب كيف يصوغ لغة عربية سليمة تؤهله للتعامل بسلامة مع المجتمع الذي سيتعامل معه .

إن الفارق بين خريج الطب وخريجي الكليات الأخرى أن الطبيب يعتمد كثيراً جداً على تخليل المضمون في ممارسته لهته ، وتحليل المضمون يقتضى فهما تماماً باللغة حين تقال وحين تكتب ، وإذا كان تعامل الطبيب سيتراوح ما بين المراجع والمجلات المكتوبة بالإنجليزية وبين المرضى الذين يتكلمون العربية ولهجاتها العامية فلابد له أن يحيط إحاطة تامة باحدى وسائل أدائه لهته وهي اللغة .

نعرف أن اللغة لازمة للعالم في معمله ، ولكنها ألم كثير للأطباء في عياداتهم ، وتدريس اللغة في كليات الطب ليس بدعة وليس صuba ، إنما هي مهمة سهلة جداً مع شئ من التنظيم ، وفي الكادر الجامعي درجات ل الدراسي اللغة يشغلها عدد كبير جداً من الأساتذة المخضرمين .

وقد انتبه المشرع للتعليم الجامعى إلى مدى الاحتياج إليهم في التعليم الجامعى منذ مرحلة مبكرة ، ولكن المشكلة أننا كنا نأخذ هذه الأمور بصورة شديدة فنكتفى من دراسة اللغة بساعات محدودة في سنة واحدة أى بالقدر الذي يشوه الفكرة ليس إلا .



بقيت نقطة هامة تتعلق بالقلق الذي يديه بعضنا تجاه قصور إمكاناتنا (لأننا تعودنا الكسل) في المستقبل القريب عن تأليف وطبع ونشر المراجع التي سوف

نحتاجها لمواكبة تعریف الطب . ولا أحب أن أعدد للقارئ المراجع المتوفرة ولا أن أحدهه عن خطط ناجحة ، وإمكانات متوفرة ..

ولكنني أؤثر أن أحدهه ببرارة عن أننا كنا ولازلنا مستهلكين ، وعن أن هناك متتجين يعدون لنا ما نريد طبقاً لتقاليدنا وقوانيينا دون أن يضيرهم هذا الالتزام بتقاليدنا وقوانيينا ، ولا أريد أن أذكره بأن الصين تنتج لنا سجادات الصلاة وأن اليابان تنتج لنا ساعات الآذان .. ولكنني سأذكر له أن دار نشر أمريكية طبعت في برنامجها العربي ٥٥ مرجعاً باللغة العربية في عام واحد لكلية واحدة حين وجدت أن هذه الكليات تدرس المنهج بالعربية وليس بالإنجليزية ..

فليطمئن الذين يتخوفون من نقص المراجع .. لأن المراجع لا تكتب إلا بأيديهم التي لم تتعود إلا على الكتابة بالإنجليزية .. وهو وهم ما بعده وهم .

إيجابيات في مشروع قانون الجامعة الجديد

يبدو بكل وضوح أن مشروع قانون الجامعات الجديد قد استطاع في شجاعة تحسب للمجلس الأعلى للجامعات أن يتصدى بالتناول لعدد من أهم القضايا التي تتصل بالارتقاء بالأداء الجامعي، وعلى سبيل المثال:

(١) اتبه مشروع القانون الجديد إلى أهمية وجود وظيفة أستاذ الكرسي، وأن تكون هذه الوظائف محددة العدد في كل قسم وكل كلية، وهو النظام المتبع في جامعات العالم كله والذي كنا نأخذ به في مصر بصفة مطلقة حتى عام ١٩٦٥ حين أنشئت وظائف الأساتذة بدون كراسى.

وقد أقر القانون وجود وظيفة الأستاذ الحالية بل وجعلها شرطاً للتقدم إلى وظيفة أستاذ الكرسي، وهو ما أرجو أن تخلص منه بعد فترة من الزمن بحيث يكون التقدم لوظيفة أستاذ الكرسي متاحاً للأساتذة المساعدين ولغيرهم حتى من العاملين خارج الجامعة ..

وسوف تنشأ بعد تنفيذ القانون وظائف أساتذة كراسى يقتضى نص القانون، وتكون هذه المناصب الجديدة بمثابة أكبر دافع للأساتذة لتجديد مستواهم والارتقاء ببحوثهم ونشاطهم العلمي وأعمالهم الإنسانية من أجل الفوز بهذه المناصب التي لن تكون حسبما نص عليه مشروع القانون وظائف تكرارية، وإنما ستكون وظائف محددة وممولة.

ومن حسن الحظ أن مصر لا تزال حتى هذه اللحظة تضم بين صفوف علمائها

عددًا من أساتذة الكراسي القدامى الذين نالوا هذه الدرجة قبل أن تلغى بمقتضى القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢.

ونذكر من هؤلاء: الدكتور شوقى ضيف رئيس المجمع اللغوى، وأساتذة الجراحة الدكتورة محمد لطفى دويدار، احمد ابو ذكرى، وحسن على ابراهيم، وعبد الرزاق حسن، واستاذ الفسيولوجيا محمد يسرى حامد، والدكتورة سيدة إسماعيل كاشف أستاذ كرسى التاريخ الإسلامى فى جامعة عين شمس، والدكتور محمد طلعت الغنيمى أستاذ كرسى الأمراض الباطنة وعميد طب الزقازيق الأسبق... الخ،

(٢) تعامل المشروع الجديد بجدية تحسب له مع منابع تعين أعضاء هيئة التدريس، وحاول المشروع أن يخرج الجامعات من النطاق القائم الذى يجعلها أسيرة للمعiedين الذين يبدأون حياتهم بها ويتهون فيها، وهو نوع من أنواع الركود الفكرى والذهنى، لا يؤذى الجامعة فحسب، لكنه يؤذى بطريقة مباشرة المؤسسات الأخرى التى لا تستطيع الآن أن تستقطب الأكاديميين إلى العمل بها ولو لعقد من الزمان، لأن هؤلاء.. وأنا بصراحة منهم -يخشون إذا خرجوا إلى محيط العمل فى المؤسسات العامة والخاصة خارج الجامعة ألا يستطيعوا العودة إلى بيتهم المحبوب في الجامعة ..

وليس هذا هو الوضع في جامعات العالم المحترمة التي تجدد نفسها على الدوام ولا تسمح ببعضها - خاصة الجامعات الألمانية - للأستاذ المساعد أن يترقى أستاذًا في نفس جامعته .. وهكذا يتم التجديد المستمر الذي يكفل للبحث العلمي أن يكون بناءً ومثمرًا ..

ولست أحب أن أكرر ما أقوله من أن الوضع الحالى جعل الجامعات مصابة بكل الأمراض التي لا تنشأ ولا تزدهر إلا عند سيادة مبدأ زواج الأقارب فيما بين أقليات الجيتو .. وقد ترك لنا الهدى النبوى نصائحًا بلغت فى هذا المعنى ..

من ناحية أخرى فإن ظهور التفوق العلمي والتعليمي لا يتوقف عند حدود

السنوات الأولى من العقد العشرين التي يتم عندها اختيار المعيدين ، وربما لا يظهر نبوغ العالم إلا في الأربعين كما تدلنا على هذا دراسات علم النفس والتربيـة ، وقدـيـما عـبـرـ أمـيرـ الشـعـراءـ عـنـ هـذـاـ المعـنىـ بـيـتـيـنـ مـنـ أـخـلـدـ مـاـ نـظـمـ حـيـثـ يـقـولـ :

كم غلام خامل في درسه صار بحر العلم أستاذ العصر
ومجد فيه أمسى خاماً ليس فيمن غاب أو حضر

(٣) طرح مشروع القانون مفهوماً جديداً طالما تأقـلـ المـشـتـغلـونـ بـالـتـعـلـيمـ الجـامـعـيـ إلى وجودـهـ منـ أجلـ الـارتـقاءـ بـالـأـداءـ الجـامـعـيـ ،ـ وـهـوـ مـفـهـومـ تـفـرغـ شـاغـلـيـ الـوظـائـفـ الإـدارـيـ ،ـ وـأـفـضـلـ لـأـسـبـابـ جـوـهـرـيـةـ تـعبـيرـ الـأـلـفـاظـ الرـئـاسـيـةـ (ـحـفـاظـاـ عـلـىـ حـقـوقـ أـصـحـابـ وـظـائـفـ آخـرـيـ مواـزـيـةـ)ـ .ـ

وأذكر أن رئيس جامعة القاهرة الأسبق بلورلى فى نهاية مناقشة ثانية معه وجهـهـ نـظرـ مهمـةـ بـقولـهـ :ـ إـنـهـ لـنـ يـبـنـىـ هـذـاـ الـوطـنـ بـدـوـنـ تـفـرغـ كـامـلـ لـمـشـكـلـاتـهـ بـعـيـداـ عنـ أـسـلـوبـ الـهـوـاـ .ـ

وكـلـنـاـ بـلـاـ اـسـتـثـنـاءـ نـدـرـكـ هـذـاـ المعـنىـ حتـىـ وـإـنـ لـمـ نـعـبـرـ عـنـ هـذـاـ التـعـبـيرـ الجـمـيلـ ،ـ وـيـحـلـوـ لـىـ فـىـ كـثـيرـ مـنـ الـأـحـيـانـ أـنـ أـدـلـ زـمـلـائـىـ عـلـىـ قـرـاءـةـ التـفـاصـيلـ التـىـ أـورـدـهـاـ أـحـمـدـ أـمـيـنـ فـىـ كـتـابـهـ «ـحـيـاتـىـ»ـ عـنـ رـاتـبـهـ الشـهـرـيـ مـنـ وـظـيـفـتـهـ الجـامـعـيـةـ وـكـيـفـ تـفـرغـ هـذـاـ أـسـتـاذـ لـلـوـظـيـفـةـ الجـامـعـيـةـ بـعـنـاـهـاـ الـوـاسـعـ فـقـدـمـ هـذـاـ الإـنـتـاجـ المـتـمـيزـ الـذـىـ خـلـدـ اـسـمـهـ ،ـ وـيـبـدـوـ لـىـ أـنـ التـعـدـيلـ الجـدـيدـ قـادـرـ عـلـىـ أـنـ يـضـمـنـ لـنـاـ الـظـرـوفـ الـكـفـيـةـ بـتـهـيـةـ الـمـنـاخـ لـوـجـودـ هـذـاـ الطـرـازـ الـمـتـرـضـ مـنـ الـأـسـاتـذـةـ .ـ

(٤) طـرحـ مـشـرـوعـ القـانـونـ عـدـدـ بـدـائلـ لـلـاـخـتـيـارـ فـيـمـاـ بـيـنـهـاـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـاـخـتـيـارـ الـعـمـدـاءـ ،ـ وـلـمـ تـقـفـ هـذـهـ الـبـدـائلـ عـنـ الـبـقـاءـ لـىـ الـوـضـعـ الـمـسـتـحـدـثـ فـيـ عـامـ ١٩٩٤ـ أـوـ الرـجـوعـ إـلـىـ الـوـضـعـ الـقـدـيمـ فـحـسـبـ ،ـ لـكـنـهاـ قـدـمـتـ بـدـيـلـاـ جـدـيـداـ تـأخذـهـ الجـامـعـاتـ الـغـرـبـيـةـ حـيـنـ تـكـلـ الـأـمـورـ إـلـىـ لـجـنةـ قـيـادـيـةـ أـوـ لـجـنةـ تـسيـيرـ .ـ

وزبما يقودنا هذا في مستقبل قريب إلى وضع نظم كفيلة باشتراك مجالس الأمناء بدور أكثر فعالية وأكثر قدرة على الاختيار الصائب بين برامج عمداء لا بين أشخاص عمداء فحسب، وظني أن هذا الاتجاه يكفل مواكبة لتطور طبيعي جاء نتيجة الارتفاع الناشئ عن زيادة عدد الكفاءات المتاحة ..

أقول هذا وأنا الذي لا أسم من تكرار القول بأن مشكلة مصر هي كثرة الكفاءات وليس قلة الكفاءات على نحو ما يشاع ويداع، ولم أحضر لجنة أو اجتماعا على أي مستوى وترددت دعوى قلة الكفاءات في شأن محدد إلا وعرضت للتو واللحظة أسماء أكثر من خمسة مصريين قادرون على التصدى لما هو مطروح.

ومن العجيب أن التعليق النهائي لا يتعدى أن يقال لي: وكيف عرفت كل هؤلاء؟ ونسى القضية الأساسية وهي أن معاناة مصر اليوم أصبحت من كثرة الكفاءات وليس من قلتها ولأندرتها ! .

(٥) نجح مشروع القانون الجديد في أن يتصدى (ولو بطريقة جزئية) لترهل المجالس الجامعية ، وعلى سبيل المثال فقد جأ المشروع إلى قصر عضوية مجلس الكلية على رؤساء الأقسام فقط ، على حين يتيح القانون الحالى عضوية أستاذين من كل قسم أحدهما الرئيس ، كما اكتفى المشروع فيما يتعلق بمجالس الأقسام بعضوية أستاذ مساعد واحد ومدرس واحد مثليـن لأعضاء هيئة التدريس الذين يشغلون هاتين الوظيفتين ، وكنت أود لو أن القانون نص على حد أقصى لعدد أعضاء مجالس الأقسام التي يصل عددها في بعض الأقسام الآن إلى أكثر من مائة عضو ، بحيث يستحيل وجود المكان المهيـن لانعقاد الاجتماع ، فضلاً عن صعوبة إدارة مثل هذه المجالس حين تضم هذا العدد الضخم كما تقول بهذا «ألفباء » علوم الإدارة وعلوم النفس بالإضافة إلى البديهة والتجربة والمنطق .

[الاهرام: ٣ مايو ٢٠٠٠]

الباب الثامن

البحث العلمي

ثلاثية زويل والفياجرا وتفجيرات الهند البحث العلمي سر القوة في عالم القوة

على حين كانت الأضطرابات السياسية في أندونيسيا تقدم صورة تمناها الغرب لآسيا غير القادرة على الاستمرار في النجاح الاقتصادي إلى آخر الشوط ، فقد جاءت تفجيرات الهند لتقدم الصورة الأخرى التي ظن الغرب أن آسيا غير قادرة على الوصول إليها ، ذلك أن الحدث الهندي قد أكد بما لا يقبل أي مجال للشك على معنيين مهمين جداً .

المعنى الأول يرتبط بعدي النجاح الذي لا بد للبحث العلمي أن يتحققه (ولو بعد حين) مادام قد سار في طريق العلم وهو طريق طويل وشاق ومكلف ولكنه في ذات الوقت مضمون وأمن ومثير .

أما المعنى الثاني فيرتبط بأن الهند اتخذت كل قراراتها السيادية والسياسية المتعلقة بابراز القوة واظهارها بعد بنائها بالطريق الديمقراطي وفي علانية وشفافية واضحةتين ، ولم يكن هذا القرار قرار فرد أرعن ، ولا فرد ملهم ، ولا فرد جسور ، وإنما هو قرار أمة ، وقرار دولة ، وقرار حضارة ..

ويكفي للتدليل على هذا أنه يندر أن تجد الآن بين كل الناس من يذكر لك اسم رئيس وزراء الهند الحالى ولا اسم الحزب الذى يتولى الحكم فيها الآن ، ولكنك تستطيع أن تلمح بكل وضوح أن القرار قرار هندي صدر عن الأمة الهندية

بأغلبيتها ، وابتهج له مجموعها ، وأنه أيمما كان الحزب الذى اتخذت حكومته
الحاكمة القرار فان القرار فى البداية وفي النهاية قرار الهند .

وقد بلغت السياسة الهندية الداخلية فى هذا الصدد حدأ لا يمكن وصفه على
المستوى الاجتماعى إلا بأنه حد التصوف فى الممارسة السياسية ، ويکفى للتدليل
على هذا التصوف أن أحد أكبر الأحزاب الفاعلة فى تلك الدولة لم يمانع فى حل
عقبرى مع أنه توفيقى انتهى إلى أن تتولى رئاسة الحزب سيدة إيطالية الأصل
والمولود والنشأة والتربية انتهت إلى الهند بالزواج من أحد ابنائها البارزين الذى لم
يكن بمثابة الطليعة المعدة لخلافة والدته ولكن الظروف القاسية جاءت به (ثم
ذهبت أيضا) بعد اکثر من ضربة قاسية وإن لم تصبم قاصمة أيضا بفضل قدرة
الحضارة الهندية على إفراج الضريبات من محتواها اعتماداً على القدرة على
التمييز بين الرمز وبين الشخص ..

وهكذا أصبح فى إمكان هذه الحضارة أن تختتم ظواهر وجودها فى القرن
العشرين - وهى عديدة - بخطوة جبارة نبهت إلى أنها ما زالت قادرة على التأثير
فى مجريات الأمور فى عالم متقدم.

وقد أتيح لي منذ اکثر من عام أن اكتب سلسلة مقالات نشرتها صحف الأهرام
والوafd والأهالى عن البحث العلمى و كنت لحسن الحظ محدداً جداً حين دعوت
إلى الإلقاء من النموذج الهندى فى إقامة مؤسسات البحث العلمى وأذكر أنى
قلت بالنص :

« نحن في حاجة سريعة إلى أن يتبنى الرئيس حسنى مبارك بنفسه السعى إلى
أن تأخذ بلادنا ما فعلته الهند فى الستينات حين أقامت أربعية معاهد هندية

للتكنولوجيا بمساعدة دول العالم المتقدمة، حيث تتولى الجامعات الأمريكية والمعاهد الأمريكية مثلاً تأسيس وتجهيز معهد كامل للبحوث في إحدى مدننا الجديدة، كما تتولى تزويده بكل وسائل عاليه من المدرسين على نحو ما أنجز معهد (كانبيرا) في الهند في الستينيات. ويحدث نفس الشيء مع ألمانيا الغربية ومع اليابان ومع فرنسا أو الصين الشعبية.

ولا يخفى على أحد أن علاقات الرئيس مبارك القوية بهذه الحضارات هي فرصة مصر الذهبية لإنشاء معاهد جديدة للتكنولوجيا في مدننا الجديدة أو في مدن جديدة للبحوث تقوم إلى جوارها.

ولنذكر أيضاً معهد «بومبي» في الهند الذي أنشأه الاتحاد السوفيتي، ومعهد «مادراس» الذي ساعدته في إنشائه ألمانيا الاتحادية. على هذا النحو من الإفادة الكاملة من الجو الكامل للبحث العلمي، يمكن لنا أن ننطلق بمؤسسات بحثية توافق روح العصر في تنظيمها وبنائها.

ومن حسن حظى أن العام لم يكدر ينصرم حتى أفاق العالم كله على صوت الانفجارات النووية الهندية التي أعادت تقييم موازين القوى الدولية.

ويكفي أن نذكر أن الباكستان وهي النصف الثاني للهند أصبحت هي الأخرى على وشك التفجير أما الحسابات الغربية بشأن مستقبل القارة الآسيوية فقد بدأت تعيد النظر في مبدأ الافتصار على محور أمريكا - اليابان - الصين وأصبح في حكم المؤكد أن القمة الأمريكية الصينية القادمة ستتناقش جدول أعمال مختلفاً تماماً عن الذي كان معداً سلفاً حتى ما قبل الانفجارات الهندية.

ولعله يعنينى اليوم فى مجال الحديث عن الخبرة العالمية وعن التجربة الهندية فى مجال البحث العلمى أن أتبه إلى ثلاثة حقائق حان الوقت أن نتبه إليها فى سياسات البحث العلمى بعد هذه الأحداث الثلاثة التى شدت انتباها جميعاً فى الأيام الأخيرة بدءاً بتكرير ابن مصر أحمد زويل ثم الضجة التى صاحبت اكتشاف العقار الجديد فى جرا ثم التفجيرات الهندية واحتمالات التفجير الباكستانى .

١ - ينبغي لنا أن نحدد ويوضوح سياسة البحث العلمى التى لا بد لنا من انتهاجها وأن تكون أهداف واضحة مهما كانت قليلة أو ضئيلة ول يكن هدفنا فى الجزء المتبقى من ١٩٩٨ على سبيل المثال منع التلوث الاستثنى بالقاهرة باستغلال الغازات الملوثة فى صناعة شئ مفيد كالسيراميك والأرضيات أو استخدام القمامات فى إنتاج البيوجاز ومن حسن الحظ أننا نملك بحوثاً رائدة فى هذين المجالين ولكن ما ينقصنا هو التمويل الكفيل بالتوسيع فى التجربة والتطبيق وصولاً إلى إنتاج الجملة وهو مبلغ ضئيل جداً إذا ما قورن بالنتائج المضمنة فى خلال عام واحد على الأكثـر .

٢ - ينبغي لنا أن نبدأ فى رسم السياسات القادرة على الإفادـة من الأعداد المتزايدة من العلماء والباحثين ، وأن نبتعد بهؤلاء عن الاحتياط الوظيفي والمادى ، وأن نطلب منهم حلولاً واضحة لمشكلات محددة وأن نلغى الأزدواجية البغيضة بين وظائف الجامعات ومراكز البحث العلمى .

وأجدنى مضطراً هنا إلى أن أكرر ما كتبه من قبل فى الاهرام : « فتحن مازلنا لا نتصور أن يكون دخل العالم المشغول بالتجارب على الحيوانات أكبر من دخل

الطبيب أو الجراح الشهير الذى يعالج المرضى بالعقار الذى يكتشفه العالم الأول ..

نحن بحكم أسباب خاطئة وظلمة نظن أن هذا الطبيب أو الجراح يؤدى رسالة أبل من رسالة العالم، لأنه يشفى الإنسان الذى هو أغلى شيء فى الوجود.. ولتكنا للأسف الشديد ننسى أن العلم الحقيقى هو ذلك الذى يبذل فيه العالم وقته فى ذلك العمل، ونسى- بل وربما نجهل- أن الطبيب أو الجراح لا يؤدى للبشرية مهما طال به الزمن نفس القدر من الفائدة الذى يؤديه ذلك العالم فى معمله.

ومن المؤسف أنه فى ظل طغيان مبدأ الفائدة المباشرة، يحظى الجراح أو الطبيب بالأجر العالى والمكانة الرفيعة بينما يظل العالم فى بلادنا متظراً لللحظة التى قد يأتي فيها صاحب قرار يقدر قيمة العلم والبحث العلمي، وربما تتأخر اللحظة فلا يدركها فى حياته أبداً !! ومن العجيب أن قومنا لا يكادون يصدقون أن جوائز نوبل فى الطب مثلاً لا تمنح للأطباء الممارسين، وإنما للعلماء المكتشفين ..

ومن العجيب أيضاً أن الإنجاز العلمي الذى تحقق فى الاستنساخ لم يفتح أعين المثقفين على حقيقة ودور وأهمية وخطورة البحث العلمي، واستغرقت الدهشة من التسخية كل تفكيرهم ..

وإنى لأذكر حدثاً مع أحد الزملاء الكبار هو أبجع طبيب فى مصر فى ممارسة تكنيك طبى معين، كما أنه بالطبع صاحب دخل مهول نتيجة نجاحه فى هذا التكنيك .. وقد قال لى ضمن ما قال فى هذا الحديث إنه لو كان دخل العلماء الذين يشرحون الخصائر مجزياً وحافظاً للكرامة البشرية فحسب لانصرف إلى

العلم الحقيقي بدلاً من هذه الممارسة التي تضعه بين نجوم المجتمع.

وأظن أن هذه هي الحقيقة التي جعلت ستالين في أعقاب الحرب العالمية الثانية يرفع مرتبات العلماء ثلاثة أضعاف مرة واحدة بدون أن يسوق أى مبررات أو يدعى أية تضحيات..

ولعل أسراع أيضاً إلى أن أعلن أن العلماء السوفيت ظلوا نصف قرن من الزمان لا يعانون من الناحية المادية أبداً، ولم تكن هناك على الإطلاق مشكلة أجور عند هؤلاء..

وفي هذا المناخ الذي بدأ ستالين صعدوا القمر وسبقوا أمريكا نفسها في كثير من المجالات حتى انتبه كنيدى ذات صباح.

ولنذكر عبرة الأحداث الأخيرة وأن عقاراً واحداً تم تطويره وانتاجه في الولايات المتحدة الأمريكية في الأسبوع الماضي كان كفياً بتحقيق مبيعات تفوق القيمة الاجمالية لموازات دول كثيرة ، ومع أن هذا العقار اكتشف بطريق الصدفة فقد أكد فكرة الفلسفة العلمية القائلة بأن الصدفة لا تأتى إلا لمن يستحقها فقد كان الهدف من التجارب التي درست انتاجه التوصل إلى ميكانزم جديد لتوسيع الأوعية الدموية وتحسين تدفق الدم إلى القلب بنسبة أكبر ، وجاءت النتيجة غير بعيدة عن الفكرة الأساسية وإن كانت قادت إلى مكاسب مادية هائلة .

هكذا يمكن لنا أن ننقل رغبة المواطنين البسطاء في أن يمن الله على أحد مراكزنا العلمية اكتشاف عقار واحد يكون كفياً ببث الثقة في النفس في جدوى كل هذه المراكز البحثية .

٣ - هل يمكن لنا أن نتبه بعد الاهتمام الذي أوليناه لنمذج أحمد زويل طيلة

أسبوعين ماضيين [فقط] إلى أهمية المناخ العلمي في المجتمع العربي وكيف يمكن لنا أن نشجع وجود هذا المناخ ؟ ولو في مجتمعات محدودة ضمن مجتمعنا الكبير ليس هذا المقال مجالاً لحديث تفصيل حول هذه النقطة بالذات ، ولكنني أضى الأنوار فحسب .

بقي أن أختتم هذا المقال بفقرة من مقال للمفكر العربي البارز محمد جابر الانصارى صباح الأحد الماضي في مقاله في الحياة عبر فيها عن آمال النخبة العربية في الامكانيات المصرية بروح وطنية وقومية ملخصة ويقظة فقال :

« من الواضح أن العالم لا يفهم غير لغة القوة وسيتحدث الجميع الآن إلى الهند . ومن واقع ومغزى هذا الحدث فاني ادعو مصر - العمق الاستراتيجي والحضارى والعلمى للعرب لأن « تتحدث » مع القوى المعادية لهذه الامة باللغة التى تفهمها ، ولا اعتقاد أن ذلك من المستحيل فى ظل الامكانيات المصرية واحتمالات الدعم العربى الكامن فى كثير من مجال ومن صعيد (لاشك أن الذاكرة المصرية والعربية لم تسقط حرب اكتوبر وملحمة العبور بكل معانها) ولاقصد أن تعمل مصر - تحديداً - على امتلاك سلاح نووى ... او تشن حرباً أخرى .. ما أقصد : أن تتحدث بالصيغة التى تراها مناسبة وفي الوقت الذى تراه ملائماً باللغة الوحيدة التى يفهمها هذا العالم ... لغة القوة المؤسسة على الحسابات الدقيقة والتى تمتلك كل المقومات الالازمة لها من علمية وتنمية واستراتيجية وفكيرية ... لا طريق لنا غير هذا الطريق ..

[الاهرام : ٢٢ مايو ١٩٩٨]

مستقبل البحث العلمي في مصر

إذا سئل أحد المثقفين المصريين عن سياسة مصر الخارجية فسوف يستطيع الحديث وسيكون حديثه صحيحاً بنسبة ٩٠٪ أو أقل تقدير، فسياسة مصر الخارجية واضحة ومنطقية وتأخذ خطوات تنفيذية في كل يوم ويجرى كل هذا في العلن ..

ولكن هذا المثقف إذا سئل عن سياسة مصر العلمية فسوف يجد نفسه عاجزاً عن الإجابة، ومهما اجتهد في الإجابة فلن تكون إجابته صحيحة بأكثر من ١٠٪، والسبب بسيط وهو أن أحداً لا يعرف لمصر سياسة علمية بن فيها وزراء المسؤولون بصفة جزئية عن العلم والبحث العلمي.

أين الخطأ في هذا؟ وهل وصلنا إلى نقطة اللاعودة؟ ثم أين الخطر في هذا؟ وهل يمكن الإصلاح؟ والإنقاذ؟ والإسعاف؟ هذا هو السؤال الصعب الذي سوف نحاول أن نلقى بعض الهوامش عليه.

□ نحن ما نزال غير مقتنيين بجدوى العلم على الإطلاق ... وقد نجأ بالصباح بالتطوير التكنولوجي ولكننا نهمل العلم إلى أقصى حدود الإهمال .. والفارق بين العلم والتكنولوجيا فارق كبير جداً، ولكننا نكتفى بالجمع بينهما في اسم المؤسسة البيروقراطية التي تتولى بقدر الإمكhan وضع بعض الأطر على

النشاط العلمي بينما وضع الأطر لهذا النشاط هو المطلوب منها .

□ معظم المسؤولين في قطاعات كثيرة من الدولة لا يملكون خبرة ذاتية في العمل العلمي وليس لديهم إدراك لطبيعة العلم في عملية التنمية .. كما أن معظمهم لا يتمتع بما يسمى في الأدبيات بالقدرة على الحلم ولا حتى الرؤية .

□ تصنف البيروقراطية المصرية العلم والبحث العلمي كأحد جوانب الخدمات التي تقدمها الدولة ويعامل العلم في البنيان الوزاري والإداري المصري على هذا النحو ، يتبع قطاع الخدمات في مجلس الوزراء وفي كل ما يلى من وحدات المنظومة الحكومية .

□ لا يقتصر الأمر على هذا .. بل إن البحث العلمي ظل على الدوام في الفترة الماضية بثابة إحدى الخدمات غير المهمة .. ومن المؤسف أن التعليم يتمتع (الآن) في وسائل الإعلام بوصف الأمن القومي بينما العلم الذي هو جوهر ولب الأمن القومي لم يتمتع بهذا الوصف ولو لمرة واحدة على سبيل المخطأ .. وحين زفت البشارات بالموازنة الجديدة تم التأكيد على نصيب الأسد للتعليم والصحة ، بينما لم يرد ذكر البحث العلمي ولو بنصيب الفأر .

□ أصبح الرأى العام نفسه غير معنى بالتقدم في العلم ، وغذى الإعلام والتليفزيون بوجه خاص هذا الشعور ، وعلى سبيل المثال فإن الطبقة العليا في المجتمع تقاد لم تخرج عن انبهارها بالكمبيوتر وما أصابه من تقدم ، ولم تفهم هذه الطبقة - على سبيل المثال - أن كل هذا التقدم لم يتحقق إلا بسبب علم الفيزياء ، وهو أحد العلوم البحثة !!

□ في ظل دورة الزمن التي لا تتوقف ، تراكمت في مصر أعداد هائلة من

الشهادات والدرجات العلمية حتى فقدت هذه الشهادات قيمتها نتيجة الكثرة والروتينية، فضلاً عن سوء الممارسة عند المنح والمنع.. وأعطى هذا بالطبع شعوراً كاذباً بالأمتلاء والتضخم، وبأن عندنا علماء كثيرين بينما العلم قليل.

□ مع تسارع عمليات الحراك الاجتماعي نتيجة النشاط الاقتصادي الذي شهدته بلادنا في السنوات الأخيرة أخذت وظائف العاملين في البحث العلمي في التراجع بقوة عن مكانتها في السلم الاجتماعي، وأصبح الانطباع أن مستقبل العلماء والباحثين في مهب الريح عندما تطبق الحالات بصورة كاملة.



على الرغم من كل هذه الإحباطات فإن الرؤية المسئولة تقتضي التفكير في إجراءات تنفيذية سريعة وقابلة للتطبيق من أجل الحفاظ على التراث الذي تحقق طيلة فترات سابقة، ومن أجل الإبقاء على البحث العلمي في مكانة كفيلة بتحقيق الحدود الأدنى للاستقلال والتقدم على الأقل.

وفي هذا الصدد نستطيع أن نقترح:

□ ضرورة تحديد هدف قومي - أيًا كان تواضعه - يتم تحقيقه في الخطة الخمسية الرابعة التي تم مناقشتها هذه الأيام..

إذا كان الهدف هو تحقيق الاكتفاء الذاتي - على سبيل المثال - أصبح العلم مستهلاً عن هذا ومكلفاً ومطالباً وأصبح من حقه أن يطالب بالنفقات التي تغطي بحوثه من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي على سبيل المثال.

ومن المهم أن نذكر أن هناك كثيراً وكثيراً جداً من الأهداف القومية في مجال

البحث العلمي ، ولكتنى لا أريد بهذا المقال مناقشة قضايا كبرى من هذه الدرجة ووضع أولوياتها ، فمثل هذا لا يقوم به إلا مجلس الوزراء على الأقل .. ولكن أحب أن أذكر - على سبيل المثال - التكنولوجيا الدفاعية أو تكنولوجيا الطاقة أو تكنولوجيا استصلاح الأراضى .. إلخ . فكل هذه التكنولوجيات لا تصل إلى أى إنجاز بدون بحث علمي حقيقي صبور ودءوب قادر على الوصول .

□ ضرورة التخفيف عن عاتق المؤسسات البحثية القائمة ، التخفيف هنا ينصرف إلى الموارد البشرية ، فمن الملاحظ أن مؤسسات البحث العلمي أصبحت متخصمة إلى أكثر مما يتحمل بالعاملين ، والت نتيجة الطبيعية هي طغيان مشكلات شئون العاملين والترقيات والرئاسات والخلافات دون أن يكون هناك أداء بحثى ..

ويظهر هذا واضحا في استحواذ الباب الأول المخصص للأجور والمكافآت على موازنة هذه المؤسسات ، أو فلنقل بصرامة أشد إن الموازنات أصبحت تعتمد على هذا الباب الأول اعتماداً متبادلاً : يعطيها الضخامة ويأخذها منها في ذات الوقت !!

وفي استطاعة أى زائر للمنبى الضخم الذى يقع فيه مكتب الوزيرة أن يستنتاج أن أكبر نشاط بشري يتم فيه هو توزيع المواد الغذائية من خلال المجمع الاستهلاكى المخصص لموظفى الأكاديمية ..

وقد تكرر شعوري بهذه الملاحظة فى كل مرة قدر لي فيها أن أزور الأكاديمية ، فإذا المصاعد لا تخلو من ساع أو موظف يحمل إلى مكتبه كرتونة البيض - على سبيل المثال - بعد أن حصل عليها فى حدود الساعة العاشرة ، أو وهو يصطحبها

مرة ثانية عند عودته بعد الثانية ظهرا.

□ ضرورة خروج مؤسسات البحث العلمي إلى الصناعة، ولو قدر أنى سئلت عن الوزارة التي ينبغي أن تضم إليها وزارة البحث العلمي لقلت إنها وزارة الصناعة، أما التعليم والتعليم العالى فشيء آخر.

□ تمكين الشبان من إدارة مؤسسات البحث العلمي والإفادة بنضيج الشيخ فى البحث العلمي نفسه ..

وأسأبسط هذه الفكرة على نحو أسهل بأن أقول إن الرئاسات فى البحث العلمي تظل مرتبطة بالعلم والأقدمية فيه وتقادم السن، أما الإدارة فتظل تتجدد من شاب إلى شاب ..

وهكذا يمكن حل المشكلة التي نعيشها اليوم ولستنا في حاجة إلى وصفها أو توصيفها ..

ولنذكر أن عميد العلوم الأشهر في بلادنا كان عميداً للكلية وهو دون الأربعين وتركها بالوفاة وهو فوق الخمسين بقليل، وكذلك كان الأمر في عميد ثانى كلية للعلوم حين تولاه وهو في الأربعين وتركها وهو دون الخمسين، وكذلك كان الأمر في عميد ثالث كلية للعلوم حين لم يكن قد تخطى الخمسين إلا بعام وكان بثابة الاستثناء عن سبقاه !!

□ ضرورة الوصول إلى الصيغة الكفيلة بأن يكون مجلس أكاديمية البحث العلمي معبراً عن المستويات العلمية الرفيعة، وليس عن الدرجات الوظيفية العليا ..

وما يؤسف له أن الواقع في مجلس الأكاديمية يمضي الآن في الاتجاه الذي تكرس بكل أسف في المجلس الأعلى للثقافة بطغيان أصوات الموظفين الكبار من أجل التحكم في توجيه جوائز الدولة..

وإذا أردنا بديلاً معقولاً فاما ملخص من اثنين :

الأول : هو تعيين مجلس أكاديمية تتوفّر فيه كل القدرات والاعتبارات ، على أن يتولى هذا المجلس بعد ذلك تجديد نفسه بانتخاب من يحل محل المتوفين أو المستقيلين أو الذين يبلغون سنًا قانونية محددة ، وأن يتم التعيين والانتخاب وإعادة التعيين على نحو ما حدث في مجمع اللغة العربية منذ ١٩٣٢ وحتى الآن (مروراً بالتعيينات في ١٩٤٠ و ١٩٤٦ و ١٩٦٢).

والبديل الثاني - وهو لا يقل وجاهة عن البديل الأول - : أن يكون مجلس الأكاديمية هو نفسه الأكاديمية المصرية للعلوم ، وهي مؤسسة أهلية غير حكومية تحظى بدقة شديدة في اختيار أعضائها من بين العلماء ، ويبلغ عدد أعضائها أربعين عضواً من التخصصات العلمية المختلفة ، وقد استمرت ونجحت بفضل إخلاص العلماء للعلم ولقيمة بعيداً عن المنافع الدنيوية والمصالح التافهة ، ومن حسن حظنا أن هذه الأكاديمية المصرية للعلوم موجودة بين ظهرانيها منذ تأسست عام أربعة وأربعين على يد عشرة من أكبر العلماء المصريين إن لم يكونوا هم الأكبر بالفعل في ذلك الوقت.

□ ضرورة الربط بين مؤسسات البحث ومؤسسات العمل والتنفيذ والتطبيق على نحو ما هو حادث في مركز البحث الزراعي الذي يتبع وزارة الزراعة .. أما هذا التمزق الحادث في شأن معهدى العيون وتيلودور بلهارس - على سبيل المثال -

فليس له أى معنى على الإطلاق، خصوصاً في ظل كفاءة الإدارة المصرية، وسيطرة نزعات وقته، وعدم تفرع الجهات الإدارية والسياسية العليا للوصول إلى وجه الحق في التزاعات التي من الوارد أن تحدث في كل يوم.

ولعل الأحكام القضائية التي صدرت في الفترة الماضية تكون قد علمتنا مدى الخطورة التي تنشأ عندما يتولى أمر هذه المؤسسات من هو بعيد عن مجال عملها، فلا تكون النتيجة إلا قرارات إدارية خاطئة أو مغرضة يعود بعدها الحق إلى أصحابه بعد وقت تكون القيم فيه قد اهتزت تماماً، ويكون البحث العلمي نفسه هو الضحية.

ولابدـ مع كل هذاـ من وجود آليات قادرة على إعادة توزيع المؤسسات العلمية بحيث تكون قادرة على العمل ، وبالنالى على الإنجاز والإبداع.

[الاهالي : ٤ يوليو ١٩٩٧]

مؤسسات البحث العلمي التي تحتاجها مصر

انتبهت مصر في عهد الليبرالية - قبل الثورة - إلى الأهمية المتزايدة للبحث العلمي في الارتفاع بالحضارات منذ القرن الماضي، ثم حين بدأت ثمار هذا البحث تؤثر على مستقبل العالم كله بعد إلقاء القنابل الذرية الأمريكية على اليابان، ولم تكن هذه الأسلحة الفتاكـة والمـؤثـرة إلا نـاتـاج بـحـثـ علمـى دـعـوبـ ومـدـرـوسـ لمـ تـخلـ عـلـيـهـ دـوـلـتـهـ بـالـإـنـفـاقـ..

ومنذ منتصف الأربعينيات أصبح في مصر مجلس للبحوث العلمية سمي بمجلس فؤاد الأول للبحث العلمي، واقتصر قطعة كبيرة من الأراضي بالقرب من مقر جامعة القاهرة هي التي يقوم عليها المركز القومى للبحوث، وهى التسمية الجديدة التي أطلقتها حكومة الثورة على المؤسسة القديمة، وزادت بأن وضعت تحت العنوان عام ١٩٥٦ كعام تأسيس على الرغم من أن بدء الأمر كان قبل ذلك بكثير ..

ومع هذا فقد تطور المركز القومى للبحوث، وأصابه أيضا التضخم شأن كل مؤسساتنا التي لابد أن تعاني من التضخم بمرور السنوات، وتعيين موظفين جدد في كل عام، وتكميل الأماكن، وتوزيع عمل الفرد على أربعة أو على عشرة،

وتوزيع الأجر كذلك على أربعة أو عشرة !!

ولأن البحث العلمي ما يزال غريبا على العقلية المصرية المعاصرة بسبب عوامل كثيرة، فقد جرت العادة على أن ينظر إلى المؤسسة التي تتولاه على أنها شيء شبيه أو مناظر للجامعة ..

وتغلبت هذه العادة حتى صارت قانونا ، وصدر أخيرا قانون بأن تخضع مراكز البحث العلمي ومعاهده جميعا لنفس قانون الجامعات الأشهر المسمى بالقانون لسنة ١٩٧٢ .

ولا يخفى على أحد أن ترحيب العاملين بالمركز القومى للبحوث والمعاهد البحثية الأخرى بهذه المعاملة لم يكن بالطبع إلا من أجل المزايا المادية (المتواضعة) التي أخذت في السنوات الأخيرة على هيئات التدريس بالجامعات .

وللأسف الشديد فإن إلحاق مراكز البحث العلمي في المعاملة بالجامعات، يمثل في حد ذاته أكبر دليل على مدى قصور فهمنا حتى هذه اللحظة للمهمة الجليلة التي يمكن للبحث العلمي أن يؤديها لنا بحيث يحولنا من فقراء إلى موسرين في سنوات قليلة ، لو أننا أعطيناه بعض الاهتمام الذي نعطيه مثلا للعبة الشعبية الأولى في بلادنا .



ولكن يشاء سوء الحظ (الوطني) - إن جاز هذا التعبير - أن نصر على التغافل عن دور البحث العلمي ، وأن نجد فيه من التزاعات الورقية والبiero-قراطية ما هو كفيل بإضاعة وإهدار وقت العاملين فيه تماما.

ومن العجيب أن المراقبين للأمور عن بعد كانوا يظنون أن الأمر يمكن أن يتدارك عندما يتم تخصيص وزير أو وزير دولة للبحث العلمي ، فإذا التاريخ نفسه يبنتنا بأن مؤسسة البحث العلمي لم تعمل في هدوء وفي نجاح إلا عندما كانت بلا وزير ، لأن طبيعة العلم نفسه لا تحتاج إلى تصريحات يومية ، وصور لا تقطع من الصحف ، ومؤتمرات مظهرية ، وندوات فارغة المضمون ، وتظاهرات لا تقدم وإن أخرت !

وحين شكل الدكتور عاطف صدقى وزارته الثالثة فى أكتوبر عام ١٩٩٣ ، واختيرت الدكتورة فينيس كامل جودة لشغل منصب وزير الدولة للبحث العلمي ، برق الأمل فى أن تنجح الوزيرة -التي جاءت من بين العاملين فى المركز القومى للبحوث - فى أن تحقق نهضة ولو محدودة ، فإذا بها على مدى السنوات الثلاث الماضية منشغلة تماما وإلى النخاع بما لا ينفعى أن ينشغل به إلا سكرتيرها الخاص أو مدير مكتبه للشئون العامة على أكثر تقدير ..

وهكذا ضاعت فرصة ذهبية من سيدة فاضلة كانت أصلاً من المشتغلين بالعلوم ، وكانت تعرف بحكم ممارساتها أنه يكفى العالم التميز من طبقتها أن يجيد البحث والتحديث في مجال واحد مهما تكون ضالة شأنه من حيث العبارات الطنانة الرنانة .

فالوزيرة كانت من خيرة المتخصصين في دراسة الصدأ ومقاومته ، وهي دراسة كفيلة بتوفير الملايين من الجنيهات إذا قدمت للجمهور وللشركات وللمؤسسات في كتاب جيد الإخراج والطباعة والشرح ، أو حتى في برنامج تليفزيوني ، ولو أن الوزيرة صرفت كل جهدها في الوزارة في الارتفاع بمستوى دراسات ومارسات مقاومة الصدأ في مصر ووظفت كل نفوذها للارتقاء بهذه الدراسة

بحيث يصبح فى مصر أكبر مركز فى العالم لهذه الدراسة .

لو أن الوزيرة فعلت هذا فقط ، لضربت المثل والقدوة ولفهمت هى نفسها كيف يمكن أن تنمو مؤسسة البحث العلمى فى مجتمع زراعى بир وقاراطى يميل إلى القبلية وإلى التمطية وإلى الوظيفة الحكومية ، ولو فعلت هذا على سبيل التجريب لكان قد وضعت البذرة الأولى فى نهضة علمية متتجددة فى القرن الحادى والعشرين ..

ولو أنها فعلت هذا لكان خيرا بكثير من هذه الإنجازات التى تمناها (على حد تصريحاتها فهى تقول إنها تمنى وترجو ولم تقل إنها ألمجذت) حين تتحدث عن رسم خريطة قومية للدراسات وعن تحقيق التواصل مع بقية الوزارات ، وعن الترحيب بعلماء مصر فى الخارج .. إلى آخر هذه السلسلة من الإنجازات المظهرية التى كان من الممكن أن ينخدع الشعب المصرى بعضمونها النبيل منذ عشرين عاما ولكنه لم ينخدع بها اليوم .

وقد تبلورت أخيرا مأساة البحث العلمى فى مصر فى ذلك الخلاف الطريف بين الجامعة الأم ومراكز البحوث حول نسبة المشرفين من الجانبيين على رسائل الدكتوراه والماجستير للباحثين فى المراكز البحثية الذين لا بد لهم أن يذهبوا للجامعة ويعودوا منها بالرخصة ! رغم أنهم يبحثون فى مراكز البحوث ، ولو لا أن مكافآت الإشراف على هذه الرسائل أصبحت معقولة بعض الشيء (ولا نقول مجزية) ما حدث مثل هذا الصراع الطريف فى الغالب .



وما الحال؟

نحن في حاجة سريعة إلى أن يتبنى الرئيس حسني مبارك بنفسه السعي إلى أن تأخذ بلادنا ما فعلته الهند في السبعينات حين أقامت أربعة معاهد هندية للتكنولوجيا بمساعدة دول العالم المتقدمة، حيث تولى الجامعات الأمريكية والمعاهد الأمريكية مثلاً تأسيس وتجهيز معهد كامل للبحوث في إحدى مدننا الجديدة، كما تولى تزويده بكوادر عالية من المدرسین على نحو ما أنجز معهد (كانبور) في الهند في السبعينات.

ويحدث نفس الشيء مع ألمانيا الغربية ومع اليابان ومع فرنسا أو الصين الشعبية، ولا يخفى على أحد أن علاقات الرئيس مبارك القوية بهذه الحضارات هي فرصة مصر الذهبية لإنشاء معاهد جديدة للتكنولوجيا في مدننا الجديدة أو في مدن جديدة للبحوث تقوم إلى جوارها.

ولنذكر أيضاً معهد «بومبي» في الهند الذي أنشأه الاتحاد السوفيتي، ومعهد «مادراس» الذي ساعدت في إنشائه ألمانيا الاتحادية.

على هذا النحو من الإفادة الكاملة من الجو الكامل للبحث العلمي، يمكن لنا أن ننطلق بمؤسسات بحثية توافق روح العصر في تنظيمها وبنائها ، ولا تكون ملحقة بقانون على قانون آخر صدر قبل عشرين عاماً هو القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ !!

عند ذلك يمكن لنا أن نفهم حقيقة العلم وحقيقة البحث العلمي ، وأن نلمس مردود هذا البحث على ثروة الأمة ومستقبلها ..

أما انشغالنا المستمر بكادرات الموظفين وبصراعات المناصب ويتطبيق
اللائحة، فهو بالقطع أسلوب ممتاز ومتاز جدا لإدارة الأعداد الهائلة من
البيروقراطيين الذين كان من الممكن أن يكونوا مصدر ثروة لوطنه لو أنهم عملوا
في ظروف أخرى.

[الوفد : ٥ مارس ١٩٩٧]

تطوير البحث العلمي .. وتشجيع العلماء

إذا أردنا أن يكون للعلم مكانة في حياتنا تساعدنا على أن نصل به إلى ما وصل الآخرون من أمجاد وفوائد وتقدم وحضارة وسيطرة، فلا بد أن نفكّر بصورة جدية في المكانة التي يحتلها العلماء بيننا ..

لابد أن نسأل أنفسنا هل ينال العالم مكانته بعلمه أم بأسباب أخرى؟ هل يستطيع العالم أن يوظف قدراته من أجل العلم نفسه وهو مطمئن إلى أنه سينال بفضل هذا التوظيف مكانة اجتماعية لن ينالها لو انصرف إلى أنشطة أخرى، سواء كانت هذه الأنشطة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية؟

هذا هو السؤال الكفيل بوضع الحقيقة المهمة أمام أعيننا ونحن نتمنى في هذه الأيام أن نلحق بركب النمور أو بر Kapoor الدول المتقدمة.

وعندى ثلاثة أمثلة بارزة تلقى كثيراً من الضوء على الصورة التي أحب لأهل بلدى أن يتفهموها تماماً:

المثل الأول: هو ما فعله نابليون بونابرت حين أسس مدرسة البوليتكنيك، وهى التى تقوم بوظيفة المؤسسة العليا للبحث والتدريب التكنولوجى والعلمى فى فرنسا منذ زمن طويل ..

يقضى نظام البوليتكنيك بأن يمنح المقبولون فيها صفة عسكرية منذ اليوم الأول للالتحاق بهم فيها ..

ولكن هذا لا يعني أنهم يلتزمون بالعمل في القوات المسلحة الفرنسية، ولكنه يعني المكانة المتميزة لهم مجرد هذا الالتحاق، وفي وسع هؤلاء بعد تخرجهم أن ينالوا أفضل المناصب المدنية في فرنسا كلها بما فيها وظائف البنك والجامعات على سبيل المثال.

وفي اختصار شديد يمكن القول بأن الالتحاق بالبوليتكنيك يؤمن للشاب النابه فرصة عمل متميزة جدا في المستقبل .

وهكذا فإنه في مجتمع كالمجتمع الفرنسي يهتم بالمراكيز ويقدر الأمجاد الفردية (وهو قريب الشبه بنا إلى حد كبير في هذه الناحية) يتوجه النابهون إلى سباق محموم وتنافس شديد على المستوى القومي كله من أجل اللحاق بالبوليتكنيك .

وهكذا تضمن فرنسا أن تحصل البوليتكنيك على أفضل العناصر من بين الشباب الفرنسي كله، وهكذا يتخرج هؤلاء بقدراتهم الذهنية العالية وبالتعليم فوق الممتاز ليملئوا الأماكن التي تحتاج إلى كفاءاتهم ..

وهكذا يمضي المجتمع الفرنسي من نجاح إلى نجاح .

قارن هذا بما يحدث في مصر من تخزين كل الكفاءات في كلية واحدة ثم القضاء على كل طموحاتهم وقدراتهم فيها، ثم الدفع بهم بعد استهلاكهم ذهنياً وبدنياً ومعنوياً إلى أقصى حد إلى سوق خدمة عامة يتحقق النجاح فيها بفضل عوامل أخرى غير الكفاءة، ولا يتحقق من نشاطهم فيها أى عائد يكفل لوطفهم أى تقدم !!!

المثل الثاني: يتعلّق بسيادة المفاهيم المغلوطة والأنساق وراء هذه المفاهيم، من ذاك أن الإنجليز وأذنابهم أشاعوا في أثناء احتلالهم للهند أن المسلمين الهنود لا يصلحون لأداء مهنة المحاسبة ..

ومرت سنوات انفصلت فيها الباكستان بأغلبية الهنود المسلمين، ومرت سنوات أخرى فإذا المحاسبون الباكستانيون يمثلون أبرز المحاسبين في العالم، وكانوا يديرون البنك الدولي نفسه في السبعينات، فضلاً عن أنهم سيطروا تماماً على كل وظائف البنوك المهمة في الشرق الأوسط والخليج العربي ..

وإذن فلم تكن المسألة ولا القضية مرتبطتين بوراثة أو عقيدة، وإنما كانتا مرتبطتين بإتاحة الفرصة.

ومن الطريف أن كثيراً من أوضاعنا المغلوطة والخاطئة لا تحتاج في حلها إلا إلى إتاحة الفرصة ..

وخذ - على سبيل المثال - أية مؤسسة فاشلة إنتاجية، لن تعدم في داخل هذه المؤسسة من يتولى النهوض بها من العاملين فيها، ولكننا للأسف نصم على أن نفرض عليهم من يزيد الفشل ونزعهم أننا جربنا كل الوسائل.

ولو أنها أعلنا في الإعلانات المبوبة عن شغل الوظائف بالأهداف والخطط لتقديم لنا من يحقق الخطط ويرسم الأهداف، ولكننا للأسف الشديد مانزال - وقد أوشكنا على الدخول في القرن الحادى والعشرين - نتبع في اختيار القيادات أكثر الأساليب عقماً.

وانظر مثلاً إلى شروط التعيين في وظيفة رئيس هيئة الآثار (أمين المجلس الأعلى للآثار الآن بعد تعديل الوزير للقانون) إن الشروط المعلنة في صفحات

الإعلانات المبوبة في صحفنا لا تزيد على أن يكون حاصلاً على مؤهل عال مناسب، وأن يكون هذا المؤهل قد مضى عليه أكثر من عشرين عاماً (أى أن يكون المؤهل قد تجاوز تماماً)، وأن يكون المتقدم قد شغل وظيفة رئيس إدارة مركبة (أى وكيل وزارة) قضى فيها فترة بينية لا تقل عن ستين.

هذه هي الشروط الأساسية جداً، يليها شرط وهما هلامي غير قابل للتحديد ولا للمعايرة ينص على أن تكون للمتقدم قدرة على القيام بأعباء الوظيفة، وأن تكون تقاريره السنوية الأخيرة بدرجة ممتاز، وأن يجتاز التدريب وهو تدريب عام وصورى يحضره كل الناس سواء الذى سيشغل وظيفة وكيل وزارة لشئون الطب البيطرى أو الذى سيشغل وظيفة وكيل وزارة فى هيئة التوحيد القياسى أو هيئة المساحة الجيولوجية. وكل هؤلاء يذهبون إلى ما يسمى مركز إعداد القادة للقطاع الحكومى . . . الخ.

ومن الطريف أن أحداً لا يستطيع أن يطعن في اختيارات اللجان التي تتولى شغل الوظائف العليا إلا من باب الأقدىمات، فهي الشيء الثابت والموضوعى في العملية كلها، أو من باب عدم استيفاء الشروط الروتينية كأن يكون قد قضى ستين إلا يوماً بينما المطلوب سنتان على الأقل، أو أن يكون قد نسى أن يودع الشهادة التي تفيد اجتيازه التدريب (والاجتياز في حد ذاته لا يعني أكثر من الحضور) . .

وهكذا انشغلت المحكمة الإدارية العليا - بالفعل - طيلة السنوات الماضية في الفصل في نزاعات من هذا النوع . . ولكن أحداً لم يطلب منها ولم يتقدم إليها قائلًا إنه أكفاء أو إن غيره أفشل . .

ذلك أنت لم تخضع الكفاءة حتى الآن للمناقشة، فكل الناس عندنا أكفاء ما داموا قد قضوا عشرين عاماً مثلاً بعد حصولهم على المؤهل العالي المناسب.

وهكذا فإننا لم نعط أية فرصة لأى تميّز سوى تاريخ الميلاد وأسبقيته!!

قارن هذا بما فعلته السوق الحرة في اكتشاف الكفاءة الباكستانية في حسابات البنوك، على الرغم من العقيدة التي كادت تكون ثابتة أو مقدسة وغير قابلة للنقاش !!

وقد ذكرت مثل هيئة الآثار بالذات لأنها عانت على مدى عشر سنوات من البحث لها عن رئيس من خارجها، ولم تكن هي وحدها وإنما كانت كل هيئات وزارة الثقافة في الهم سواء، ومن الطريف أن في موظفي وزارة الثقافة من هم أكفاء بلا جدال. من معظم الذين تواردوا وتوالوا (لأسباب غربية حقا) على شغل كل كراسي الرئاسات في هذه الوزارة بالانتداب.

المثل الثالث: مثل صعب بعض الشيء على أفهمانا العامة بحكم توافر الأوضاع الخاطئة.

فنحن لا نتصور أن يكون دخل العالم المشغول بالتجارب المعملية على
الحيوانات من أجل استنباط عقار جديد أو تطويره أكبر من دخل الطبيب أو
الجراح الشهير الذي يعالج المرضى بالعقار الذي يكتشفه العالم الأول ..

ولكتنا للأسف الشديد ننسى أن العلم الحقيقي هو ذلك الذي يبذل فيه العالم وقته في ذلك العمل، ونسى - بل وربما نجهل - أن الطبيب أو الجراح لا يؤدي للبشرية مهما طال به الزمن نفس القدر من الفائدة الذي يؤديه ذلك العامل في عمله.

ومن المؤسف أنه في ظل طغيان مبدأ الفائدة المباشرة، يحظى الجراح أو الطبيب بالأجر العالى والمكانة الرفيعة بينما يظل العالم فى بلادنا متظراً للحظة التي يأتي فيها صاحب قرار يقدر قيمة العلم والبحث العلمي ، وربما تتأخر اللحظة فلا يدركها في حياته أبداً !!!

ومن العجيب أن قومنا لا يكادون يصدقون أن جوانز نوبيل في الطب مثلاً لا تمنع للأطباء الممارسين ، وإنما للعلماء المكتشفين .. .

ومن العجيب أيضاً أن الإنجاز العلمي الذي تحقق في الاستنساخ لم يفتح أعين الثقفين على حقيقة دور وأهمية وخطورة البحث العلمي ، واستغرقت الدهشة من النتيجة كل تفكيرهم .. .

وإنى لأذكر حدثاً مع أحد الزملاء الكبار هو أنجح طبيب في مصر في ممارسة تكنيك طبى معين ، كما أنه بالطبع صاحب دخل مهول نتيجة بمحاجه في هذا التكنيك .. .

وقد قال لي ضمن ما قال في هذا الحديث إنه لو كان دخل العلماء الذين يشرحون الحشرة مجزياً وحافظاً للكرامة البشرية فحسب لانصرف تماماً إلى العلم الحقيقي بدلاً من هذه الممارسة التي تضعه بين نجوم المجتمع .

وأظن أن هذه هي الحقيقة التي جعلت ستالين في أعقاب الحرب العالمية الثانية

يرفع مرتبات العلماء ثلاثة أضعاف مرة واحدة بدون أن يسوق أى مبررات أو يدعى أية تضحيات ..

ولعلى أسارع أيضا إلى أن أعلن أن العلماء السوفيت ظلوا نصف قرن من الزمان لا يعانون من الناحية المادية أبدا، ولم تكن هناك على الإطلاق مشكلة أجور عند هؤلاء ..

وفي هذا المناخ الذى بدأه ستالين صعدوا القمر وسبقوا أمريكا نفسها فى كثير من المجالات حتى اتبه كنيدى ذات صباح.

[الاهرام : ٢١ سبتمبر ١٩٩٧]

تعقيبات

حول إصلاح الجامعات المصرية

تعقيب الاستاذ الدكتور عبدالفتاح إبراهيم

استاذ الهندسة الميكانيكية

اطلعت فى عدد اليوم من جريدة الوفد (٧ سبتمبر ١٩٩٣) - الصفحة السابعة
مركز الوفد للدراسات الاستراتيجية حول المتغيرات السياسية والنظام الإداري
ومأزق الجامعة المصرية ، دراسة د. محمد الجوادى .

أقول اطلعت على فكر يستحق كل التقدير ، فالنظام الجامعى فى حاجة إلى
إعادة النظر ، فيما يخص وظائف هيئة التدريس ونظام الإدارة .

وها هي بعض الملاحظات التى أرجو أن تثال جزءاً من الاهتمام والدراسة :

أولاً : ما دامت الدولة تصرف على الجامعة ، فيحق لها تعين رئيس الجامعة
وكتاب موظفيها .

وقد يأكمل للجامعة مدير ووكيل وسكرتير عام .

والىوم للجامعة رئيس وثلاثة نواب وأمين عام .

وحذى لو اكتفى برئيس ونائب واحد وأمين واحد كما كنا سابقاً !
ثانياً : فى الكلية الواحدة تجد عميداً ووكيلين وأميناً عاماً ، وحذى لو عدنا
للنظام القديم عميد ووكيل واحد وأمين واحد !

ثالثاً : حدث تفتیت رهيب للأقام، وأضرب مثلاً بالقسم الذي أعمل فيه: قسم الهندسة الميكانيكية، كان قسماً واحداً، صار ٤ أقسام لكل قسم رئيس وجهاز إداري! الكلية كان بها ٥ أقسام، اليوم ١٤ قسماً و٤ رئيساً و٤ جهازاً إدارياً!

هل بعث هذا حب الرئاسة أم هناك أسباب أخرى نجهلها! وجدوا أعيد تجميع هذه الأقسام مرة أخرى كما كنا سابقاً.

رابعاً : الهيكل الجامعي أصابه اضطراب شديد، فالكل أستاذة، وصار مفهوم الأستاذية غير محدد.

وبتق أن أبديت رأياً أعيد سرده، ولو أنه سيقابل بالرفض، إلا وهو فصل الدرجات العلمية عن الدرجات المالية، فتكون الوظائف الجامعية كما يلى:

- محاضر : ويستمر كذلك حتى سن المعاش ويزداد مرتبه سنيناً.

- أستاذ : وهو المحاضر الذى يقوم بأبحاث علمية متميزة، ويتقدم بأبحاثه التى ترسل إلى ٣ أستاذة. اثنين منهم من الخارج - لتقيمها، وبذلك يرقى إلى الأستاذية بعد ورود موافقتهم على ذلك، وله كادر مالى خاص.

- أستاذ كرسى : وهو رئيس القسم وأستاذ الفرج العلمى. هذا بالإضافة إلى المعيدين.

خامساً : إلغاء نظام لجان فحص الإنتاج العلمى الحالية، (وأنا عضو فى إحداها!).

سادساً : إعادة النظر فى الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل وظيفتي أستاذ

وأستاذ كرسى . . وتطبيق هذا النظام الجديد على الأساتذة المساعدين والمدرسين حالياً، بتحويلهم إلى محاضرين . ويخلص أستاذ الكرسى لما ورد في «رابعاً» من شروط .

سابعاً : أعداد الطلبة فى ازدياد، وبعد عامين سيكون أمامنا حوالى ٦٠،٠٠٠ متقدم للثانوية العامة (بسبب دمج سنة خامسة وسنة سادسة ابتدائى منذ سنوات)، وأمام هذا الطوفان من الطلبة الذين سيلتحقون بالجامعات، يجب الإسراع فى تنفيذ بند ثالثاً، بتجميع الأقسام وإعداد الطالب العام General Mech Eng . مثلاً، وترك التخصص الدقيق للدراسات العليا .

ثامناً : ضرورة إعادة النظر فى أمر الطلاب غير المجتهدين، بفرض مصروفات جامعية عليهم، ورعاية الطلبة المجدين .

تاسعاً : ضرورة تنشيط دور أعضاء هيئة التدريس فى ريادة الطلبة، فالحياة الجامعية «طالب وأستاذ وحياة اجتماعية» .

جامعتنا وخدمة الأدب العربي

تعليق الاستاذ الدكتور حامد أبو أحمد

أثار الدكتور محمد الجوادى مدرس القلب بطب الزقازيق قضية مهمة بالاهرام الأدبى هي قضية الابحاث التى تكتب فى أقسام اللغات بالجامعات المصرية بلغة التخصص ، وتشمل هذه الابحاث كل ما يقدم من رسائل ماجستير ودكتوراه ، فضلا عن ابحاث الترقية ، مع أن هذه القاعدة تتناقض مع بديهية مهمة معمول بها فى كل أنحاء العالم ، وينص عليها صراحة القانون الجامعى عندنا وهى أن البحث ينبغي أن تقدم باللغة القومية لا بلغة التخصص .

ومن العجيب أن تثار هذه القضية من جانب استاذ متخصص فى الطب ، لكننا اذا نظرنا أيضا الى ما يحدث فى مسألة تدريس الطب والهندسة والعلوم بصفة عامة باللغة الانجليزية لأدركنا أن القضية أعمق بكثير واكثر شمولا واساعا وينبغي النظر اليها من هذا المنظور ، ثم ان هذا المنظور أيضا يجب أن يمتد ليشمل مدارس اللغات التى صارت تمثل أساس التعليم فى بعض المدن الكبرى وأصبح معظم الناس يعتقدون أنهم إذا لم يلتحقوا ابناءهم بمدارس اللغات فسوف يخسرون الكثير !! .

وهذه قضايا تحتاج الى مواجهة قوية وصارمة من جانب المثقفين ، لأنه لا يمكن أن يحدث فى أى مكان فى العالم أن تتقدم لغة أجنبية مهما كانت أهميتها

لتحل محل اللغة القومية ، ويكون تقدمها متدا بحيث تشمل قطاعا عريضا من التعليم الأساسي ! ولا نستطيع في هذه العجلة أن نناقش هذه القضايا مجتمعة ، ومن ثم فسوف نقتصر على أقسام اللغات في الجامعات المصرية ، ولجوئها إلى كتابة الرسائل والأبحاث باللغة الأجنبية .

ولاشك أن الذين انتصروا لهذا التيار حتى صار تقليدا متبعا في الجامعات كان لهم مبراراتهم ، وأهمها أن الطالب عندما يكتب الرسالة باللغة الأجنبية يزيد اتقانه لها ، ولكن هذا الاتقان - أن حدث - توازيه للأسف الشديد خسائر لا حد لها ، لم يحسب حسابها الأساتذة الأجلاء ، من هذه الخسائر ما اشار إليه الدكتور الجوادى من أن كتابة الرسالة أو البحث باللغة الأجنبية تحرم أدبنا القومى « من دراسات أكاديمية ممتازة يبذل فيها أصحابها جهودا ضخمة لأن هذه الدراسات لا ترى النور ولا يستفيد منها الا أصحابها فيما نالوا من درجات علمية أو من احاطة بما درسوه » .

وهذه هي نقطة اختلافى مع الدكتور الجوادى لأنه يرى أن المشكلة هي فى عدم نقل هذه الرسائل الى اللغة العربية ، ومن ثم فاني اقول له أن القضية أعمق من ذلك بكثير لأن هناك بالفعل رسائل كتبها عرب أو مصريون بلغات أجنبية ثم ترجمت الى اللغة العربية ، سواء قام بالترجمة صاحب الرسالة نفسه أو شخص آخر من مجال تخصصه ، ولكن هذه الرسائل المترجمة قليلة جدا ، لسبب بسيط وهو أن كتابة الرسالة باللغة الأجنبية تحكم ظواهر سلبية كثيرة منها أن الرسائل فى الغالب لا تناسب القارئ العربى ، وتحتاج عند ترجمتها الى تعديل جذرى ، ومنها أن كتابتها بلغة أجنبية فى حد ذاتها تحرمها من خصوصية ون الصاعة وقوة اللغة الأم ، ومن هنا تأتى الصياغة فى غالب الأحيان ركيكة ومهلهلة ، ولذلك

يحجم الكثيرون عن ترجمة رسائلهم لأن الترجمة سوف تضعهم أمام اختبار من نوع جديد هو اختبار القرئ المثقف أو الناقد ، الذي يمكن أن يشكك في مستوى تاهيلهم العلمي نفسه .

ومن هذه الظواهر السلبية أيضاً أن كتابة الرسائل والأبحاث باللغة الأجنبية لا تحكمه تقاليد عريقة أو تراث واضح يمكن الاستناد إليه عند التقويم ولهذا فإن الأجانب لا يسمحون أبداً بكتابه الرسائل في أقسام اللغات بلغة التخصص ، وإنما تقدم اللغة القومية لتكون لغة الكتابة ، ويكفي اقتناعاً بمستوى الطالب أن يكون قد قدم بحثاً منهجهياً ، وإن يكون قد اطلع «أو استفاد» من عدد كبير من المراجع ، وأن يكون صاحب منهج في النظر والتحليل .

إننا مطالبون باعادة النظر في أشياء غدت تمثل ثوابت عندنا مع أنها قائمة على أساس خاطئة .

[الأهرام : ١٩ يونيو ١٩٩٤]

جامعاتنا وتعريف الأبحاث الأجنبية

تعليق الاستاذة الدكتورة ماري تريز عبد المسيح

على الرغم من أنني أتفق تماماً مع كل من د. محمد الجواهري ود. حامد أبو أحمد على ضرورة استخدام اللغة العربية حين التقدم بأبحاث أكاديمية بأقسام اللغات بكليات الآداب، إلا أنني أود أن أنبههما إلى العوائق التي تحول دون ذلك في وضعنا الحالى . . . إن جلوء معظم الباحثين إلى كتابة أبحاثهم باللغة الأجنبية يرجع إلى اعتقادهم بأنه الأسلوب الوحيد «في ظروفنا الأكademie والاقتصادية الراهنة» كما يرجع أيضاً إلى صعوبة وترجمة الفكر الغربي الحديث لافتقار المرجعية الفلسفية لدى قطاع كبير من القراء التي تساعده على استقبال هذا الفكر، فأساس المشكلة يكمن في ضرورة تطوير العقل العربي حتى تختفي الفجوة الثقافية بين اللغة العربية واللغات الأخرى، ومن ثم فأرى أن على هيئات التدريس بأقسام اللغات القيام بواجبين:

أولهما: ترجمة كل ما هو جديد في اللغات الأخرى مع اعطائهم الحصانة الكافية ضد الاتهامات بالإلحاد والعملة الأجنبية المغرضة.

الواجب الثاني: هو تقديم الإنتاج الفكرى والإبداعى العربى بترجمته إلى اللغات الأجنبية، وعلى هذا النحو يمكن للباحث في اللغات الأجنبية أن يقدم جزءاً من أبحاثه باللغة الأجنبية لا لمجرد إثبات درجة إتقانه لها، بل ليشارك

بنظوره في تحليل الفكر الآخر - غريباً كان أم شرقياً - وإدوارد سعيد خير مثال على ذلك ، ول يقدم الباحث جزءاً متساوياً من الأبحاث باللغة العربية ليفيد العقل العربي بما استجد من تطور في الفكر الآخر .

فلو أردنا للغة العربية أن تحقق حضوراً حضارياً في العالم ، فلن يجدى رفض فكر الآخر ، بل علينا بفهمه وشرحه ، ومن ثم محاورته بالأسس العلمية المتفق عليها ولا خوف من أن يعرضنا استخدام آليات هذا الحوار إلى الواقع في برانش ما يسمى بـ «الغزو الثقافي» ، بل الخوف من الانكماس الثقافي الذي يتاتي عنه تدمير للذات واللغة والفكر فيسعى صانعو الثقافة في شتى البلدان إلى إيجاد لغة اتصال مشتركة بين الأمم - دون التقيد بأبجدية محددة - عبر صياغة منهج فكري مشترك . فقد تبين للجميع السلبيات الناجمة عن محاولة إسباغ صفة العالمية على لغة دون الأخرى ، مما يؤدي إلى فرض الهيمنة الفكرية فأية لغة كانت تكتسب صفة العالمية حينما ترقى بمنهجها الفكري إلى المستوى الذي يكفل لها الحوار مع اللغات الأخرى .

[الأهرام: ١٥ أغسطس ١٩٩٥]

مزيداً من الجامعات !

تعليق الاستاذ الدكتور محمد عبدالله الشرقاوى
أستاذ فلسفة ومقارنة الأديان بكلية دار العلوم بالقاهرة

نشرت الأهرام مقالاً قياماً للزميل المجتهد الدكتور محمد الجبادى حول إعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالى . . دعا فيه إلى زيادة عدد الجامعات فى مصر ، لأن ذلك يحقق للوطن أهدافاً استراتيجية ملحة . وإنى أتفق مع ما ذكره سعادته ، وأضيف إليه : أن هذه الرغبة فى زيادة عدد الجامعات تكاد تمثل رأياً عاماً لدى الأساتذة والمهتمين بالتعليم الجامعى فى مصر .

ولقد أرسلت - منذ فترة وجيزة - مذكرة مفصلة إلى الاستاذ الدكتور وزير التعليم العالى أقترح عليه عدة نقاط جوهرية لتحديث الجامعات وتطويرها ، ومن بين ما اقترحته :

افتتاح جامعات (وليس فروعاً) فى محافظات أسوان وقنا وسوهاج والبحر الأحمر لأسباب تنموية خالصة تتعلق بالظروف المحلية الخاصة جداً بتلك المحافظات ، وكذلك تحويل فرعى جامعة القاهرة فى الفيوم وبنى سويف إلى جامعتين مستقلتين لسفرغ الإدارة للجامعة الأم فى القاهرة ، وقد أجاب سعادته على المذكورة إجابة مشجعة ومبشرة .

وإذا كانت الجامعات هي القاطرة التي تقود التنمية والتنوير، فلابد من تحدث
جامعاتنا القائمة ، ومن افتتاح جامعات جديدة ل تستوعب شبابنا حيث تبلغ نسبة
الاستيعاب لدينا ١٩٪، بينما هي في إسرائيل ٣٥٪، وفي أمريكا ٦٤٪، وفي
اليابان ٥٣٪.

[الأهرام : ٢٥ فبراير ١٩٩٨]

لامانع .. ولكن!

تعليق الاستاذ الدكتور محمود رجائي المليجي
أستاذ الأشعة التشخيصية بكلية طب جامعة القاهرة

أيدد . محمد عبدالله الشرقاوى فى كلمته «مزيدا من الجامعات» بجريدة الأهرام ٩٨/٢/٢٥ الدكتور محمد الجوادى فى المطالبة بالتوسيع فى إنشاء الجامعات ، وأفاد بأنه أرسل بهذا الرأى للسيد الاستاذ الدكتور مفيد شهاب وشعر بالتشجيع.

وأنا أشفق على السيد الوزير حيث سبق لى إرسال خطاب لسيادته عندما أوقف فروع الجامعات الأجنبية أطالب بمراجعة موقف جامعات أنشئت فى غفلة من الزمن ، وأخذت وضعها بطريقة غير مدروسة العواقب كمحاولة لإظهار احصاءات ظاهرها التقدم وباطنها التخريب وأدت إلى تفريغ خريجين هابطى المستوى ، بل وأثرت سلبياً على الجامعات القدية !!!

ولتكن لنا وقفة موضوعية إذا فكرنا فى إنشاء جامعات جديدة ومراعاة الآتى :

١- أن الجامعات ليست مبانى ووظائف إدارية ، بل يجب أن يكون هناك عناصر جاهزة من أعضاء هيئة التدريس قبل التفكير فى إنشائها .

٢- أن يكون هيئة التدريس من جامعته خاصة أو غير خاصة وليس متذبذباً من

جامعة أخرى، إذ يوجد حالياً أعضاء هيئة تدريس متذمرون لأكثر من جامعة
وطبعاً يكون الالتزام ضعيفاً

٣- عدم الالتزام بأن تشمل الجامعات كل الكليات ويجب تفادي الكليات
العملية ما عدا كلية الزراعة في الأماكن التي يمكن الاستفادة بها في منطقتها..
مع مراعاة توافق الكليات العملية مع بيئة المكان.

[الأهرام : ٣ مارس ١٩٩٨]

كيف يمكن تطوير الأداء الجامعي؟

تعليق الاستاذ الدكتور مفيد شهاب

إعاء إلى ما نشر بجريدةكم الغراء بتاريخ ١٩٩٩/٧/١١ تحت عنوان «كيف يمكن تطوير الأداء» الجامعي بقلم الدكتور محمد الجوادى بشأن تطوير الأداء الجامعي بالجامعات المصرية.

فقد بعثت إليه بالرسالة التالية:

طالعت باهتمام ما ورد في مقالكم المنشور بجريدة الأخبار بتاريخ ١٩٩٩/٧/١١ تحت عنوان «كيف يمكن تطوير الأداء الجامعي؟» وأود أن أعبر لكم عن خالص شكري وعظيم تقديرى على ما تفضلتم به من كلمات رقيقة تجاه شخصى، ونحن لا نبتغى إلا وجه الله وصالح الوطن فى كل ما نفكر فيه أو نقدم على تفدينه، وإنه مع حرصى التام على استماع آراء الخبراء والاستفادة من التجربة، فإنه ليسعدنى تلقى المزيد من الأفكار من أجل الارتقاء بمستوى جامعاتنا، داعياً الله أن يوفقنا في جهودنا من أجل مصلحة أبنائنا الطلاب بهدف تخرج أجيال صالحة لقيادة المستقبل المشرق لوطتنا العزيز.

وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى

الدكتور مفيد شهاب

[الأخبار: ٢٢ يوليو ١٩٩٩]

The 2nd letter to John 9

John 10:10. Note the original

John 10:10. Note the original reading of the word "sheep". It is written
"sheep" in the original, but it is written "lamb" in the English
version of the New Testament.

John 10:10. Note the original

John 10:10. Note the original reading of the word "sheep". It is written
"sheep" in the original, but it is written "lamb" in the English
version of the New Testament. Note the original reading of the word
"sheep" in the original, but it is written "lamb" in the English
version of the New Testament. Note the original reading of the word
"sheep" in the original, but it is written "lamb" in the English
version of the New Testament. Note the original reading of the word
"sheep" in the original, but it is written "lamb" in the English
version of the New Testament. Note the original reading of the word
"sheep" in the original, but it is written "lamb" in the English
version of the New Testament. Note the original reading of the word
"sheep" in the original, but it is written "lamb" in the English
version of the New Testament.

John 10:10. Note the original

John 10:10. Note the original

John 10:10. Note the original

كتب للمؤلف

في الترجم

- الدكتور محمد كامل حسين (الخائز على جائزة مجمع اللغة العربية) ١٩٧٨
- مشرفة بين الكرة والذروة (الخائز على جائزة الدولة التشجيعية) ١٩٨٠
- الدكتور أحمد ذكي ١٩٨٤
- مايسترو العبور المشير أحمد اسماعيل ١٩٨٤
- سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد النعم رياض ١٩٨٤
- الدكتور على باشا إبراهيم ١٩٨٥
- الدكتور سليمان عزمي باشا ١٩٨٦
- الدكتور نجيب محفوظ باشا ١٩٨٦
- توفيق الحكيم من العدالة إلى التعادلية ١٩٨٨
- اسماعيل صدقى باشا ١٩٩٨
- سيد مرعى : شريك وشاهد على عصور الليبرالية والثورة والافتتاح ١٩٩٩
- يرحمهم الله ١٩٨٤
- مصريون معاصرؤن ١٩٩٩

أعمال موسوعية

- القاموس الطبي نوبل [بالاشتراك مع أ.د. محمد عبد اللطيف] ١٩٩٨
- البليوجرانيا القومية للطب المصري (٨ أجزاء) ١٩٨٩
- دليل الخبرات الطبية القومية وتاريخ التعليم الطبي الحديث ١٩٨٧
- مجلة الثقافة [١٩٣٩-١٩٥٢]: تعريف وفهرسة وترتيلق ١٩٩٣
- التشكيلات الوزارية في عهد الثورة ١٩٨٦

- الوزراء (طبعتان) ١٩٩٠
- المحافظون ١٩٩٠
- البيان الوزاري في مصر [١٨٧٨-١٩٩٦] ١٩٩٦
- النخبة المصرية الحاكمة [١٩٥٢-٢٠٠٠] ٢٠٠٠

دراسات نقدية لكتب المذكرات

- مذكرات وزراء الثورة ١٩٩٤
- مذكرات المرأة المصرية ١٩٩٥
- مذكرات الضباط الأحرار ١٩٩٦
- مذكرات الهوا والمحترفين ١٩٩٧
- محاكمة ثورة يوليو : مذكرات رجال القانون والقضاء ١٩٩٩
- الأمن القومي لمصر: مذكرات قادة المخابرات والباحث ١٩٩٩
- من أجل السلام: مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية ١٩٩٩
- الطريق إلى النكسة: مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧ ٢٠٠٠
- النصر الوحيد : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٧٣ ٢٠٠٠

دراسات

- كلمات القرآن التي لانستعملها (طبعان) ١٩٨٤
- أدباء التحرير والتاريخ الإسلامي (طبعان) ١٩٩٠
- من بين سطور حياتنا الأدبية ١٩٨٤

- مستقبلنا في مصر: دراسات في الإعلام والبيئة والتنمية والمستقبلات ١٩٨٥
- الصحة والطب والعلاج في مصر ١٩٨٧
- أزمة الجامعات المصرية ٢٠٠٠

وتجانيات

- أوراق القلب [رسائل وتجانيات] ١٩٩٤
- أوهام الحب [دراسة في عواطف الآنسى] ١٩٩٩

من أدب الرحلات

- رحلات شاب مسلم (طبعان) ١٩٨٩
- شمس الأصيل في أمريكا ١٩٩٤

المحتويات

اهداء

٧

هذا الكتاب

١٧

الفصل الأول: استقلال الجامعة أم استقلال الجامعات

٢٣

الفصل الثاني: مصر وجامعة المستقبل

٢٩

الفصل الثالث: الجامعات التي تحتاجها مصر في القرن الحادى والعشرين

٣٣

الفصل الرابع: مستقبل الدراسات العليا في الجامعة المصرية

٣٧

الفصل الخامس: نحو جامعة عربية مفتوحة

٤٥

الفصل السادس: الهرم المقلوب أبرز مآذق الجامعات المصرية

٥٣

الفصل السابع: كيف أهملت الجامعات المصرية وظيفتها؟

٦١

الفصل الثامن: هل تخلص جامعتنا من ضيق الأفق؟

٦٩

الفصل التاسع: إهدار الطاقات في الجامعات المصرية

٧٥

الفصل العاشر: تطوير التعليم الجامعي بين الكم والكيف

	الباب الثالث : الجامعة والبيئة والحياة الثقافية
٨٣	الفصل الحادى عشر : جامعاتنا والثقافة العامة
٨٦	الفصل الثانى عشر : فى مصر . . جامعاتنا لاتخدم الأدب العربى
٨٩	الفصل الثالث عشر : مفهوم التعلم مدى الحياة والتعليم المستمر
٩٩	الفصل الرابع عشر : التعليم الطبى من أجل صحة أفضل
	الباب الرابع : مقتراحات لتطوير الأداء الجامعى
١٠٩	الفصل الخامس عشر : تطوير الأداء الجامعى بتطوير القائمين عليه
١١٢	الفصل السادس عشر : أسائلة الجامعة بين الأمس واليوم
١١٦	الفصل السابع عشر : تطوير نظام تنسيق القبول بالجامعات
١٢٣	الفصل الثامن عشر : وحدة العام الدراسي : أفقاً تطوير الأداء الجامعى
١٢٧	الفصل التاسع عشر : المكتبات الجامعية في حاجة إلى إنقاذ سريع
	الباب الخامس : هياكل التعليم الجامعى
١٣٣	الفصل العشرون : هل يمكن إعادة النظر في كثرة الأقسام الجامعية ؟
١٣٩	الفصل الحادى والعشرون : رؤية عملية لإعادة هيكلة الجامعات المصرية
١٤٦	الفصل الثاني والعشرون : خطة لإعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالى
١٥٨	الفصل الثالث والعشرون : توحيد نظم مؤسسات التعليم العالى
	الباب السادس : التقييم التربوى في الجامعة
١٦٥	الفصل الرابع والعشرون : التشخيص الخاطئ أصعب من الأمراض علاجها
١٧١	الفصل الخامس والعشرون : الشهادات الطبية وسن الرشد

الفصل السادس والعشرون: هل تخرج معاهدنا التعليمية أرباع المتعلمين؟ الفصل السابع والعشرون: من وجهة نظر علم الادارة	١٧٢
مدى فعالية الاسلوب المنبع في ترقيات أعضاء هيئات التدريس	١٧٦
الباب السابع : العناصر الحاكمة لسياسات وخطط تطوير الجامعة	
الفصل الثامن والعشرون: الأخلاق والقانون وتطوير الجامعة	١٩١
الفصل التاسع والعشرون: إشكالية التوفيق بين التعليم العالي والثقافة في الوطن العربي	١٩٨
الفصل الثلاثون: تطوير الجامعة من أجل الارتقاء بخريجيها	٢١٢
الفصل الحادى والثلاثون: تطوير الجامعة وعقبة محدودية الموارد	٢١٦
الفصل الثاني والثلاثون: تعريب الطب والحقائق الغائبة	٢٢٠
الفصل الثالث والثلاثون: إيجابيات في مشروع قانون الجامعات الجديد	٢٣٠
الباب الثامن : البحث العلمي	
الفصل الرابع والثلاثون: ثلاثة زوبل والفياجرا وتفجيرات الهند	٢٣٧
الفصل الخامس والثلاثون: مستقبل البحث العلمي في مصر	٢٤٤
الفصل السادس والثلاثون: مؤسسات البحث العلمي التي تحتاجها مصر	٢٥١
الفصل السابع والثلاثون: تطوير البحث العلمي .. وتشجيع العلماء	٢٥٧
تعقيبات	
حول اصلاح الجامعات	
تعقيب الاستاذ الدكتور عبد الفتاح ابراهيم	٢٦٧

جامعتنا وخدمة الأدب العربي

- ٢٧٠ تعقيب الاستاذ الدكتور حامد ابو احمد
جامعتنا وتعريف الابحاث الاجنبية
- ٢٧٣ تعقيب الاستاذة الدكتورة مارى تريز عبد المسيح
مزيدا من الجامعات
- ٢٧٥ تعقيب الاستاذ الدكتور محمد عبد الله الشرقاوى
لامانع .. ولكن
- ٢٧٧ تعقيب الاستاذ الدكتور محمود رجائي المليجي
كيف يمكن تطوير الأداء الجامعي ؟
- ٢٧٩ رد الاستاذ الدكتور مفید شهاب
كتب للمؤلف
- ٢٨١
٢٨٣ المحتريات

مطباع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٠ / ١٧٣٤٢

I.S.B.N 977 - 01 - 7047 - X